

القاعدة السابعة

أن يقال : إن كثيراً مما دل عليه «السمع» يعلم «بالعقل» أيضاً ،
والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه وينبه عليه ؛ كما ذكر الله ذلك
في غير موضع .

فإنه سبحانه وتعالى : بين من الآيات الدالة عليه ، وعلى وحدانيته ،
وقدرته ، وعلمه ، وغير ذلك : ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه ؛ كما بين أيضاً
ما دل على نبوة أنبيائه ؛ وما دل على المعاد وإمكانه .

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين : —

من جهة أن الشارع أخبر بها .

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها . والأمثال المضروبة
في القرآن ، هي «أقيسة عقلية» وقد بسط في غير هذا الموضع ، وهي أيضاً
عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضاً .

وكثير من أهل الكلام يسمى هذه «الأصول العقلية» لاعتقاده أنها

لا تعلم إلا بالعقل فقط . فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق ،
الذي هو النبي لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل .

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف إثبات النبوة عليها .

« فطائفة » تزعم : أن تحسين العقل وتقييحه داخل في هذه الأصول ،
وأنة لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك ، ويجعلون التكذيب بالقدر مما
ينفيه العقل .

و« طائفة » تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول ، وأن العلم بالصانع
لا يمكن إلا بإثبات حدوثه ، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام ،
وحدوثها يعلم إما بحدوث الصفات ، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها ،
فيجعلون نفى أفعال الرب ، ونفى صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات
النبوة إلا بها .

ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم ، لظنهم
أن العقل عارض السمع - وهو أصله - فيجب تقديمه عليه . والسمع : إما أن
يؤول ، وإما أن يفوض ، وهم أيضاً عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال
بالكتاب والسنة على وفق قولهم لما تقدم .

وهؤلاء يضلون من وجوه : —

(منها) : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة ، وليس الأمر كذلك ، بل القرآن بين من الدلائل العقلية - التي تعلم بها المطالب الدينية - ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر ، فتكون هذه المطالب : شرعية عقلية .

(ومنها) : ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها ، وهم مخطئون قطعاً في انحصار طريق تصديقه فيما ذكره ، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة ، كما قد بسط في غير هذا الموضوع .

(ومنها) : ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

(ومنها) : ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين في ذلك ؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة ، من الجهولات ؛ لا من المعقولات . وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا : أن من « صفات الله تعالى » ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنه عالم ، وأنه قادر ، وأنه حي ؛ كما أرشد إلى ذلك قوله : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) .

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات : على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين) أنه حي ؛ عليم ؛ قدير ؛ مرید ؛ وكذلك السمع ؛ والبصر ، والكلام : يثبت

بالعقل عند المحققين منهم ، بل وكذلك الحب ، والرضا ، والغضب . يمكن إثباته بالعقل . وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل ، كما أثبتته بذلك الأئمة : مثل أحمد بن حنبل ، وغيره .

ومثل : عبد العالی المسکی ، وعبد الله بن سعيد بن كلاب ؛ بل وكذلك إمكان الرؤية : يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته .

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته . وهذه الطريق أصح من تلك .

وقد يمكن إثبات الرؤية ، بغير هذين الطريقتين ، بتقسيم دائر بين النفي والإثبات ، كما يقال : إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية ، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم : أحق به من الممكن المحدث .

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا : أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة في هذا الباب : أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين : للزم اتصافه بالأخرى ؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ؛ ولو لم يوصف

بالقدرة لوصف بالعجز ؛ ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم .

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخل فيه . فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات ، فتنزيه الخالق عنها أولى .

وهذه الطريق غير قولنا إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق ؛ فالخالق أولى . فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفى ما يناقضها .

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور ؛ لبسوا به على الناس ؛ حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ، ويضعف الإثبات به ، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار ، حتى الأمادى أمسى^(١) مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية ، وأمثالهم من الجهمية . فقالوا : القول بأنه لو لم يكن متصفا بهذه الصفات ؛ كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حياً : لكان متصفا بما يقابلها .

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة (المتقابلين) . وبيان أقسامهما . فنقول :

(١) هكذا بالأصل .

أما المتقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، وهو إما ألا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب : أو يصح ذلك في أحد الطرفين ؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ؛ والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما ؛ كقولنا زيد حيوان ، زيد ليس بحيوان .

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب : أنه لا واسطة بين الطرفين ، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة ، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب ؛ إذ كون الموجود واجباً بنفسه وبممكنه بنفسه : لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فإذا جعلتم هذا التقسيم : وهما « النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان » فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإيجاب ، فلا يصح حصر النقيضين — اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان — في السلب والإيجاب .

وحيثُ قد ثبت وصفان — شيئان — لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا .

فمن جعل الموت معنى وجودياً : فقد يقول إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب ؛ وكذلك العلم والجهل ، والصمم والبكم ونحو ذلك .

(الوجه الثاني) : أن يقال : هذا التقسيم يتداخل ؛ فإن العدم والملكة : يدخل في السلب والإيجاب وغايته أنه نوع منه . والمتضايقان يدخلان في المتضادين ، إنما هما نوع منه . فإن قال : أعنى بالسلب والإيجاب : فلا يدخل في العدم والملكة — وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له — ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه . إلى آخره .

قيل له : عن هذا جوابان :-

أحدهما : أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين : أحدهما : سلب ما يمكن اتصاف الشيء به .

والثاني : سلب ما لا يمكن اتصافه به .

فيقال : الأول إثبات ما يمكن اتصافه به ولا يجب .

والثاني : إثبات ما يجب اتصافه به ؛ فيكون المراد به سلب ممتنع . وإثبات الواجب ؛ كقولنا زيد حيوان فإن هذا إثبات واجب ، وزيد ليس بحجر ، فإن هذا سلب ممتنع .

وعلى هذا التقدير فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم - كقولنا المثلث إما موجود وإما معدوم - يكون من قسم العدم والملكة ، وليس كذلك . فإن

ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعاً ، ولا يخلو شيء من
الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضاً فإنه على هذا التقدير - فصفات الرب كلها واجبة له - فإذا قيل إما
أن يكون حياً أو عليماً ، أو سميعاً أو بصيراً ، أو متكلماً ؛ أولاً يكون : كان مثل
قولنا : إما أن يكون موجوداً ؛ وإما أن لا يكون . وهذا متقابل تقابل السلب
والإيجاب ، فيكون الآخر مثله . وبهذا يحصل المقصود .

فإن قيل : هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات : قيل له هذا
إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحیوان ؛ فأما الرب تعالى : فإنه
بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة ؛ فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدها ، باتفاق
العقلاء . فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حياً ، وتارة ميتاً ، وتارة أصم ، وتارة
سميعاً ، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص ؛ وذلك منتف قطعاً ؛ بخلاف من نفاها
وقال : إن نفيها ليس بنقص لظنه أنه لا يقبل الاتصاف بها .

فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول : إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون
نفيها نقصاً ، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة .

وقيل له أيضاً : أنت في تقابل السلب والإيجاب ، إن اشترطت العلم بإمكان
الطرفين : لم يصح أن تقول واجب الوجود ؛ إما موجود وإما معدوم ؛

والممتنع الوجود إما موجود وإما معدوم ؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود. والآخر معلوم الامتناع.

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول إما أن يكون حياً ، وإما ألا يكون ؛ وإما أن يكون سمياً بصيراً وإما ألا يكون ؛ لأن النفي إن كان ممكناً صح التقسيم ، وإن كان ممتعاً : كان الإثبات واجباً ، وحصل المقصود .

فإن قيل : هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب ، ونحن نسلم ذلك كما ذكر في الاعتراض ؛ لكن غايته : أنه إما سميع وإما ليس بسميع ، وإما بصير وإما ليس ببصير ؛ والمنازع يختار النفي .

فيقال له : على هذا التقدير : فالمثبت واجب ؛ والمسلوب ممتنع . فإما أن تكون هذه الصفات واجبة له ، وإما أن تكون ممتنعة عليه ، والقول بالامتناع لا وجه له ؛ إذ لا دليل عليه بوجه .

بل قد يقال : نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع ؛ فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك إلا بما يستدل به على إبطال أصل الصفات ؛ وقد علم فساد ذلك .

وحينئذ فيجب القول بوجود هذه الصفات له .

واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له ، فإنها إما واجبة له وإما ممتنعة عليه ، والثاني باطل ، فتعين الأول ؛ لأن كونه قابلاً

لها خالياً عنها يقتضى أن يكون ممكناً ، وذلك ممتنع في حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار .

(الجواب الثانى) أن يقال : فعلى هذا إذا قلنا زيد إما عاقل وإما غير عاقل ، وإما عالم وإما ليس بعالم ، وإما حى وإما غير حى ، وإما ناطق وإما غير ناطق . وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها ، لم يكن هذا داخلاً فى قسم تقابل السلب والإيجاب .

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ، وخلاف ما ذكروه فى المنطق وغيره . ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب ، على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ، فلا يجتمعان فى الصدق والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها .

وغاية فرقه أن يقولوا إذا قلنا : هو إما بصير ، وإما ليس ببصير : كان إيجاباً وسلباً ، وإذا قلنا : إما بصير ؛ وإما أعشى : كان مَلَكة وعدما ، وهذه منازعة لفظية ، وإلا فالعنى فى الموضوعين سواء .

فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم فى حد ذلك التقابل : أنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر ، فإن الاستحالة هنا ممكنة كما مكانها إذا عبر بلفظ العمى .

(الوجه الثالث) أن يقال : التقسيم الحاصر أن يقال : المتقابلان إما أن

يختلفا بالسلب والإيجاب ، وإما أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان إيجابيين أو سلبيين .

فالأول هو النقيضان .

والثاني إما أن يمكن خلو المحل عنهما ، وإما أن لا يمكن . والأول : هما الضدان كالسواد والبياض ، والثاني : هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتيين ، كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلوم أن الحياة والموت ، والصمم والبكم ، والسمع : ليس مما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما ، كالحمرة بين السواد والبياض ، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا اتفق تعين الآخر .

(الوجه الرابع) : المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ونحوها : أنقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحى الأعمى .

وحينئذ فإذا كان البارئ منزهاً عن نفي هذه الصفات ؛ مع قبوله لها فتزويه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالنقائص ممتنع ، فيجب اتصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله

لا يمكن اتصافه : لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص ، وهذا أشد امتناعاً فثبت أن اتصافه بذلك ممكن ، وأنه واجب له وهو المطلوب . وهذا في غاية الحسن .

(الوجه الخامس) . أن يقال : أتم جعلتم تقابل العدم والمملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت ، فإذا عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجي - وهو أن يعلم ثبوت ذلك في الخارج - كان هذا باطلا لوجهين :-

أحدهما : أنه يلزمكم أن تكون الجمادات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولكم - لكن هذا إصطلاح محض - وألا تصفوا هذه الجمادات بالموت والصمت . وقد جاء القرآن بذلك . قال تعالى : (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوتُ غَيْرِ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) . فهذا في « الأصنام » وهي من الجمادات وقد وصفت بالموت ، والعرب تقسم الأرض إلى الحيوان والموتان .

قال أهل اللغة : الموتان بالتحريك خلاف الحيوان ، يقال : اشتر الموتان ولا تشتري الحيوان ، أى اشتر الأرض والدور ؛ ولا تشتري الرقيق والدواب ؛ وقالوا أيضاً : الموت ما لا روح فيه .

فإن قيل : فهذا إنما يسمى موتاً باعتبار قبوله « للحياة » التي هي إحياء الأرض : قيل وهذا يقتضى أن الحياة أعم من حياة الحيوان ، وأن الجماد يوصف بالحياة ، إذا كان قابلاً للزرع والعمارة ؛ والخرس ضد النطق ، والعرب تقول

« لبن أخرس ، أى خائر لا صوت له فى الإناء ، « وسحابة خرساء ، ليس فيها رعد ولا برق ، « وعلم أخرس ، إذا لم يسمع له فى الجبل صوت صدى ، ويقال : « كتيبة خرساء ، قال أبو عبيدة : هى التى صمتت من كثرة الدروع ليس لها فقاقع .

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت ؛ فإنه يوصف به القادر على النطق ، إذا تركه ؛ بخلاف الخرس فإنه عجز عن النطق . ومع هذا فالعرب تقول : « ما له صامت ولا ناطق ، فالصامت الذهب والفضة ، والناطق الإبل والغنم ، فالصامت من اللبن الخائر ، والصموت الدرع التى صمتت إذا لم يسمع لها صوت .

ويقولون : دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق ، ولا يمكن منها النطق فى العادة ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم : « العجماء جبار ، وكذلك فى « العمياء ، تقول العرب : عمى الموج يعمى عمى إذ رمى القذف والزبد ؛ و « الأعميان ، السيل ، والجمل الهاجج . وعمى عليه الأمر إذا التبس ، ومنه قوله تعالى : (فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ) .

وهذه الامثلة قد يقال فى بعضها إنه عدم ما يقبل المحل الاتصاف به كالصوت ؛ ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام .

الثانى : أن الجمادات يمكن اتصافها بذلك ، فإن الله سبحانه قادر أن يخلق فى الجمادات حياة ، كما جعل عصى موسى حية تبتلع الجبال والعصى - وإذا [كان]

في إمكان العادات : كان ذلك بما قد علم بالتواتر - وأتم أيضاً قائلون به في مواضع كثيرة ، وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك ، فيكون الخالق أولى بهذا الإمكان . وإن عنيتم الإمكان الذهني - وهو عدم العلم بالامتناع - فهذا حاصل في حق الله ، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام .

(الوجه السادس) أن يقال : هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجي ، فإمكان الوصف للشيء يعلم تارة بوجوده له ، أو بوجوده لنظيره ، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه .

ومعلوم أن الحياة والعلم ، والقدرة والسمع ، والبصر والكلام : ثابت للوجودات المخلوقة ، ويمكن لها . فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى ؛ فإنها صفات كمال . وهو قابل للاتصاف بالصفات ؛ وإذا كانت ممكنة في حقه فلو لم يتصف بها لا تصف بأضدادها .

(الوجه السابع) أن يقال : مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته سواء سميت عمى ، وصمما ، وبكيا ، أو لم تسم . والعلم بذلك ضروري ، فأما إذا قدرنا موجودين أحدهما يسمع ، ويبصر ، ويتكلم ، والآخر ليس كذلك : كان الأول أكمل من الثاني .

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات ؛ فقال تعالى عن

ابراهيم الخليل: (لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا) وقال أيضاً في قصته: (فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) وقال تعالى عنه: (هَلْ يَسْمَعُونَ كُرْإِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ * قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ * قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِيَ الْآرَبِ الْعَالَمِينَ)

وكذلك في قصة موسى في العجل: (أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ). وقال تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبَى كُفْرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ).

فقابل بين الابكم العاجز ، وبين الأمر بالعدل : الذى هو على صراط مستقيم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

قال الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ،
أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة الحرانی ، رضی الله عنه وأرضاه :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، ومن
سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ؛ وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله
عليه وعلى آله وصحبه وسلم .^(١)

أما بعد : فقد سألتني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه
منى في بعض المجالس ؛ من الكلام (في التوحيد) (والصفات) وفي (الشرع)
(والقدر) لمسيب الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب

(١) تسمى التدمرية .

فيهما. فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر، والعلم، والإرادة، والعباد: لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر، والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعترى القلوب في ذلك: من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات.

فالكلام في باب (التوحيد) (والصفات): هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات.

والكلام في (الشرع والقدر): هو من باب الطلب، والإرادة: الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض: نفيًا، وإثباتًا.

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات؛ والتصديق والتكذيب، وبين الحب والبغض، والحض والمنع؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة، ومعروف عند أصناف المتكلمين في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الإيمان، وكما ذكره المقسمون للكلام؛ من أهل النظر، والنحو، والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر، وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء أمر، أو نهى، أو إباحة.

وإذا كان كذلك: فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يصاد هذه الحال، ولا بد له في أحكامه

من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته ، وعموم مشيئته
ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه : من القول والعمل ، ويؤمن
بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل .

وهذا يتضمن (التوحيد في عبادته) وحده لا شريك له : وهو التوحيد
في القصد والإرادة والعمل ، والأول يتضمن (التوحيد في العلم والقول) كما دل
على ذلك سورة (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ودل على الآخر سورة : (قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوتُ)
وهما سورتنا الإخلاص ، وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة
في ركعتي الفجر ، وركعتي الطواف ، وغير ذلك .

فأما الأول وهو (التوحيد في الصفات) فالأصل في هذا الباب أن يوصف
الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفته به رسله : نفيًا وإثباتًا ؛ فيثبت لله ما أثبتته
لنفسه ، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه .

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته من الصفات ، من غير
تكليف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل .

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه ، مع إثبات ما أثبتته من الصفات ،
من غير إلحاد : لا في أسمائه ولا في آياته ، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون
في أسمائه وآياته ، كما قال تعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ
يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وقال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ

فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا أَفَن يُلقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)

الآية .

فطريقهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات : إثباتاً
بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ^ط
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) .

ففي قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) : رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله : (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) :
رد للإلحاد والتعطيل .

والله سبحانه : بعث رسله (بإثبات مفصل ، ونفي مجمل) فأثبتوا الله الصفات
على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى
(فَأَعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) . قال أهل اللغة : هل تعلم له سمياً أى
فظيراً يستحق مثل اسمه . ويقال : مسامياً يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن
عباس (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) مثيلاً أو شديها .

وقال تعالى (لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وقال تعالى :
(فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) وقال تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ
اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ) وقال تعالى :
(وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ وَخَلَقَهُمْ ^ط وَخَرَفُوا لَهُ بَيْنَ وَبَيْنَ يَغَيْرِ عَلَيْهِمْ سُبْحَانَكَ وَتَعَالَى عَمَّا

يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَى يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۗ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ .

وقال تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ)

وقال تعالى : (فَاسْتَفْتِهِمَ الرِّبَّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ آفِكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهِ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَنٌ مُبِينٌ * فَاتُوا بِكُتُبِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ * لِلْعِبَادِ اللَّهُ الْمُخْلِصِينَ) إلى قوله :

(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ؛ إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات ، وبديع المخلوقات .

وأما (الإببات المفصل) : فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ، ما أنزله في محكم آياته كقوله : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) الآية بكاملها . وقوله : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) السورة ، وقوله : (وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) (وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ) (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)

(هُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ) (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

وقوله : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ) وقوله : (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ) الآية ، وقوله : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ) وقوله : (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فِجْرًاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَعُضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ) وقوله : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) وقوله : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ) وقوله : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)

وقوله : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وقوله : (وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا) وقوله : (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) وقوله (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وقوله : (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ)

سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى
يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .

إلى أمثال هذه الآيات ، والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في أسماء الرب تعالى وصفاته ، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه
التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنى التمثيل ، ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل
فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم ، من الكفار والمشركين ، والذين أتوا
الكتاب ، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة ، والجهمية والقرامطة
والباطنية ونحوهم : فإنهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه
التفصيل ، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل ، وإنما
يرجع إلى وجود في الأذهان ، يتمتع بتحقيقه في الأعيان .

فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل ؛ فإنهم يمثلونه بالمتعنتات ،
والمعدومات ، والجمادات ؛ ويعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلاً يستلزم
نفي الذات .

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ،
ولا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه
بالإثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات ،

فسلبوا النقيضين ، وهذا يمتنع في بداهة العقول ؛ وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب ، وما جاء به الرسول ، فوقعوا في شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالمتنعات ، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من المتنعات .

وقد علم بالاضطرار : أن الوجود لا بدله من موجد ، واجب بذاته ؛ غنى عما سواه ؛ قديم أزلى ؛ لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفوه بما يمتنع وجوده ، فضلا عن الوجود أو الوجود أو القدم .

وقاربههم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلوب والإضافات ، دون صفات الإثبات ، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، وقد علم بصرح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هي الموصوف . فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشية ، جحداً للعلوم الضروريات .

وقاربههم طائفة ثالثة من أهل الكلام ، من المعتزلة ومن اتبعهم ؛ فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات — فمنهم من جعل العليم ، والقدير ؛ والسميع ؛ والبصير ؛ كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سميع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول : مذکور في غير هذه الكلمات .

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره ، وفي شرمه ، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسوا بين التماثلات ، وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ؛ ولكانوا من الذين أوتوا العلم ، الذين يرون أن ما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ، ويهدى إلى صراط العزيز الحميد .

ولكنهم من أهل الجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يسفستون في العقلیات ، ويقرمطون في السمعیات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم ، غنى عما سواه ، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات : كالحیوان والمعدن والنبات ، والحادث يمكن ليس بواجب ولا ممتنع ، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى : (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ) فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقاً خلقهم .

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ، وما هو محدث يمكن ، يقبل الوجود والعدم : فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا

موجود ، ولا يلزم من اتفاقها في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام : لا يقتضى تماثلها في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره .

فلا يقول عاقل إذا قيل إن العرش شيء موجود ، وإن البعوض شيء موجود : إن هذا مثل هذا ؛ لاتفاقها في مسمى الشيء والوجود ، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كلياً ، هو مسمى الاسم المطلق ، وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود : فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ؛ مع أن الاسم حقيقة في كل منهما .

ولهذا سمي الله نفسه بأسماء ، وسمى صفاته بأسماء ؛ وكانت تلك الأسماء محتصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء محتصة بهم ، مضافة إليهم ، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ؛ ولم يلزم من اتفاق الاسمين ، وتماثل مساهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص : اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص .

فقد سمي الله نفسه حياً ، فقال : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وسمى بعض عباده حياً ؛ فقال : (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) وليس هذا الحي مثل هذا الحي ، لأن قوله الحي اسم لله محتص به ، وقوله :

(يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) اسم للحى المخلوق مختص به ، وإنما يتفان إذا أطلقا
وجردا عن التخصيص ؛ ولكن ليس للطلق مسمى موجود في الخارج ، ولكن
العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك
بما يميز به الخالق عن المخلوق ، والمخلوق عن الخالق .

ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم
بالمواطأة والاتفاق ، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص : المانعة من مشاركة
المخلوق للخالق في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى .

وكذلك سمي الله نفسه علياً حليماً ، وسمى بعض عباده علياً فقال :
(وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ) يعني إسحق ، وسمى آخر حليماً فقال : (فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ
حَلِيمٍ) يعني إسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحلِيم .

وسمى نفسه سميعاً بصيراً ، فقال : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا
وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) .
وسمى بعض عباده سميعاً بصيراً فقال : (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ
فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير .

وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم . فقال : (إِنَّكَ اللَّهُ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ)
وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم فقال : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ

أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ
وليس الرءوف كالرءوف ولا الرحيم كالرحيم .

وسمى نفسه بالملك . فقال : (الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ) ، وسمى بعض عباده بالملك
فقال (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) (وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْمِنُ بِهِ) .
وليس الملك كالملك .

وسمى نفسه بالمومن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمومن فقال : (أَفَمَنْ كَانَ
مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) وليس المؤمن كالمومن .

وسمى نفسه بالعزیز فقال : (الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ) وسمى بعض
عباده بالعزیز ، فقال : (قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ) وليس العزیز كالعزیز .

وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر فقال :
(كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) وليس الجبار كالجبار ، ولا
المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمي صفاته بأسماء ، وسمى صفات عباده بنظير ذلك ، فقال :
(وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) وقال : (إِنَّ اللَّهَ
هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) وقال : (أَوْلَعِبَرَاءُ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) .
وسمى صفة المخلوق علماً وقوة ، فقال : (وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) وقال :
(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) وقال : (فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ) وقال : (اللَّهُ الَّذِي

حَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً (وقال: (وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ) وقال: (وَالسَّمَاءَ بَيْنَ يَدَيْهَا يُبَدِّدُ) أى بقوة ، وقال: (وَأَذْكَرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ) أى ذا القوة وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة .

ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة ، فقال: (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) وقال: (إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ مِمَّنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) .

وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة ، فقال: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة فقال: (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) وقال: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) .

ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا ، فقال: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه .

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار ، ووصفهم بالمقت ، فقال: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَىٰ الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) وليس المقت مثل المقت .

وهكذا وصف نفسه بالمركر والكيد ، كما وصف عبده بذلك ، فقال :
 (وَيَمَكُرُونَ وَيَمَكُرُ اللَّهُ) وقال : (لَهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَآيَكُنْكَدًا) وليس المركر
 كالمركر ، ولا الكيد كالكيد .

ووصف نفسه بالعمل ، فقال : (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيُنَا أَنْعَمًا
 فَهُمْ لَهَا مَمْلُوكُونَ) ووصف عبده بالعمل فقال (جَزَاءُ إِيْمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وليس
 العمل كالعمل .

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال : (وَنَدَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ
 وَقرَّبْتَهُ نَجِيًّا) وقال : (وَيَوْمَ ينادِيهِمْ) وقال : (وَنادَيْهِمَا رُحْمًا) ووصف عباده
 بالمناداة والمناجاة ، فقال : (إِنَّ الَّذِينَ يُنادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا
 يَعْقِلُونَ) وقال : (إِذْ أَنْجَيْتُمُ الرِّسُولَ) وقال : (إِذَا تَنْجَيْتُمْ فَلَا تَنْجُوا بِالْإِثْمِ
 وَالْعُدْوَانِ) . وليس المناداة ولا المناجاة كالمناداة والمناجاة .

ووصف نفسه بالتكليم في قوله : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وقوله : (وَلَمَّا
 جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ) وقوله : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ
 كَلَّمَ اللَّهُ) ووصف عبده بالتكليم في قوله : (وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِي بِهِ؟ اسْتَخَضْتُهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا
 كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ) وليس التكليم كالتكليم . ووصف نفسه بالنبوة ،
 ووصف بعض الخلق بالنبوة فقال : (وَإِذْ أَسْرَلْنَا نَبِيًّا إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ
 وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ . وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ . قَالَتْ مَنْ أَنْبَأُكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي
 الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) وليس الإنباء كالإنباء .

ووصف نفسه بالتعليم ، ووصف عبده بالتعليم ، فقال : (الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) وقال : (تَعَلَّمُونَنِّ مَعَا لَمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) وقال : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال : (وَعَظِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ) ووصف عبده بالغضب في قوله : (وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك في سبعة مواضع من كتابه ، أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل قوله : (لِنَسْتَوِيَ عَلَىٰ ظُهُورِهِ) وقوله : (فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ) وقوله : (وَأَسْتَوَىٰ عَلَى الْجُودِيِّ) وليس الاستواء كالأستواء .

ووصف نفسه ببسط اليدين فقال : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) .

ووصف بعض خلقه ببسط اليد في قوله : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كاللبسط ، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود : فليس إعطاء الله إعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم ، ونظائر هذا كثيرة .

فلا بد من إثبات ما أثبتته الله لنفسه ، ونفى مماثلته بخلقه .

فمن قال : ليس لله علم ، ولا قوة ولا رحمة ولا كلام ، ولا يحب ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحداً ، ممثلاً لله بالمعدومات والجمادات .

ومن قال له علم كعلمي ، أو قوة كقوتي ، أو حب كحبي ، أو رضا كرضاي أو يدان كيداي أو استواء كاستوائى كان مشبهاً ممثلاً لله بالحيوانات ؛ بل لا بد من إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا (بأصلين) شريفين .

(ومثلين) مضروبين - والله المثل الأعلى - .

و (بخاتمة جامعة)

فصل

فأما الأصلان : فأحدهما أن يقال : (القول في بعض الصفات كالقول في
في بعض) فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حي بجيأة ، عليم بعلم ، قدير
بقدره ، سميع بسمع ، بصير يبصر متكلم بكلام ، مريد بإرادة ، ويجعل
ذلك كله حقيقة ، وينازع في محبته ورضاه ، وغضبه وكرهته ، فيجعل ذلك
مجازاً ، ويفسره إما بالإرادة ، وإما ببعض المخلوقات ، من النعم
والعقوبات .

فيقال له : لا فرق بين ما نفيته ، وبين ما أثبتته ، بل القول في أحدهما
كالقول في الآخر ؛ فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته
ورضاه وغضبه وهذا هو التمثيل .

وإن قلت : إن له إرادة تليق به ؛ كما أن للمخلوق إرادة تليق به . قيل لك :
وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به ،
وللمخلوق رضا وغضب يليق به .

وإن قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال له : والإرادة

ميل النفس إلى جلب منفعة ، أو دفع مضرة ، فإن قلت : هذه إرادة المخلوق
قيل لك : وهذا غضب المخلوق .

وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته ؛ إن نفي عنه
الغضب ، والمحبة ، والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ؛ فهذا
منتف عن السمع والبصر ، والكلام وجميع الصفات .

وإن قال : إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين ؛ فيجب نفيه عنه .
قيل له : وهكذا السمع ، والبصر ، والكلام ، والعلم ، والقدرة .

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو
لمنازعه فيما أثبتته .

فإذا قال المعتزلي : ليس له إرادة ، ولا كلام قائم به ؛ لأن هذه الصفات لا تقوم
إلا بالمخلوقات ، فإنه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا
تكون كصفات المحدثات ، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة
والرضا ونحو ذلك .

فإن قال : تلك الصفات أثبتها بالعقل ، لأن الفعل الحادث دل على القدرة ،
والتخصيص دل على الإرادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات
مستلزمة للحياة ، والحى لا يخلو عن السمع ، والبصر ، والكلام ،
أو ضد ذلك .

قال له سائر أهل الإثبات : لك جوابان :-

أحدهما أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فإنه لا ينفيه .

وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت ، والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي ، فيجب إثبات ما أثبتته الدليل ، السالم عن المعارض المقاوم .

الثاني أن يقال : يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات .

فيقال نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على المشيئة ، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم ، كما قد ثبت بالشهادة والخبر : من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه ، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة ؛ كما يدل التخصيص على المشيئة ، وأولى : لقوة العلة الغائية ؛ ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم : أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة .

وإن كان المخاطب من ينكر الصفات ويقر بالأسماء ، كالمعتزلي الذي يقول :
إنه حي عليم قدير ، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء ، وإثبات الصفات ، فإنك إن قلت :
إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيهاً أو تجسيماً ، لأننا لا نجد في الشاهد
متصفاً بالصفات إلا ما هو جسم ، قيل لك : ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى
حي عليم قدير إلا ما هو جسم ، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده
في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء ، بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد
إلا للجسم .

فكل ما يحتاج به من نفي الصفات يحتاج به نافي الأسماء الحسنی ؛ فما كان جواباً
لذلك كان جواباً لمثبتي الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات ، وقال لا أقول : هو
موجود ، ولا حي ، ولا عليم ، ولا قدير ؛ بل هذه الأسماء لمخلوقاته ، إذ هي مجاز ،
لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم .

قيل له : وكذلك إذا قلت : ليس بموجود ، ولا حي ، ولا عليم ، ولا
قدير : كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

فإن قال : أنا أنفي النفي والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه
النقيضان من الممتنع ، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً ،

أو لا موجوداً ولا معدوماً ، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل ، أو يوصف بنى الوجود والعدم ، ونفى الحياة والموت ، ونفى العلم والجهل .

فإن قلت إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لها ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمملكة ؛ لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حي ولا ميت ، إذ ليس بقابل لهما .

قيل لك : أولاً هذا لا يصح في الوجود والعدم ، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر .

وأما ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوتُ غَيْرِ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) فسمى الجماد ميتاً ، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك ثانياً : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص عما يقبل ذلك - فالأعمى الذى يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذى لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجمادات التى لا تقبل ذلك .

وأيضاً فالأقْبَل الوجود والعدم : أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم ؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ، وفيهما جميعاً فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم : كان أعظم امتناعاً مما نفيت عنه الوجود والعدم ، وإذا كان هذا امتناعاً في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعاً ؛ فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات . وهذا غاية التناقض والفساد .

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين : الوجود والعدم ؛ ورفعها بجمعهما . ومن يقول لا أثبت واحداً منهما فامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل وسكوت الساكت الذي لا يعبر عن الحقائق . وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعاً مما يقدر قبوله لهما - مع نفيهما عنه - فما يقدر لا يقبل الحياة ولا الموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام ولا الخرس ، ولا العمى ولا البصر ، ولا السمع ولا الصمم : أقرب إلى المعدوم الممتنع مما يقدر قابلاً لهما - مع نفيهما عنه - وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود والممكن ، وما جاز لواجب الوجود - قابلاً - وجب له ؛ لعدم توقف صفاته على غيره ؛ فإذا جاز القبول وجب ؛ وإذا جاز وجود القبول وجب ؛ وقد بسط هذا في موضع آخر . وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

وقيل له أيضاً : اتفاق المسمين في بعض الأسماء والصفات : ليس هو

التشبيه والتمثيل ، الذى نفته الأدلة السمعية والعقلية ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوده أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق فى شيء من خصائصه — سبحانه وتعالى .

وأما ما نفيتهُ فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيهاً وتجسيماً تمويه على الجهال ، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسم بهذا الاسم يجب نفيه ؛ ولو ساغ هذا : لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل ، وبهذه الطريقة : أفسدت الملاحظة على طوائف الناس عقولهم ، ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ النقي والضلالة .

وإن قال نفاة الصفات : إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيب ممتنع . قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب ، وعقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيد وملتذولذنة . أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة فى العقل ، وهذا تركيب عندكم ، وأتم تثبتونه وتسمونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد فى الحقيقة وليس هذا تركيباً ممتنعاً . قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد فى الحقيقة ؛ وليس هو تركيباً ممتنعاً .

وذلك أنه من المعلوم في صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالماً هو معنى كونه قادراً ، ولانفس ذاته هونفس كونه عالماً قادراً ؛ فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة ، ثم إنه متناقض ، فإنه إن جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا ، فيكون الوجود واحداً بالعين لا بالنوع ، وحينئذ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده ، ويوجد بعد عدمه : هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي ، الذي لا يقبل العدم ، وإذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفاً بكل تشبيهه وتجسيمه ، وكل نقص وكل عيب ؛ كما يصرح بذلك (أهل وحدة الوجود) الذين طردوا هذا الأصل الفاسد ، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير .

وهذا باب مطرد ، فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات : لا ينفي شيئاً فراراً عما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه ، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلاً لخلقه .

فيقال له : هكذا القول في جميع الصفات ، وكل ما تثبته من الأسماء والصفات : فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فهم الخطاب ؛ ولكن نعم أن ما اختص الله به ، وامتاز عن خلقه : أعظم مما يخطر بالبال ، أو يدور في الخيال .

وهذا يتبين (بالأصل الثاني).

وهو أن يقال : (القول في الصفات كالقول في الذات) ، فإن الله ليس كمثل شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات .

فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهما : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته ، قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له وتابع له ؛ فكيف تطالبنى بالعلم بكيفية سمعه وبصره ، وتكليمه ، واستوائه ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته .

وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال

لا يماثلها شيء ، فسمعه وبصره وكلامه ، ونزوله واستواؤه : ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ، ونزولهم واستواؤهم .

وهذا الكلام لازم لهم في العقليات ، وفي تأويل السمعيات : فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل -إذآ- ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ، ولو طول بالفرق بين المحذور في هذا وهذا : لم يجد بينهما فرقاً .

ولهذا لا يوجد لئفأة بعض الصفات دون بعض-الذين يوجبون فيما نفوه : إما التفويض ؛ وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ - قانون مستقيم . فإذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم في النفي .

وكذا تناقضهم في الإثبات ؛ فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر : لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه .

فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاه ، وغضبه وسخطه : هو إرادته للشواب والعقاب ؛ كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت ، والرضا والسخط .

ولو فسر ذلك بمفعولاته ، وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب ، فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه ، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ، ويسخّطه ويغضبه المثيب المعاقب ، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبء مثلاً ، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .

فصل

وأما (المثلان المضروبان) : فإن الله — سبحانه وتعالى — أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات : من أصناف المطاعم والملابس ، والمناكح والمسكن ؛ فأخبرنا أن فيها لبناً وعسلاً ، وخمراً وماء ، ولحماً وحريراً وذهباً وفضة ، وفاكهة وهوراً وقصوراً .

وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء .

وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست بماثلة لها ؛ بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى : فالخالق — سبحانه وتعالى — أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ، ومباينته لمخلوقاته : أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق ، وهذا بين واضح ، ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق :

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم

الآخر ، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة ، وأن مباينة الله لخلقه أعظم .

والفريق الثاني : الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ؛ مثل طوائف من أهل الكلام .

والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة ، والباطنية ، والفلاسفة أتباع المشائين ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب ؛ فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهى عنها : لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون من الصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت . فيقولون : إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم ، وإن صيام رمضان كتمان أسرارهم ، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب واقتراء على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه ، وإلحاد في آيات الله .

وقد يقولون الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فإذا صار الرجل

من عارفهم ومحققهم وموحيدهم : رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات ، وقد يدخل في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب .

وهؤلاء الباطنية : هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والإيثار : يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإيثار على من يشرك هؤلاء في بعض إلحادهم ، فإذا أثبت لله تعالى الصفات ونبي عنه بمائلة المخلوقات — كما دل على ذلك الآيات اليينات — كان ذلك هو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول ، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات .

والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها بمائلة لخلقه ، فإن الله لا مثيل له ؛ بل له « المثل الأعلى » فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل ، ولا في قياس شمول تستوى أفراده ، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه ، فإذا كان المخلوق منزهاً عن بمائلة المخلوق مع الموافقة في الاسم : فالخالق أولى أن ينزه عن بمائلة المخلوق ، وإن حصلت موافقة في الاسم .

وهكذا القول في (المثل الثاني) .

وهو أن (الروح) التي فينا — فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة .

والناس مضطربون فيها ؛ فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته ، كقول بعضهم : إنها النفس أو الريح التي ترد في البدن ، وقول بعضهم : إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن .

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم ، وهي أمور لا يتصف بها إلا تمتع الوجود ، فيقولون : لا هي داخله في البدن ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة له ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عرض .

وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة .

وقد يقولون : إنها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة ، وربما قالوا ليست داخله في أجسام العالم ولا خارجه عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية ، التي تلحقها بالعدم والامتنع .

وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا يمكن بدليل أن الكليات ممكنة موجودة وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في العيان ؛ فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال ، الذي لا يخفى فساده على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبثة في الروح كثير .

وسبب ذلك أن الروح - التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة - ليست هي من جنس هذا البدن ، ولا من جنس العناصر والمولدات منها ؛ بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلوب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ .

وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي .

فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسماً ؛ ولهذا يقولون : الروح والجسم ؛ كما قال تعالى : (وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ) وقال تعالى : (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) .

وأما أهل الكلام : فمنهم من يقول الجسم هو الموجود ؛ ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المفردة ومنهم من يقول : هو المركب من المادة والصورة ، وكل هؤلاء يقولون : إنه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ولا من هذا ، بل هو مما يشار إليه ، ويقال : إنه هنا أو هناك ؛ فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليها ويتبعها بصر الميت - كما قال : صلى الله عليه وسلم : « إن الروح إذا خرجت تبعها البصر » ، « وإنها تقبض ويعرج بها إلى السماء » - كانت الروح جسماً بهذا الاصطلاح .

والمقصود : أن الروح إذا كانت موجودة حية ، عالمة قادرة ، سميعة بصيرة : تصعد وتنزل ، وتذهب وتجيء ، ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدتها ؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشئ إنما تدرك حقيقته بمشاهدته ، أو مشاهدة نظيره .

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات :

فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته ؛ وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكييفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكييفوها .

فإذا كان من نفي صفات الروح جاحداً معطلا لها ، ومن مثلها بما يشاهده
من المخلوقات جاهلاً بمثلها لها بغير شكلها ، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات ،
مستحقة لما لها من الصفات : فالخالق — سبحانه وتعالى — أولى أن يكون من
نفي صفاته جاحداً معطلا ، ومن قاسه بخلقه جاهلاً به بمثلاً ، وهو — سبحانه
وتعالى — ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

فصل

(وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة)

القاعدة الأولى

أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي .

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك .

والنفي كقوله لا تأخذه سنة ولا نوم .

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً ، وإلا فجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال ؛ لأن النفي المحض عدم محض ؛ والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء ؛ فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً .

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع ، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال .

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح ،
 كقوله : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ) (إلى قوله :) وَلَا
 يَتَّوَدُّهُ حِفْظُهُمَا) فنفى السنة والنوم : يتضمن كمال الحياة والقيام ؛ فهو مبين لكمال
 أنه الحي القيوم ، وكذلك قوله : (وَلَا يَتَّوَدُّهُ حِفْظُهُمَا) أى لا يكرهه ولا يثقله
 وذلك مستلزم لكمال قدرته وتامها ، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على
 الشيء بنوع كلفة ومشقة ، فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته .

وكذلك قوله : (لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ)
 فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة فى السموات والأرض .

وكذلك قوله : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ
 وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ) فإن نفي مس اللغوب ، الذى هو التعب والإعياء
 دل على كمال القدرة ونهاية القوة ، بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب
 والكلال ما يلحقه .

وكذلك قوله : (لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) إنما نفي الإدراك الذى هو الإحاطة ،
 كما قاله أكثر العلماء ، ولم ينف مجرد الرؤية ؛ لأن المعدوم لا يرى ، وليس
 فى كونه لا يرى مدح ؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم بمدوحاً ، وإنما المدح
 فى كونه لا يحاط به وإن روى ؛ كما أنه لا يحاط به وإن علم ، فكما أنه إذا علم
 لا يحاط به علماً : فكذلك إذا روى لا يحاط به رؤية .

فكان في نبي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال ، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لاعلى نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

وإذا تأملت ذلك : وجدت كل نبي لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه إلا بالسلب : لم يثبتوا في الحقيقة إلهاً محموداً ، بل ولا موجوداً وكذلك من شاركهم في بعض ذلك ، كالذين قالوا لا يتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش .

ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا مبين للعالم ولا محايث له ؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ؛ وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت .

ولهذا «قال محمود بن سبكتكين» لمن ادعى ذلك في الخالق : ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم . وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ؛ بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمتنقصات أو المعدومات . فهذه الصفات : منها ما لا يتصف به إلا المعدوم ، ومنها ما لا يتصف به إلا الجمادات والناقص .

فمن قال : لا هو مبين للعالم ولا مداخل للعالم فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له .

ومن قال : إنه ليس بحى ، ولا ميت ولا سميع ولا بصير ، ولا متكلم :
لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم .

فإن قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، وما لم يقبل
البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير .

قيل له : هذا اصطلاح اصطلمتموه ، وإلا فما يوصف بعدم الحياة
والسمع والبصر والكلام : يمكن وصفه بالموت والعمى ، والخرس والعجمة .

وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن الله
قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصى ،
وأيضاً فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن لا يقبل الاتصاف
بها مع اتصافه بنقائضها .

فالجماد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ، ولا الكلام ولا الخرس :
أعظم نقصاً من الحى الأعمى الأخرس .

فإذا قيل : إن البارى لا يمكن اتصافه بذلك : كان فى ذلك من وصفه
بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ؛ مع أنه إذا
جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجماد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها .
وهذا تشبيه بالجمادات ؛ لا بالحيوانات . فكيف من قال ذلك على غيره مما
يزعم أنه تشبيه بالحى .

وأيضاً فنفس نبي هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من حيث هي : هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال . وكذلك العلم والقدرة ، والسمع والبصر ، والكلام والفعل ونحو ذلك ؛ وما كان صفة كمال : فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به : لكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم : ينفون عنه تعالى اتصافه بالنيقيضين ، حتى يقولون ليس بوجود ولا ليس بوجود ، ولا حي ولا ليس بحي . ومعلوم أن الخلو عن النيقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النيقيضين .

وآخرون وصفوه بالنفي فقط ، فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير ؛ وهؤلاء أعظم كفرآ من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفرآ من هؤلاء من وجه ، فإذا قيل لهؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك ، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً .

وكذلك من ضاهى هؤلاء - وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، إذا قيل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث - ولا واجب ولا يمكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز ، فإذا اتقى التحيز اتقى قبول هذين المتناقضين .

فيقال لهم علم الخلق بامتاع الخلو من هذين النقيضين : هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود . والتحيز المذكور : إن أريد به كون الأحياء الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم ؛ وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ؛ أى مباين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه .

فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذى علم فساده بضرورة العقل ؛ كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحى ولا ميت ، ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

القاعدة الثانية

أن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق ؛ فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً في الكتاب والسنة ، متفق عليه بين سلف الأمة .

وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد ، بل ولاله : أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلاً رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى ، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك .

فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم .

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه ، كما فيه إثبات العلو والاستواء ، والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك ، وقد علم أن ما ثم موجود

إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق — سبحانه وتعالى — ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

فيقال لمن نفي الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال الله في جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثاني فهو باطل .

وكذلك لفظ التحيز: إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وقد قال الله تعالى : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) . وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض ؟ » وفي حديث آخر : « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة » وفي حديث ابن عباس : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كحردلة في يد أحدكم » .

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات ؛ أى مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها : فهو سبحانه كما قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد .

فإنه يقال : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرأ وباطلا ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك .

وتارة يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم أنه باطل .

(فالأول) كما قالوا فى قوله : «عبدى جعت فلم تطعمنى» الحديث، وفى الأثر الآخر : « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض ، فمن صالحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » وقوله : « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق .

فيقال لهم : لو أعطيتكم النصوص حقا من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق . أما (الواحد) فقولهُ : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه ؛ لأنه قال : « يمين الله في الأرض » وقال : « فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به .

ففي نفس الحديث بيان أن مستلبه ليس مصاحفاً لله ؛ وأنه ليس هو نفس يمينه ؛ فكيف يجعل ظاهره كقراً لأنه محتاج إلى التأويل . مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس ؟

وأما الحديث الآخر : فهو في الصحيح مفسراً : « يقول الله عبدي ! جعت فلم تطعمني ، فيقول : رب ! كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، عبدي ! مرضت فلم تعدني ، فيقول : رب ! كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده » .

وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ، ولكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه ، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لوجدتني عنده ؛ فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن : فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ، ولا تماس لها ، ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضى مباشرته ليديه . وإذا قيل : السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ونظائر هذا كثيرة .

وما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل في قوله (مَامَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) ؟ فقيل هو مثل قوله : (أَوْلَيْرَوُأَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا) ؟ فهذا ليس مثل هذا ؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي ؛ فصار شديها بقوله : (فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) وهنا أضاف الفعل إليه فقال : (لِمَا خَلَقْتُ) ثم قال : (بِإِيْدِي) .

وأيضاً : فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفي اليمين ذكر لفظ التثنية ، كما في قوله : (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله : (نَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) .

وهذا في (الجمع) نظير قوله : (بِيَدِهِ الْمُلْكُ) ، (بِيَدِكَ الْخَيْرُ) في (المفرد) فآله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمراً ، وتارة بصيغة الجمع ، كقوله : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا) وأمثال ذلك .

ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط ؛ لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم الذى يستحقه ؛ وربما تدل على معاني أسمائه .

وأما بصيغة التثنية فندل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك ، فلو قال :
 (مَمْنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) لما كان كقوله : (مِمَّا عَمِلْتَ آيَاتِنَا) وهو
 نظير قوله : (بِيَدِهِ الْمُلْكُ) (بِيَدِكَ الْخَيْرُ) ولو قال (خَلَقْتُ) بصيغة الإفراد لكان
 مفارقاً له ، فكيف إذا قال خلقت بيدي ؟ بصيغة التثنية .

هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة وإجماع السلف على
 مثل ما دل عليه القرآن ، كما هو مبسوط في موضعه ، مثل قوله : « المقسطون
 عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين : الذين يعدلون في
 حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس
 ظاهر النصوص المتفق على معناها - والظاهر هو المراد في الجميع - فإن الله لما
 أخبر أنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، واتفق أهل السنة وأئمة
 المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم
 لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون عليه كعلينا وقدرته كقدرتنا .

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ؛ لم
 يكن مرداهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير ؛ فكذلك إذا قالوا في قوله
 تعالى : (يُحْيِيهِمْ وَيُحْيِيهِ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) ، وقوله : (ثُمَّ أَسْتَوِي
 عَلَى الْعَرْشِ) أنه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء
 المخلوق ، ولا جأ كجبه ، ولا رضا كرضاه .

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً . وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر ، ونفي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي ؛ وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات ، فيكون الكلام في الجميع واحداً .

وبيان هذا أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام ، وهي أبعاض لنا ، كالوجه ، واليد : ومنها ما هو معان وأعراض ، وهي قائمة بنا : كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير : لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا ؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه كمنفهومه في حقنا . بل صفة الموصوف تناسبه .

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه وليس المنسوب كالمنسوب ، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر ، فشبه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه المرئي بالمرئي . »

ولهذا ينبغي

بالقاعدة الرابعة

وهو أن كثيرا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها ؛ أو أكثرها أو كلها ، أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه ، فيقع في (أربعة أنواع) من المحاذير : —

(أحدها) كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

(الثاني) أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله . فيبقى مع جنايته على النصوص ؛ وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله — حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل — قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله ، والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى .

(الثالث) أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم ؛ فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

(الرابع) أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات والجمادات ، أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب ، ومثله بالمنقوصات والمعدومات ، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات . فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً في أسماء الله وآياته .

(مثال) ذلك أن النصوص كلها دلت على وصف الإله ، بالعلو والفرقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش — فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع ؛ وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع . وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله .

فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش : كان استوائه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ؛ كقوله : (وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) .

فيتخيل له أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها . فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى .

ثم يريد بزعمه أن ينفي هذا فيقول : ليس استوائه بقعود ولا استقرار ،

ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في مسمى الاستواء ؛ فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك : فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستويًا ولا مستقرًا ولا قاعدًا ، وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء فأثبت أحدهما ونفى الآخر تحكّم .

وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة .

ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره ، وكان هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك ، وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك ؛ لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته .

فذكر أنه خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه قدر فهدى ، وأنه بنى السماء بأيد ، وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى وأمثال ذلك .

فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ، ولا عاما يتناول المخلوق كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءً أضافه إلى نفسه الكريمة .

فلو قدر - على وجه الفرض الممتنع - أنه هو مثل خلقه - تعالى عن ذلك - لكان استوائه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس بمائلا لخلقه بل قد علم أنه الغنى عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر إليه

وهو الغنى عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلا استواء يخصه ، لم يذكر استواء يتناول غيره ولا يصلح له - كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به - فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه ؟ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً .

هل هذا إلا جهل محض وضلال بمن فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جواز ذلك على رب العالمين الغنى عن الخلق ؟ .

بل لو قدر أن جاهلا فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً ، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال سبحانه وتعالى : (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا آيَاتٍ) فهل يتوهم متوهم أن بناء مثل بناء الآدمي المحتاج ، الذي يحتاج إلى زئيل ومجارف وضرب لبن وجبيل طين وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله تعالى خلق العالم بعرضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض ، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلى الأعلى رب كل شيء

ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه : كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات؟ وقد علم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى .

وكذلك قوله : (ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ) من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السموات فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر في السماء يقتضى ذلك ، فإن حرف (في) متعلق بما قبله وبما بعده - فهو بحسب المضاف إليه .

ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان ، وكون الجسم في الحيز ، وكون العرض في الجسم ، وكون الوجه في المرأة ، وكون الكلام في الورق ، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصة يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف (في) مستعملاً في ذلك .

فلو قال قائل : العرش في السماء أو في الأرض؟ لقليل في السماء ، ولو قيل : الجنة في السماء أم في الأرض؟ لقليل الجنة في السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات ، بل ولا الجنة .

فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سألت الله الجنة فاسأله الفردوس ، فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فهذه الجنة سقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك . مع أن الجنة في

السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى : (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ) وقال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) .

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى ؛ وأنه فوق كل شيء كان المفهوم من قوله : إنه في السماء أنه في العلو ، وأنه فوق كل شيء .

وكذلك الجارية لما قال لها أين الله ؟ قالت في السماء ، إنما أرادت العلو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، وإذا قيل : العلو فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها ، فما فوقها كلها هو في السماء ، ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به ، إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله .

كما لو قيل : العرش في السماء ، فإنه لا يقتضى أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق ، وإن قدر أن السماء المراد بها الأفلاك : كان المراد أنه عليها ، كما قال : (وَأَلْصَقْنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) وكما قال : (فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ) وكما قال : (فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ) ويقال : فلان في الجبل ، وفي السطح ، وإن كان على أعلى شيء فيه .

القاعدة الخامسة

أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه .

فإن الله قال : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ
أَخْتِلَافًا كَثِيرًا) وقال : (أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ) وقال : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ
مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ) وقال : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ
أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) .

فأمر بتدبر الكتاب كله .

وقد قال تعالى : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ
وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ
وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو
الْأَلْبَابِ) .

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله : (وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) وهذا هو المأثور عن أبي بن كعب ، وابن مسعود ، وابن
عباس وغيرهم .

وروى عن ابن عباس أنه قال : التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالة ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب .

وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراشدين في العلم يعلمون تأويله وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أوقفه عند كل آية وأسأله عن تفسيرها . ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ (التآويل) قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاثة معان : —

(أحدها) — وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله — أن (التآويل) هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وهذا هو الذى عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تآويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها ؛ وهل ذلك محمود أو مذموم ، أو حق أو باطل ؟ ...

(الثانى) : أن التآويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله — من المصنفين في التفسير — واختلف علماء التآويل ، ومجاهد إمام المفسرين ؛ قال الثورى إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعى وأحمد والبخارى وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تآويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره .

(الثالث) من معانى التأويل : هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام ، كما قال الله تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ) .

فتأويل ما فى القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه بما يكون : من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى فى قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته ، قال : (يَتَأَبَّئْ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ) فجعل عين ما وجد فى الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثانى : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علمته أو دليله .

وهذا (التأويل الثالث) هو عين ما هو موجود فى الخارج ، ومنه قول عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك ، اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى ، يتأول القرآن يعنى قوله : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ) .

وقول سفیان بن عيينة : السنة هى تأويل الأمر والنهى ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه ، هو تأويل الخبر . والكلام خبر وأمر .

ولهذا يقول أبو عبيد وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما

ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصماء ؛ لأن الفقهاء يعلنون تفسير ما أمر به ونهى عنه ؛ لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة ؛ ولكن تأويل الأمر والنهى لا بد من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات ، هو حقيقة لنفسه المقدسة ، المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد ، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد .

ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بحكمه ونؤمن بمتشابهه ، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا ، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً ، وعسلاً وخرماً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى ؛ ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته .

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته .

والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد ؛ مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد ، وفي الغائب

ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذى اختص به : من الجنة والنار علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك .

وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التى لم تكن بعد ؛ وإنما تكون يوم القيامة فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى : (أَلرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) قالوا : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، ومن الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلمنا الإيمان .

فين أن الاستواء معلوم ، وأن كيفية ذلك مجهول ، ومثل هذا يوجد كثيراً فى كلام السلف والأئمة : ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا فى صحيح مسلم وغيره . وقال فى الحديث الآخر : « اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » وهذا الحديث فى المسند وصحيح أبى حاتم ، وقد أخبر فيه أن الله من الأسماء ما استأثر به فى علم الغيب عنده .

فعماني هذه الأسماء التي استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره .

والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير ، سميع بصير ، غفور رحيم ؛ إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته . فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات .

وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد والمحي والحاشر والعاقب .

وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن والفرقان والهدى والنور والتنزيل والشفاء وغير ذلك .

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هي من قبيل المترادفة — لاتحاد الذات — أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد بالصارم معنى الصرم ، وفي المهند النسبة إلى الهند ؛ والتحقيق أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات .

وبما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه ، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغي أن يعرف الأحكام والتشابه الذي يعمه ؛ والأحكام والتشابه الذي يخص بعضه ، قال

الله تعالى : (الرَّكْنُ أَهْكَمْتُ أَيَّنَّهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ) فأخبر أنه أحكم آياته كلها ،
وقال تعالى : (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي) فأخبر أنه
كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشئيين ، فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم
فصل بين المتشابهات ، علماً وعملاً ، إذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق
والكذب ، والنافع والضار ، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ،
فيقال : حكمت السفيه وأحكمته ، إذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة
وأحكمتها ، إذا جعلت لها حكمة ، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام
الشيء إتقانه .

فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره ، وتمييز
الرشد من الغي في أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتيان ، فقد سماه الله
حكماً بقوله : (الرَّبُّكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ) فالحكيم بمعنى الحاكم ، كما
جعله يقص بقوله : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ
يَخْتَلِفُونَ) . وجعله مفتياً في قوله : (قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ
فِي الْكِتَابِ) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن ، وجعله هادياً ومبشراً في قوله : (إِنَّ
هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ) .

وأما التشابه الذى يعمه فهو ضد الاختلاف المنفى عنه فى قوله : (وَلَوْ كَانَ مِنْ

عِنْدَ عَيْرِ اللَّهِ لَوْ جَدُّ وَأَفِيهِ أَخْتَلَفَا كَثِيرًا) وهو الاختلاف المذكور في قوله : (إِنَّكَ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلَفٍ * يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ) .

فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتناسبه : بحيث يصدق بعضه بعضاً ؛ فإذا أمر بأمر لم يأمر بتقيضه في موضع آخر ؛ بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته ؛ وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ .

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بتقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبت ، بل ينفيه أو ينفي لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد ، ويفرق بين التماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هي المتضادة . والمتشابهة : هي المتوافقة .

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً ، ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً ، كان الكلام متشابهاً ؛ بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضاً .

فهذا التشابه العام ، لا ينافي الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له ، فإن الكلام

المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً لا يناقض بعضه بعضاً ، بخلاف الأحكام الخاص ؛ فإنه ضد التشابه الخاص ، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشبهه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك .

والإحكام هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشبهه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشئيين مع وجود الفاصل بينهما .

ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما فيكون مشتبهاً عليه ، ومنهم من يهتدى إلى ذلك ؛ فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشبهه على بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله ، فعلم العلماء أنه ليس مثله وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب الشبه التي يضل بها بعض الناس ، وهي ما يشبه فيها الحق والباطل ، حتى تشتبه على بعض الناس ؛ ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشبهه عليه الحق بالباطل ، والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات ، لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه .

فن عرف الفصل بين الشئيين : اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه

والقياس الفاسد ؛ وما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء ،
فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه ، فلهذا كان ضلال بني آدم من قبل
التشابه ، والقياس الفاسد لا ينضبط كما قال الإمام أحمد : أكثر ما يخطئ الناس
من جهة التأويل والقياس ؛ فالتأويل في الأدلة السمعية ، والقياس في الأدلة
العقلية ، وهو كما قال ، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة ، والقياس
الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة .

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ،
حتى آل الأمر إلى من يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه
عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو ، فجعلوا وجود
المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء ، وأن يكون
إياه ، أو متحداً به ، أو حالاً فيه ، من الخالق مع المخلوق .

فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها ، حتى ظنوا وجودها
وجوده ؛ فهم أعظم الناس ضلالاً من جهة الاشتباه .

وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى الوجود ، فرأوا الوجود
واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم

التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم : من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه ، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك ، فخالفوا الحس والعقل والشرع ، وجعلوا ما في الأذهان ثابتاً في الأعيان وهذا كله من نوع الاشتباه .

ومن هداه الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق ، والتشابه والاختلاف ، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام ، لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق .

وهذا كما أن لفظ (إنا) و(نحن) وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد له شركاء في الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ؛ لا شركاء له . فإذا تمسك النصراني بقوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله تعالى : (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحداً يزيل ما هناك من

الاشتباه؛ وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم.

وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وماله من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله ، فلا يعلمهم إلا هو (وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ) وهذا من تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر إذا قال : قد أمرنا لك بعتاء ، فقد علم أنه هو وأعوانه ، مثل كاتبه وحاجبه و خادمه ونحو ذلك أمروا به ، وقد يعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك.

والله — سبحانه وتعالى — لا يُعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين : من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : فيها أنهار من ماء ، فهناك قد خص هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا .

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا ، وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين - بما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر - من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته التي يختص بها ، والتي هي حقيقة لا يعلمها إلا هو ؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم — من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه — تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد : في كتابه الذي صنّفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأويله على غير تأويله .

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله ، وذكر في ذلك ما يشتهه عليهم معناه ، وإن كان لا يشتهه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم : من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد ، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها ، فذلك لا يعلمه إلا هو ، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضوع .

ومن لم يعرف هذا : اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل ، وهذا تناقض منهم ؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله ، وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجه الغلط أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو .

وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ، ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه ، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفي مثله ، وإن كان المنفي باطلاً ممتنعاً كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ، ويحتجون بقوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) قد يظنون أنا خوطينا في القرآن بما لا يفهمه أحد ؛ أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء .

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض ، لأننا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يحز لنا أن نقول له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافق ، لا يمكن أن يكون له معنى صحيح ، وذلك المعنى الصحيح : لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم فلا تكون دلالاته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر ، فلا يكون تأويلاً . ولا يجوز نفي دلالاته على معان لا نعرفها على هذا التقدير .

فإن تلك المعاني التي دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأننا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى ؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به ؛ فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى

من المعانى ولا يفهم منه معنى أصلا لم يكن مشعراً بما أريد به ، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يرد به أولى .

فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ متأول ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلا عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعمله إلا الله .

اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق .

فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره . لكن إذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو أنها تجرى على المعانى الظاهرة منها كانوا متناقضين .

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى ، وهناك معنى : فى سياق واحد من غير بيان كان تليسياً .

وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ أى تجرى على مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضاً ؛ لأن من أثبت تأويلاً أو نفاه فقد فهم معنى من المعانى .

وبهذا التقسيم : يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتها فى هذا الباب .

القاعدة السادسة

أنه لقائل أن يقول : لا بد في هذا الباب من ضابط ، يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في النفي والإثبات ، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر يميز .

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ؛ وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم لزمك هذا في سائر ما تثبته . وأتم إنما أقمت الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتوه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له .

ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ؛ فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه ، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه ، كما في الأسماء والصفات المتواطئة . ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني ، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مشابه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل .

وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه بمثل ، فمن قال إن لله علماً قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً بمثلاً ، لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله ، فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلاً قديماً ، ويسمونه مثلاً بهذا الاعتبار ، ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ونحو ذلك ؛ والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول في الصفات إنها قديمة بل يقول :
الرب بصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو قديم وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمان .

ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ؛ ولكن يقول : ذلك لا يقتضى مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه ، فإن القدم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلاً عن أن تختص بالقدم .

وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم ، والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلهاً ولأربا ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة ، وليست صفاته نبياً .

فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه والتمثيل : كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك ، ثم تقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيها ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية .

والقرآن قد نفي مسمى المثل والكفء والند ونحو ذلك .

ولكن يقولون الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كفهؤه ولا نده ، فلا يدخل في النص .

وأما العقل : فلم ينف مسمى التشبيه في اصطلاح المعتزلة .

وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز ، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام ، وهذا هو التشبيه .

وكذلك يقول : هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش ، وقيام الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم ، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا إذا كان جسماً فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسماً وحينئذ فالأجسام متماثلة فيلزم التشبيه .

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبهاً ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر ، والكلام ونحوه مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله

وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضى أبو يعلى وأمثاله من
مثبتة الصفات والعلو؛ لكن هؤلاء يجعلون العلو صفة خبرية، كما هو أول قولى
القاضى أبى يعلى، فيكون الكلام فيه كالكلام فى الوجه .

وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافى الجسم، كما يقولونه فى سائر الصفات .

والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم ،
والأجسام متماثلة .

والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الأولى ، وتارة بمنع المقدمة
الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال .

ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم
بما يشار إليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود ، أو بالمركب من الهيولى والصورة
ونحو ذلك ، فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة ، وعلى أنها متماثلة
فهذا يبنى على صحة ذلك ؛ وعلى إثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل ، وجمهور
العقلاء يخالفونهم فى ذلك .

(والمقصود) هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيميا بناء على
تماثل الأجسام ، والمثبتون ينازعونهم فى اعتقادهم ؛ كإطلاق الراضة النصب على

من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً
رضى الله عنه ؛ ومن أبغضه فهو ناصبي .

وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى ؛ ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيثين
لا يشتهبان من وجه ويختلفان من وجه ، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك ،
وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع ، وبيننا فيه حجج من يقول تماثل
الأجسام ، وحجج من نفي ذلك ، وبيننا فساد قول من يقول تماثلها .

وأيضاً فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل ، وذلك
أنه إذا أثبت تماثل الأجسام ، فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التي ينفون
بها الجسم .

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده
كافياً في نفي ذلك . لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى التشبيه ، لكن نفي التجسيم
يكون مبنياً على نفي هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسماً ؛
ثم يقال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وهذا
ممتنع عليه .

لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً في نفي التشبيه على نفي
التجسيم ؛ فيكون أصل نفيه نفي الجسم ، وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن
شاء الله .

وإنما المقصود هنا : أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفي على مجرد نفي التشبيه لا يفيد إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك ، مما هو سبحانه مقدس عنه ، فإن هذه طريقة صحيحة .

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفي مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد : وهو أن لا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد ، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات ، ونفي مماثلته بشيء من المخلوقات .

(فإن قيل) إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه .

(قيل) هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعاً ، كما إذا قيل : إنه موجود حتى عليم سميع بصير ، وقد سمي بعض المخلوقات حياً سميعاً عليماً بصيراً فإذا قيل : يلزم أنه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجوداً حياً عليماً سميعاً بصيراً . قيل : لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى ، فإن ذلك لا يقتضى حدوداً ولا إمكاناً ، ولا نقصاً ولا شيئاً مما ينافي صفات الربوبية .

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود ، أو الحياة أو الحى ، أو العلم أو العليم ، أو السمع أو البصر ، أو السميع أو البصير ، أو القدرة أو القدير ، والقدر المشترك مطلق كلى لا يختص بأحدهما دون الآخر؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يتمتع اشتراكهما فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذى اشتركا فيه صفة كمال ، كالوجود والحياة ، والعلم والقدرة ، ولم يكن فى ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق ، لم يكن فى إثبات هذا محذور أصلاً ؛ بل إثبات هذا من لوازم الوجود ، فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا ، ومن نفي هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود .

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة ، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئاً ، وربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء ، فإذا نفي القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام .

والمعاني التى يوصف بها الرب تعالى كالحياة ، والعلم والقدرة ، بل الوجود والثبوت ، والحقيقة ونحو ذلك : تجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التى يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلاً ، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة ، وعلم ونحو ذلك .

والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهذا الموضوع من فهمه فيها جيداً وتدبره : زالت عنه عامة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام ، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة .

وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيناً مقيداً ، وإن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه ، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا ؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه ، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله .

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً في هذا المقام ؛ فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذراً من ملزومات التشبيه ، وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يثبت من الصفات لمن احتج به من النفاة .

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام : وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها ،

وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكي عن الناس مقالاتٍ ما قالوها؛ وتارة يبقى في الشك والتحير.

وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة.

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج؛ بخلاف الماهية التي في الذهن، فإنها مغايرة للوجود في الخارج؛ وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الألفاظ كلها متواطئة.

فإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها، فالمشكك نوع من المتواطئ العام، الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلا في موارده أو متماثلا.

وبينا أن المعدوم شيء أيضاً في العلم والذهن لا في الخارج، فلا فرق بين الثبوت والوجود، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلي والعيني، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به.

وكذلك الأحوال التي تماثل فيها الموجودات وتختلف: لها وجود في

الأذهان ، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ، فتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة ، من فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى ، وإمكان إغلاق باب الضلال؛ ثم بسطها وشرحها له مقام آخر؛ إذ لكل مقام مقال .

«والمقصود»: هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحججة فيما ينفي عن الرب وينزه عنه — كما يفعله كثير من المصنفين — خطأ لمن تدبر ذلك ، وهذا من طرق النفي الباطلة .

فصل

وأفسد من ذلك : ما يسلكه نفاة الصفات ، أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه ، مما هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود : الذين يقولون إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وإنه الله .

فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً وذلك ممتنع ، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة ، نفاة الأسماء والصفات ، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه :-

(أحدها) أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ؛ فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، والدليل معرف للدلول ومبين له ؛ فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود .

(الوجه الثاني) أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات : يمكنهم أن يقولوا نحن لا نقول بالتجسيم والتجيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم ، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد ، وهذا في غاية الفساد .

(الثالث) أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة .

(الرابع) أن سالكي هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافق فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفي شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافق فيه من النفي .

فثبتة الصفات - كالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ، والسمع والبصر - إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بالجسم ، أو لأننا لا نعرف موصوفاً بالصفات إلا جسماً .

قالت لهم المثبتة : وأتم قد قلتم : إنه حي عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ؛ وأتم لا تعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً إلا جسماً ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن ، وقالوا لهم : أتم أثبتتم حياً عالماً قادراً ؛ بلا حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل .

ثم هؤلاء المبتنون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ، ويجب ويينغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول ، والإتيان والمجيء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقتضى التجسيم ؛ لأننا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأتتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة ، والسمع والبصر والكلام ، وهذا هكذا ؛ فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ؛ فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين .

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً : لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفيّاً ولا إثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تحقق حقاً ولا تبطل باطلاً .

ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار: ما هو من هذا النوع ؛ بل هذا هو من الكلام المبتدع ، الذى أنكره السلف والأئمة .

فصل

وأما في طرق الإثبات : فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه ، إذ لو كفي في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال ، بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه — مع نفي التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه .

كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن ، والجوع والعطش ، مع نفي التشبيه . وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ؛ كما يقال يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم . ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ، كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم . حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فإنه يقال لمن نفي ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبتته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفي التشبيه كافياً في الإثبات ، فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر .

فإن قال : العمدة في الفرق هو السمع فسا جاء به السمع أثبتة دون ما لم يحجى به السمع .

قيل له أولاً : السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه ، فما أخبر به الصادق فهو حق من نبي أو إثبات ؛ والخبر دليل على المخبر عنه ، والدليل لا ينعكس ؛ فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع ؛ إذا لم يكن نفاه .

ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفها من السمع ، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً : فلا بد في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وينفي ، فإن الأمور المتماثلة في الجواز ، والوجوب ، والامتناع : يمتنع اختصاص بعضها دون بعض ، في الجواز والوجوب والامتناع ، فلا بد من اختصاص المنفي عن المثبت بما يخصه بالنفي ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الأمر عليه في نفسه ، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كلما نفي صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه ، فإن ثبوت أحد

الضدين يستلزم نفي الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غني عما سواه .

فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه : ليس هو موجوداً بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما يحتاج إليه نفسه فلا يوجد إلا به .

وهو سبحانه غني عن كل ما سواه فكل ما نافي عنه فهو منزه عنه ؛ وهو سبحانه قدير قوى فكل ما نافي قدرته وقوته فهو منزه عنه ، وهو سبحانه حي قيوم ، فكل ما نافي حياته وقيوميته فهو منزه عنه .

وبالجملة فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفى عنه المثل والكفو فإن إثبات الشيء نفي لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف إثبات ضده ، فأثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفي ما يزه عنه الرب متسعة ، لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير : الذين تناقضوا في ذلك ، وفرقوا بين المتماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه .

وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور ، حتى نفوا النفي ، فقالوا :

لا يقال لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم فلزم نفى النقيضين : وهو أظهر الأشياء امتناعاً .

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات ، والممتعيات ، والجمادات : أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين ، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزّه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا .

وقد تقدم أن ما ينفي عنه — سبحانه — النفي المتضمن للإثبات ؛ إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدوم يوصف بالنفي ، والمعدوم لا يشبه الموجودات ، وليس هذا مدحاً له ، لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقاً ، كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى .

والنقص ضد الكمال ؛ وذلك مثل أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزّه عنه ؛ وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت ، وكذلك اللغوب نقص في القدرة والقوة ، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه .

وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه

ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل ويشرب ، والآكل والشارب أجوف ، والمصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب .

ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب ، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك ، والسمع قد نفي ذلك في غير موضع ، كقوله تعالى : (اللَّهُ الصَّكَدُ) والصمد الذى لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هى نسب الرحمن ، أو هى الأصل فى هذا الباب .

وقال فى حق المسيح وأمه : (مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ) فجعل ذلك دليلاً على نفي الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى .

والكبد والطحال ونحو ذلك : هى أعضاء الأكل والشرب ، فالغنى المنزه عن ذلك : منزه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل ، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل ؛ إذ ذاك من صفات الكمال ؛ فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل .

وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد ، وعن آلات ذلك وأسبابه . وكذلك البكاء والحزن : هو مستلزم الضعف والعجز ، الذى ينزه عنه سبحانه ؛ بخلاف الفرح والغضب : فإنه من صفات الكمال ، فكما يوصف بالقدرة دون

العجز ، وبالعلم دون الجهل ، وبالحياة دون الموت ، وبالسمع دون الصمم ،
وبالبصر دون العمى ، وبالكلام دون البكم : فكذلك يوصف بالفرح دون
الحزن ، وبالضحك دون البكاء ونحو ذلك .

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبتته السمع ، من أنه سبحانه لا كفؤ له ولا
سمى له وليس كمثل شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته حقيقة شيء من
المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته حقيقة شيء من صفات المخلوقات ، فيعلم
قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب
ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ،
ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من
سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات
لحقيقة مخلوق آخر .

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا : جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ،
ووجب لها ما وجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه
ما يجوز على المحدث المخلوق ، من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك
من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه ،
موجوداً معدوماً ، وذلك جمع بين النقيضين .

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبرى ، أو يد
كيدى ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما يترده عنه ، واستيفاء طرق ذلك ؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضوع .

وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه .

وما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا ، ولم يكن في العقل ما يثبت ولا ما ينفيه سكتنا عنه ، فلا تثبته ولا تنفيه .

فثبت ما علمنا ثبوته ، وتنفي ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته والله أعلم .

فصل

وأما الأصل الثاني (وهو التوحيد في العبادات) المتضمن للإيمان بالشرع
والقدر جميعاً .

فقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق
كل شيء وربه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ
لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد علم ما سيكون قبل أن يكون ، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء ،
كما قال تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ
ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله قدر مقادير
الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه
على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له ، كما خلق الجن
والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله ، وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن

كإل الذل والحب له ، وذلك يتضمن كإل طاعته (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) .

وقد قال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ) وقال تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) وقال تعالى : (وَسَأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبُدُونَ) (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) .

وقال تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء إخوة لعلات ، وإن أولى الناس بابن مريم لأننا ، إنه ليس بيني وبينه نبي » .

وهذا الدين هو دين الإسلام ، الذي لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح (وَأَنْتَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَّبِعُونَ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بَيَّانَتِ اللَّهُ فَعَلَى)

اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) الى قوله : (وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) .

وقال عن ابراهيم : (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) الى قوله ؛ (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمُ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) الى قوله : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وقال عن موسى : (يَقَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ) وقال في خبر المسيح : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) .

وقال فيمن تقدم من الأنبياء : (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا) وقال عن بلقيس أنها قالت : (رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ، ومن لم يستسلم له كان مستكبرا عن عبادته ، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر ، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده .

فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره ؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت ، بفعل ما أمر به في ذلك الوقت ؛ فاذا أمر في أول الأمر باستقبال

الصخرة ، ثم أمرنا ثانياً باستقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به
داخلاً في الإسلام .

فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل
وهو وجه المصلي ، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشريعة والمنهاج ،
والوجه والمنسك ؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً ، كما لم يمنع ذلك
في شريعة الرسول الواحد .

والله تعالى جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بآخريهم ويؤمن به ،
وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قال الله تعالى ؛ (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ
لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ
بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا
وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ) .

قال ابن عباس : لم يعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق ، لئن بعث محمد وهو
حي ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته ، لئن بعث محمد وهم
أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعالى ؛ (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا
تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) .

وجعل الإيمان متلازماً ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض

قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا) وقال تعالى : (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ) إلى قوله : (تَعْمَلُونَ) .

وقد قال لنا : (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ وَإِنَّا لَمُتَّبِعُونَ)

وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنَّمَا أُمُورٌ مِثْلُ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) .

فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ، ولا مؤمناً ؛ بل يكون كافراً وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن .

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى : (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون : فأنزل الله : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فقالوا : لا نوح فقال تعالى : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) .

فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت ؛ كما

قال صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت . »

ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى ، هل هم مسلمون أم لا؟ « وهو نزاع لفظي » فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم، المتضمن لشريعة القرآن: ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء .

ورأس الإسلام مطلقاً شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) وقال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) وقال عن الخليل : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأبيه وَقَوْمهٖ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي * وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) وقال تعالى عنه : (أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَاٰبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ) وقال تعالى : (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا

حَتَّى تُوْمِنُوا بِاللَّهِ) وقال (وَسَأَلْنَا مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ) ؟

وذكر عن رسله : كنوح ، وهود ، وصالح ، وغيرهم أنهم قالوا القومهم :
(اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) وقال عن أهل الكهف : (إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ آمَنُوا
بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى * وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذْ أَشْطَطْنَا) إلى قوله : (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى
اللَّهِ كَذِبًا) .

وقد قال سبحانه : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)
ذكر ذلك في موضعين من كتابه .

وقد بين في كتابه الشرك بالملائكة ، والشرك بالأنبياء ، والشرك بالكواكب ،
والشرك بالأصنام ، - وأصل الشرك الشرك بالشیطان - فقال عن النصارى : (اتَّخَذُوا
أَحْبَابَهُمْ وَرُءُوبَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا
إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) وقال تعالى : (وَإِذْ قَالَ
اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ
مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ
مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَالِمُ الْغُيُوبِ * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ)
وقال تعالى : (مَا كَانَ لِشِرَارِ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ

الْكِتَابِ وَالْحُكْمِ وَالنُّبُوَّةِ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ (إلى قوله :) وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) ؟ فبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر .

ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء ، والأحبار ، والرهبان ، والمسيح بن مريم ، شاركوا الله في خلق السموات والأرض .

بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال .

بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهاً مساوياً لله في جميع صفاته .

بل عامة المشركين بالله : مقرون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكاً ، أو نبياً ، أو كوكباً ، أو صنماً ؛ كما كان مشركوا العرب يقولون في تلييتهم : « لبيك لا شريك لك ، إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك » فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

وقد ذكر أرباب المقالات : ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين ، في الملل والنحل ، والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له في جميع الصفات ؛ بل من أعظم

ما نقلوا في ذلك قول الثوية الذين يقولون بالأصلين «النور» و«الظلمة» ، وإن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر .

ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين :

أحدهما : أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له .

والثاني : أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور .

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال : (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَتَادَعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ)

وقال تعالى : (قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ) إلى قوله (فَأَنَّى تُسْحَرُونَ) إلى قوله (مَا اتَّخَذَ

اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَذْهَبَ كُلَّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ) ، وقال : (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ

إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ) .

وبهذا وغيره : يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد ، فإن عامة

المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر : غايتهم أن يجعلوا التوحيد (ثلاثة أنواع) .

فيقولون : هو واحد في ذاته لا قسم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث ، وهو « توحيد الأفعال » وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله ، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع .

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولاً : لم يكونوا يخالفونه في هذا ، بل كانوا يقررون بأن الله خالق كل شيء ، حتى إنهم كانوا يقررون بالقدر أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك ؛ ولكن غاية ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله ، كالقدرية وغيرهم ؛ لكن هؤلاء يقررون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا إنهم خلقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم ، الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة

مخلوقة ، لا يقولون إنها غنية عن الخالق مشاركة له في الخلق ، فأما من أنكر الصانع فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذي أظهر فرعون .

والكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به مع أنهم مشركون ، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام .

وكذلك « النوع الثاني » — وهو قولهم : لا شبيه له في صفاته — فإنه ليس في الأمم من أثبت قديماً مماثلاً له في ذاته سواء قال إنه يشاركه . أو قال : إنه لا فعل له ؛ بل من شبهه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به في بعض الأمور .

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم .

وعلم أيضاً بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما في مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ونحو ذلك ، فإن نفي ذلك يقتضى التعطيل المحض ، وإنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد ، فصار من قال : إن لله علماً أو قدرة ، أو إنه يرى في الآخرة ، أو إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون : إنه مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة ، فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا :
من قال إن الله عليم قدير ، عزيز حكيم : فهو مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا : لا يوصف بالنفي ولا الإثبات ؛ لأن في
كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا
منه ، فإنهم شبهوه بالمتنعت ، والمعدومات ، والجمادات ، فراراً
من تشبيههم — بزعمهم — له بالأحياء .

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق
أصلاً ، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثل شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في
أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات ؛ فإذا لم يكن في إثبات
الذات إثبات مماثلة للذوات : لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك ،
فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ؛ ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ،
ويسمون نفوسهم الموحدين .

وكذلك « النوع الثالث » وهو قولهم : هو واحد لا قسيم له في ذاته ،
أو لا جزء له ، أو لا بعض له ؛ لفظ مجمل ، فإن الله سبحانه أحد صمد ، لم
يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتجزأ ،
أو يكون قد ركب من أجزاء ؛ لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على
عرشه ، ومباينته لخلقه ، وامتيازه عنهم ، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة
لنفيه وتعطيله ، ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه توحيداً : فيه ما هو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقاً ؛ فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك ، الذى وصفهم به فى القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا إله إلا الله .

وليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع ، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين ، حيث ظن أن الإلهية هى القدرة على الاختراع دون غيره ، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو .

فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه ، بل الإله الحق هو الذى يستحق بأن يعبد ، فهو إله بمعنى مألوه ؛ لا إله بمعنى آله ؛ والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك أن يجعل مع الله إلهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار ؛ أهل الإثبات للقدر ، المنتسبون إلى السنة إنما هو توحيد الربوبية ، وأن الله رب كل شيء ، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون .

وكذلك طوائف من أهل التصوف ، والمنتسبين إلى المعرفة ، والتحقيق والتوحيد : غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه ، لا سيما إذا غاب العارف بوجوده عن

وجوده ، وبمشهوده عن شهوده وبمعروفه عن معرفته ، ودخل في فناء توحيد الربوبية بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها .

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقرب به المشركون من التوحيد ، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلاً عن أن يكون ولياً لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة : يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم ، المباين لمخلوقاته ، وآخرون يضمون هذا إلى نفي الصفات ، فيدخلون في التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين .

وكان جهم ينفي الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جهم ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه لكن جهما ومن اتبعه يقول بالإرجاء ؛ فيضعف الأمر والنهي ، والثواب والعقاب عنده .

والنجارية والضرارية وغيرهم : يقرّبون من جهم في مسائل القدر والإيمان مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصفات .

والكلابية والأشعرية : خير من هؤلاء في باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية ، وأثبتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع .

وأما في باب القدر ، ومسائل الأسماء والأحكام ، فأقوالهم متقاربة .

والكلابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، الذي سلك الأشعري خطته^(١) .

وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبي ، وأبي العباس القلانسي ونحوهما . خير من الأشعرية في هذا وهذا ، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل .

والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر ، لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب ، فيجعلون المناق مؤمناً ؛ لكنه يخلد في النار يخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم ، وأما في الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم ، لكنهم

(١) نسخة خلفه .

ينفون القدر ؛ فهم وإن عظموا الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ؛ وغلوا فيه ؛ فهم يكذبون بالقدر ، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب ، والإقرار بالأمر والنهى والوعد والوعيد مع إنكار القدر خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهى والوعد والوعيد .

ولهذا لم يكن فى زمن الصحابة والتابعين من ينفى الأمر والنهى ، والوعد والوعيد وكان قد نبغ فيهم القدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج : الحرورية ، وإنما يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون ، الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع إعراضهم عن الأمر والنهى : شر من القدرية المعتزلة ونحوهم : أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين ، الذين قالوا : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءَ آبَائِنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ) والمشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه ؛ فإنه أصل الإسلام الذى يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

وقد وقع كثير من الناس فى الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما مع ظنه أنه فى غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة .

فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه؛ لا ينجيه من عذاب الله ، إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله ، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو ؛ وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين :-

الأصل الأول « توحيد الإلهية » فإنه سبحانه أخبر عن المشركين كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله ، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله ، قال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَسْتَبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون .

وقال تعالى عن مؤمن يس (وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * أَنَا أَخَذُ مِنْ دُونِهِ ءِالِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ * إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِنِّي ءَأَمِنْتُ بِرَبِّكُمْ فَأَسْمَعُونَ) وقال تعالى : (وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكَبْتُمْ مَا خَوْلْتُمْكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) فأخبر سبحانه عن شفعاهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء وقال تعالى : (أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوْلُو كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) وقال تعالى : (مَا لَكُمْ مِّن

دُونِهِ مِنْ وَلِيِّ وَلَا شَفِيعَ) وقال تعالى : (وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا
 إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ) وقال تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ
 عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) وقال تعالى : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ
 مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ
 أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشِيَّتِهِ مُّشْفِقُونَ) وقال تعالى :
 (وَكَرَّمْنَا فِي السَّمَاءِ لَأُنْعِي شَفَعَتَهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنَ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُرِضَىٰ)
 وقال تعالى : (قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ
 السَّمَاءِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ * وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ
 عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) وقال تعالى : (قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ
 كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ
 أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) .

قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزيز والمسيح والملائكة فأنزل
 الله هذه الآية يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ويرجون رحمته
 ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه
 مخلوق ، كالعبادة والتوكل ، والخوف والخشية ، والتقوى ، كما قال تعالى :
 (لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُومًا) وقال تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

الْكَتَبَ بِالْحَقِّ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) وقال تعالى : (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) وقال تعالى : (قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ بِأَعْبَادِهَا الْجَاهِلُونَ) إلى قوله : (الشَّاكِرِينَ) وكل من الرسل يقول لقومه : (أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) .

وقد قال تعالى في التوكل : (وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ) وقال : (قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ) وقال تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ) .

فقال في الإتيان : (مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) وقال في التوكل : (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ) ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الإتيان هو الاعطاء الشرعي ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال ، الذي بلغه الرسول ، فان الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه والدين ما شرعه ، قال تعالى : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) .

وأما الحسب فهو الكافي ، والله وحده كاف عبده ، كما قال تعالى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) أى حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله ، فهو كافيك كلكم .

وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه ، وهو حسبه ، ليس معه من يكون هو وإياه حسباً للرسول ، وهذا في اللغة كقول الشاعر :

* حسبك والضحاك سيف مهند *

وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أى يكفيك وزيداً جميعاً درهم .

وقال في الخوف والخشية والتقوى : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ) فأثبت الطاعة لله والرسول ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام : (إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة للرسول ؛ فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله .

وقد قال تعالى : (فَلَا تَخْشَوْا النَّكَاسَ وَالْأَخْشُونَ) وقال تعالى : (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) وقال الخليل عليه السلام : (وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال : لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك أو لم تسمعوا إلى قول
العبد الصالح : « إن الشرك لظلم عظيم » . وقال تعالى : (فَإِنِّي فَأَرْهَبُونِ)
(وَإِنِّي فَأَتَّقُونِ) .

ومن هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته : « من
يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولن
يضر الله شيئاً . »

وقال : « ولا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا ما شاء الله
ثم شاء محمد . »

ففي الطاعة : قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفي المشيئة : أمر أن
يجعل ذلك بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة الله ، فمن أطاع الرسول
فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول ، بخلاف المشيئة فليست مشيئة أحد
من العباد مشيئة الله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان ،
وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن إن لم يشأ الله .

الأصل الثاني :

حق الرسول صلى الله عليه وسلم .

فعلينا أن تؤمن به ونطيعه وتبعه ، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه ، وأمثال

ذلك ، قال تعالى : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) وقال تعالى : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ
أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) وقال تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ
وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا
أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ)
وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) وقال تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ
تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) وأمثال ذلك .

فصل

وإذا ثبت هذا : فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره : بقضائه وشرعه .

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبيلية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه ؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقته وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية الذين أقرروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهي ؛ قال تعالى : (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءَ آبَائِنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ) فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الإبيلية الذين أقرروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا متناقضاً من الرب — سبحانه وتعالى — وطعنوا في حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم ؛ كما نقله أهل المقالات ، ونقل عن أهل الكتاب .

والمقصود أن هذا بما تقوله أهل الضلال ؛ وأما أهل الهدى والفلاح :
فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء ، وربهم ومليكه ، وما شاء
كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وأحاط بكل شيء علماً ،
وكل شيء أحصاه في إمام مبین .

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله ، وقدرته ومشيتته ، ووحدانيته
وربوبيته ، وأنه خالق كل شيء ، وربهم ومليكه : ما هو من أصول الإيمان .

ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب ، التي يخلق بها المسببات ؛
كما قال تعالى : (حَقَّ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيْمَنٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ
فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) وقال تعالى : (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ
سُبُلَ السَّلَامِ) وقال تعالى : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا) فأخبر
أنه يفعل بالأسباب .

ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر
ما خلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوى
التي في الحيوان ، التي يفعل الحيوان بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هي
المبدعة لذلك فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في
حصول مسببه ، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه ، فليس في

الوجود شيء واحد مستقل بفعل شيء إذا شاء إلا الله وحده ، قال تعالى :
(وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد .

ولهذا من قال : إن الله لا يصدر عنه إلا واحد — لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد — كان جاهلا ، فإنه ليس فى الوجود واحد صدر عنه وحده شيء — لا واحد ولا اثنان — إلا الله الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون .

فالنار التى خلق الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها ، وبمحل يقبل الاحتراق ؛ فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تحرقهما ، وقد يطفى الجسم بما يمنع إحراقه .

والشمس التى يكون عنها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه ، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف : لم يحصل الشعاع تحته ، وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه لا بد من « الإيمان بالقدر » فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس : هو نظام التوحيد ، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيدته ، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيدته .

ولا بد من الإيمان بالشرع ، وهو الإيمان بالأمر والنهى والوعد والوعيد ، كما بعث الله بذلك رسله ، وأنزل كتبه .

والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا ، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعتها ، وحركة يدفع بها مضرتها ؛ والشرع هو الذى يميز بين الأفعال التى تنفعه ، والأفعال التى تضره ، وهو عدل الله فى خلقه ، ونوره بين عباده ؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس فى معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ؛ فإن الإنسان همام حارث ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم «أصدق الأسماء حارث وهمام» وهو معنى قولهم متحرك بالإرادات ، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريد ، هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟ .

وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم كما يعرفون ارتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذى يهتدون به بعقولهم ، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبياناتهم لهم وهدايتهم لهم .

وفى هذا المقام تكلم الناس فى أن الأفعال هل يعرف حسنها وقيحها بالعقل ، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما قد بسط فى غير هذا الموضوع ، وبينما ما وقع فى هذا الموضوع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو

أن يكون الفعل سبياً لما يحبه الفاعل ويلتذ به ، وسبياً لما يبغضه ويؤذيه وهذا
القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً أخرى ؛ لكن معرفة
ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال : من السعادة
والشقاوة في الدار الآخرة ، لا تعرف الا بالشرع .

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل
الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفاصيل أسماء
الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم
جمل ذلك .

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه
قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ
وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا) وقوله تعالى :
(قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ)
وقوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ) .

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنه يعلم بالعقل ،
وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح : يخرج عن
هذا ، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ،
وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتا الطائفتين لما كاتتا تنكران أن يوصف الله بالمحبة والرضا ،
والسخط والفرح ، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ودلت عليه
الشواهد العقلية : تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح
هل ذلك ممتنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح ، وأنه سبحانه
منزه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين .

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا
في خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ،
وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ؛ فلا جعلوه محموداً على ما فعله من
العدل أو ما تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من
التعذيب والنقمة .

والآخرون نزوهه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه ، ولا حقيقة له ،
وسووه بخلقهم فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعبادته فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط ، وعظم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند
الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر
والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد
والغى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكاتب الله ، ودينه وشرائعه ، فهم

مخالفون أيضاً لضرورة الحس والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية .

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً : فقد افترى وخالف ضرورة الحس ؛ ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع ، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى في منامه ما يسوؤه تارة ، وما يسره أخرى .

فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك ، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها — لضعف تمييزه — لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً ، ومن نفي التمييز في هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية : قدراً وشرعاً ، وغلط في خلق الله وفي أمره حيث ظن أن وجود هذا ؛ لا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح في عدم التمييز : العقل والمعرفة .

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لا حظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح

منه سقوط إرادته التي يؤمر بها وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه .

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية وأنه لا يحس باللذة والألم ؛ والنافع والضار ، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل .

ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل .

والفناء يراد به ثلاثة أمور :

أحدها : هو الفناء الديني الشرعي الذي جاءت به الرسل ، وأنزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به : فيفنى عن عبادة غيره بعبادته ، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ؛ وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ) فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله .

وأما (الفناء الثاني) : وهو الذي يذكره بعض الصوفية ، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره

وبمعرفة عن معرفته ، بحيث قد يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى ،
فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله .

ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم وللسابقين الأولين ،
ومن جعل هذا نهاية السالكين ، فهو ضال ضالاً مبيئاً ، وكذلك من جعله
من لوازم طريق الله فهو مخطئ ، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض
لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق
هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود واحد بالعين ، فهو قول أهل الإلحاد
والاتحاد ، الذين هم من أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه
أن يطرد قوله ، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحذور
فعومل بموجب ذلك ، مثل أن يضرب ويجماع ، حتى يبطل بعضهم الأوصاف
والأوجاع ، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله وخرج عن أصل
مذهبه ، وقيل له : هذا الذي فعله مقضى مقدور ، خلق الله وقدره ومشيئته :
متناول لك وله وهو يعمك ، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، وإلا
فليس بحجة لا لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر ، ويعرض

عن الأمر والنهي ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحذور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى : (وَإِنْ تَصَبِرُوا وَاسْتَقِيمُوا لَا يَصْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا) .

وقال في قصة يوسف : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ

الْمُحْسِنِينَ) فالتقوى فعل ما أمر الله به . وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال

الله تعالى : (فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ) .

فأمره مع الاستغفار بالصبر ؛ فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار أو لهم وآخرهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « يا أيها الناس ! توبوا إلى ربكم ، فوالذي نفسي بيده إنى لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة » وقال : « إنه ليغان على قلبي ، وإنى لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة » .

وكان يقول « اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني ؛ اللهم اغفر لي خطيئتي وعمدي ، وهزلي وجدي ، وكل ذلك عندي ؛ اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر » .

وقد ذكر عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربه وتاب إليه ، فاجتباه ربه فتاب عليه وهداه ؛ وعن إبليس أبي الجن - لعنه الله - أنه أصر متعلقا بالقدر فلعنه وأقصاه ، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبهه أباه ، ومن أشبهه أباه فما ظلم ،

قال الله تعالى : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا * لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) .

ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار في غير آية ، كما قال تعالى :
 (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) وقال تعالى :
 (فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَأَسْتَغْفِرُوهُ) وقال تعالى : (الرِّكَابُ أَكْثَرُ الْحِكْمَةِ ، إِنَّهُ لَمُنْفِئَةٌ مِّنْ رَبِّكَ وَمَا تَشَاءُونَ)
 لَدُنَّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ يُمَتِّعْكُمْ مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى) .

وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره : « يقول الشيطان أهلكت الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلا الله والاستغفار ، فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » .

وقد ذكر سبحانه عن ذى النون أنه نادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانه إني كنت من الظالمين ، قال تعالى : (فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَجَّعْنَا لَهُ مِنَ الْعَمَلِ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) قال النبي صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربه » .

وجماع ذلك أنه لا بد له فى الأمر من أصلين ، ولا بد له فى القدر من أصلين .

ففي «الأمر» عليه الاجتهاد في الامتثال علماً وعملاً ، فلا تزال تجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك .

ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتعيده الحدود .

ولهذا كان من المشروع أن يحتم جميع الأعمال بالاستغفار ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى : (وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ) فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار ، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا) وفي الصحيح أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » يتأول القرآن .

وأما في «القدر» فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ويدعوه ، ويرغب إليه ، ويستعذ به ويكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر .

وعليه أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه .

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى لما قال : يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأبجد لك ملائكته ؛ لماذا أخرجتنا

ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه فبكم وجدت مكتوباً على من قبل أن أخلق: (وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ) قال : بكذا وكذا ، فخرج آدم موسى .

وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فإن آدم قد كان تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ؛ ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك .

وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعائب كما قال تعالى : (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْ لِمَا لَدُنْكَ) .

فمن راعى الأمر والقدر كما ذكر : كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به ، متوكلاً عليه ، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ؛ وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى مواضع كقوله : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وقوله : (فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) وقوله : (عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) وقوله : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ وَإِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا) .

فالعبادة لله والاستعانة به ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية

« اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون ؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله
وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .
ولا بد في عبادته من أصليين .
(أحدهما) إخلاص الدين له :

(والثاني) موافقة أمره الذي بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب
رضى الله عنه يقول في دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك
خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ؛ وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى :
(لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا يا أبا علي : ما أخلصه
وأصوبه ؟ قال : إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، وإذا كان
صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً ؛ والخالص أن يكون
لله ، والصواب أن يكون على السنة .

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين
ما لم يأذن به الله من عبادة غيره ، وفعل ما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى :
(أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) كما ذمهم على أنهم
حرموا ما لم يحرمه الله .

والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام : —

فالمؤمنون المتقون هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه .

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السنة ؛ لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر ؛ بل فيهم عجز وجزع .

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطناً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى ؛ فالأولون لهم دين ضعيف ولكنه مستمر باق ؛ إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ؛ وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السنة .

وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه ؛ فهو لا يشهد أن علمه لله ولا أنه بالله .

فالمعتزلة ونحوهم — من القدرية الذين أنكروا القدر — هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع ، والأمر والنهي .

والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية : خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي . والوعد والوعيد ،

حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك ، ويصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وستهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه .

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة .

وإنما دين الله ما بعث به رسوله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خير القرون وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى :
(وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْتَمَرُونَ الَّذِينَ أُخْبِرُوا وَعَدِلُوا فِي شِعْرِ اللَّهِ وَالَّذِينَ أُخْبِرُوا وَعَدِلُوا فِي شِعْرِ اللَّهِ وَالَّذِينَ أُخْبِرُوا وَعَدِلُوا فِي شِعْرِ اللَّهِ)
عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) فرضى عن السابقين الأولين رضاً مطلقاً ، ورضى عن التابعين لهم بإحسان .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة : « خير القرون القرن الذى بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول : من كان منكم مستنّاً فليستن بمن قد مات ، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ؛ أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ؛ قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما : يا معشر القراء ! استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً .

وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً ، وخط حوله خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : « هذا سبيل الله ، وهذه سبيل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) وقد أمرنا سبحانه أن نقول فى صلاتنا (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ؛ وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم .

ولهذا كان يقال : تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنهما فتنة لكل مفتون ؛ وقال تعالى : (فَأَمَّا يَا أَيُّدِيكُمْ مَتَى هُدَى فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَاى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا) قال ابن عباس رضى الله عنهما : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة وقرأ هذه الآية .

وكذلك قوله تعالى : (اَللّٰهُ * ذٰلِكَ الَّذِيْ لَا رَيْبَ فِيْهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِيْنَ * الَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ
بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُوْنَ الصَّلٰوةَ وَمِمَّا رَزَقْنٰهُمْ يُنْفِقُوْنَ * وَالَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا اُنزِلَ اِلَيْكَ وَمَا اُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ
هُمُ يُوقِنُوْنَ * اُولٰٓئِكَ عَلٰى هُدًى مِّنْ رَبِّهِمْ * وَاُولٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ) فأخبر أن هؤلاء
مهتدون مفلحون ، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم ؛ صراط الذين
أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك
رفيقاً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

سئل شيخ الإسلام رحمه الله :-

[من] ^(١) أحد قضاة واسط ^(٢) أن يكتب له عقيدة ،
تكون عمدة له وأهل بيته .

فأجابه :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى
بالله شهيداً ؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له : إقراراً به وتوحيداً ؛
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم
تسليماً مزيداً .

أما بعد : فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة - أهل السنة
والجماعة - وهو : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، والبعث بعد الموت ،
والإيمان بالقدر : خيره وشره .

ومن الإيمان بالله : الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه ، وبما وصفه

(١) أضيفت لضرورة السياق .

(٢) سميت الواسطية .

به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير
تكيف ولا تمثيل ، بل يؤمنون بأن الله سبحانه : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ^ط
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) .

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ،
ولا يلحدون في أسماء الله وآياته ، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ،
لأنه سبحانه لا سمي له ، ولا كقول له ، ولا ند له ، ولا يقاس بخلقه - سبحانه
وتعالى - فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره ، وأصدق قيلا ، وأحسن حديثا
من خلقه .

ثم رسله صادقون ومصدقون^(١) ؛ بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون ،
ولهذا قال سبحانه وتعالى : (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى
الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون
لرسل ، وسلم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من النقص والعيب .

وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات ، فلا
عدول لأهل السنة والجماعة عما جاء به المرسلون ؛ فإنه الصراط المستقيم ،
صراط الذين أنعم الله عليهم : من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين .
وقد دخل في هذه الجملة ما وصف به نفسه في سورة الإخلاص التي تعدل

(١) نسخة : مصدقون .

ثلث القرآن ، حيث يقول : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) .

وما وصف به نفسه في أعظم آية في كتابه حيث يقول : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) ؛ ولهذا كان من قرأ هذه الآية في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح . وقوله سبحانه : (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ) .

وقوله سبحانه : (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) وقوله : (إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (١) (يَعْلَمُ مَا يَلْجِ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا) (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) وقوله : (وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهَا) وقوله : (لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا) .

(١) نسخته : (وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) .

وقوله: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) وقوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وقوله: (إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِعِبَادِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) .

وقوله: (وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) وقوله:
(وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اُخْتَلَفُوا
فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ)
وقوله: (أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ
يُحْكُمُ مَا يُرِيدُ) وقوله: (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ
يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ) .

وقوله: (وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)
(فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) وقوله: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ
اللَّهُ) وقوله: (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) وقوله: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ
يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَنِينَ مَرْضُوضًا) . وقوله: (وَهُوَ الْغَفُورُ
الْوَدُودُ) .

وقوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا)
(وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا) (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ) (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى
نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) (إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ) .

وقوله: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقوله: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ) وقوله: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ) وقوله: (فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ) وقوله: (وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ) وقوله: (كَرِهْنَا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ).

وقوله: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ) وقوله: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ) (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) (وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاوَاتُ بِالْغَمِيمِ وَتُنزَلُ الْمَلَائِكَةُ نَزِيرًا).

وقوله: (وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) وقوله: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ) (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ عَلَتْ أَيْدِيَهُمْ وَلَعَنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ).

وقوله: (وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) (وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْأَوْجِهِ دُسْرًا * نَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرًا) (وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِنُصِصَ عَلَى عَيْتِي).

وقوله: (فَدَسَمَعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِي تَجِدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ) (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فقيرٌ وَنَحْنُ

أَغْنِيَاءَ) (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) .

وقوله : (إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ) وقوله : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ) (الَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقْلُبُكَ فِي السَّجْدَيْنِ * إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَّيَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) .

وقوله : (وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ) وقوله : (وَمَكْرُؤًا وَمَكْرًا اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ) وقوله (وَمَكْرُؤًا مَكْرًا وَمَكْرًا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) وقوله : (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَآكِدُ كَيْدًا) .

وقوله : (إِنْ تُبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفَّوْهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا) (وَلِيَعْفُوا وَلِيَصْفَحُوا أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) .

وقوله : (وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الرَّسُولِ) وقوله عن إبليس : (فِعْرَنَكَ لَا تُغْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ) .

وقوله : (نَبْرَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) .

وقوله : (فَأَعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ) (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ

وَلَدَاوَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وُكُوفٌ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرَةٌ تَكْبِيرًا) (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي
 السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)
 (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ الْمُلْكُ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بِنَقْدِيرٍ)
 (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا الذَّهَبُ كُلُّهُ لِلَّهِ يَمَّا خَلَقَ وَلَعَلَّا
 بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ * عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا
 يُشْرِكُونَ) (فَلَا تَضُرُّهُ أَمْثَالُ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي
 الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا
 وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ) .

وقوله : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) في ستة
 مواضع : في سورة الأعراف قوله : (إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
 فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) ، وقال في سورة يونس عليه السلام :
 (إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) ، وقال
 في سورة الرعد : (اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)
 وقال في سورة طه : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وقال في سورة الفرقان :
 (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ) ، وقال في سورة آل السجدة : (اللَّهُ
 الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)

وقال في سورة الحديد : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) .

وقوله : (يَلْعَسِيْنَ إِيَّيْ مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعَكَ إِلَى) (بَل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ)
(إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) (يَهْتَمِنُ ابْنُ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ
الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا)
(ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن
يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ) .

وقوله : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ
مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ
وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ) .

وقوله : (لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) (إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى) (إِنَّ اللَّهَ مَعَ
الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) (وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (كَم مِّن
فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) .

وقوله : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا) (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا)
(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِيبَ ابْنَ مَرْيَمَ) (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا) (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

تَكْلِيمًا) (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) (وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ) (وَنَدَيْنَاهُ
 مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا) (وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)
) (وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلْمَأَمَةَ كَمَا عَلَّمَكُمَا الشَّجَرَةَ) (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ
 شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ)
) (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ) (وَقَدْ كَانَ
 فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)
) (يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَةَ اللَّهِ فُلَّ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَكُمُ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ) (وَأَتْلُ
 مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ) (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُصِّلُ عَلَى بَيْتِ
 إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) .

(وَهَذَا كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا) (لَوْ أَنْزَلْنَاهُ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا
 مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا
 إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ
 الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ * وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا
 يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِيَاتُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) .

وقوله : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) (عَلَى الْأَرْبَابِكِ يَنْظُرُونَ) (لِلَّذِينَ
 أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ) (لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) .

وهذا الباب في كتاب الله تعالى كثير ، من تدبر القرآن طالباً للهدى منه
 تبين له طريق الحق .

فصل

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

فالسنة تفسر القرآن وتبينه ، وتدل عليه ، وتعتبر عنه ؛ وما وصف الرسول صلى الله عليه وسلم به ربه عز وجل من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك .

مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لله أشد فرحا بتوبة عبده من أحدكم براحلته » الحديث متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة » متفق عليه .

(١) في نسخة : ثم سنة رسول الله . . إلخ بدون « فصل »

وقوله: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غيره، ينظر إليكم أزلين قنطين، فيظل يضحك، يعلم أن فرجكم قريب» حديث حسن.

وقوله صلى الله عليه وسلم «لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله» وفي رواية: عليها قدمه — فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط، متفق عليه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «يقول الله تعالى: يا آدم! فيقول: لبيك وسعديك. فينادى بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار» متفق عليه وقوله: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان». وقوله صلى الله عليه وسلم في رقية المريض: «ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء اجعل رحمتك في الأرض. اغفر لنا حوبنا وخطايانا؛ أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع؛ فيقرأ» حديث حسن. رواه أبو داود وغيره.

وقوله: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» حديث صحيح. وقوله: «والعرش فوق الماء والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه» حديث حسن رواه أبو داود وغيره. وقوله صلى الله عليه وسلم للجارية: «أين الله؟ قالت: في السماء. قال: من أنا؟ قالت أنت رسول الله. قال: أعتقها فإنها مؤمنة» رواه مسلم.

وقوله : « أفضل الإيمان : أن تعلم أن الله معك حينما كنت » حديث حسن

وقوله : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق قبل وجهه ، ولا عن يمينه ، فإن الله قبل وجهه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى ، منزل التوراة والإنجيل والقرآن ؛ أعوذ بك من شر نفسى ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ؛ وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنى الدين وأغننى من الفقر » رواه مسلم .

وقوله لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر : « أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنما تدعون سميعاً قريباً إن الذى تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون فى رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها : فافعلوا » متفق عليه .

إلى أمثال هذه الأحاديث التى يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه بما يخبر به .

فإن الفرقة الناجية — أهل السنة والجماعة — يؤمنون بذلك ، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه العزيز ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ؛ بل هم الوسط في فرق الأمة ، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم .

فهم وسط في (باب صفات الله) سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية ؛ وأهل التمثيل المشبهة .

وهم وسط في (باب أفعال الله تعالى) بين القدرية والجبورية .

وفي باب (وعيد الله) بين المرجئة والوعيدية : من القدرية وغيرهم .

وفي (باب أسماء الإيمان والدين) بين الحرورية والمعتزلة ، وبين المرجئة والجهمية .

(وفي أصحاب رسول الله) صلى الله عليه وسلم : بين الروافض والخوارج .

فصل

وقد دخل فيها ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله به في كتابه ، وتواتر عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأجمع عليه سلف الأمة : من أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه ، على^٣ على خلقه ، وهو سبحانه معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك في قوله: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجِعُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

وليس معنى قوله : « وهو معكم » أنه محتاط بالخلق ، فإن هذا لا توجهه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ؛ بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، هو موضوع في السماء ؛ وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان ؛ وهو سبحانه فوق العرش ، رقيب على خلقه مهيمن عليهم ، مطلع إليهم ، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته .

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه — من أنه فوق العرش وأنه معنا — حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يسان عن الظنون

الكاذبة ، مثل أن يظن أن ظاهر قوله : « في السماء » أن السماء تقله أو تظله ؛ وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان ؛ فإن الله قد وسع كرسيه السموات والأرض وهو الذي يمسك السموات والأرض أن تزولا ، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه . (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ نَقُومَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ بِأَمْرِهِ) .

فصل

وقد دخل في ذلك : الإيمان بأنه قريب من خلقه ، مجيب ، كما جمع بين ذلك في قوله : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) الآية .

وقوله صلى الله عليه وسلم للصحابة ، لما رفعوا أصواتهم بالذكر : « أيها الناس ، اربعوا على أنفسكم ؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا ؛ إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » وما ذكر في الكتاب والسنة - من قربه ومعيته - لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته ، فإنه سبحانه ليس كمثل شيء في جميع نعوته ، وهو على في دنوه قريب في علوه .

فصل

ومن الإيمان بالله وكتبه : الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ ، وإليه يعود ؛ وأن الله تعالى تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن الذى أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم : هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره ؛ ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه ، بل إذا قرأه الناس أو كتبه بذلك فى المصاحف : لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة ، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً ، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً .

وهو كلام الله ؛ حروفه ومعانيه ؛ ليس كلام الله الحروف دون المعانى ، ولا المعانى دون الحروف .

فصل

وقد دخل أيضاً فيما ذكرناه من الإيمان به وكتبه وبرسله : الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عياناً بأبصارهم ، كما يرون الشمس صحوً ليس دونها سحاب ، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضمون فى رؤيته ، يرونه سبحانه وهم فى عرصات القيامة ، ثم يرونه بعد دخول الجنة ، كما يشاء الله سبحانه وتعالى .

فصل

ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم مما يكون بعد الموت : فيؤمنون بفتنة القبر ، وبعذاب القبر ، وبنعيمه .

فأما الفتنة : فإن الناس يفتنون في قبورهم . فيقال للرجل : « من ربك ، وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، فيقول المؤمن : الله ربي ، والإسلام ديني ، ومحمد صلى الله عليه وسلم نبي ، وأما المرتاب فيقول : هاه ، هاه ، لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ؛ فيضرب بمرزبة من حديد ، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق . »

ثم بعد هذه الفتنة : إما نعيم وإما عذاب ، إلى أن تقوم القيامة الكبرى ، فتعاد الأرواح إلى الأجساد ، وتقوم القيامة التي أخبر الله بها في كتابه ، وعلى لسان رسوله ، وأجمع عليها المسلمون ، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غرلاً ، وتدنو منهم الشمس ، ويلجمهم العرق .

وتنصب الموازين ، فتوزن فيها أعمال العباد (فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ

هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ .

وتنشر الدواوين — وهى صحائف الأعمال — فأخذ كتابه بيمينه وأخذ كتابه بشماله ، أو من وراء ظهره ، كما قال سبحانه وتعالى : (وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا * أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا) .

ويحاسب الله الخلائق ، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه ، كما وصف ذلك فى الكتاب والسنة .

وأما الكفار : فلا يحاسبون بحاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛ فإنه لا حسنات لهم ، ولكن تعد أعمالهم وتحصى ، فيوقفون عليها ويقرون بها ويجزون بها .

وفى عرصة القيامة : الحوض المورود لمحمد صلى الله عليه وسلم ، مائه أشد بياضاً من اللبن ، وأحلى من العسل ، آنيته عدد نجوم السماء ، طوله شهر وعرضه شهر ، من يشرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً .

والصراط منصوب على متن جهنم — وهو الجسر الذى بين الجنة والنار — يمر الناس عليه على قدر أعمالهم ، فمنهم من يمر كالمح البصر ، ومنهم من يمر كالبرق الخاطف ، ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم من يمر كالفرس الجواد ،

ومنهم من يمر كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدواً ، ومنهم من يمشى مشياً ،
ومنهم من يزحف زحفاً ، ومنهم من يخطف فيلقى في جهنم ؛ فإن الجسر عليه
كلايب تخطف الناس بأعمالهم ، فمن مر على الصراط دخل الجنة .

فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقتصر لبعضهم من
بعض ، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة .

وأول من يستفتح باب الجنة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وأول من يدخل
الجنة من الأمم : أمته .

وله صلى الله عليه وسلم - في القيامة - ثلاث شفاعات : -

أما الشفاعة الأولى : فيشفع في أهل الموقف ، حتى يقضى بينهم بعد أن
تراجع الأنبياء : آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى بن مريم عن
الشفاعة ، حتى تنتهي إليه .

وأما الشفاعة الثانية : فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة ؛ وهاتان
الشفاعتان خاصتان له .

وأما الشفاعة الثالثة : فيشفع فيمن استحق النار ، وهذه الشفاعة له
ولسائر النبيين ، والصديقين وغيرهم ؛ فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها
ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها ، ويخرج الله تعالى من النار أقواماً بغير

شفاعة ؛ بل بفضله ورحمته ، ويبقى في الجنة فضل عن دخلها من أهل الدنيا ،
فينشئ الله لها أقواماً يَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ .

وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب ، والثواب والعقاب ،
والجنة والنار ، وتفصيل ذلك مذكورة في الكتب المنزلة من السماء ، والآثار
من العلم المأثور عن الأنبياء ؛ وفي العلم الموروث عن محمد صلى الله عليه وسلم من
ذلك : ما يشفي ويكفي ، فمن ابتغاه وجده .

وتؤمن الفرقة الناجية - أهل السنة والجماعة - (بالقدر) : خيره وشره ،
والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين :-

فالدرجة الأولى : الإيمان بأن الله تعالى علم ما^(١) الخلق عاملون بعلمه
القديم ، الذي هو موصوف به أزلا ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي
والأرزاق والآجال .

ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق : « فأول ما خلق الله القلم
قال له : اكتب . قال : ما أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة »
فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، جفت الأقلام
وطويت الصحف كما قال سبحانه وتعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) وقال : (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي

(١) نسخة : بما .

الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ .

وهذا التقدير - التابع لعلمه سبحانه - يكون في مواضع جملة وتفصيلا فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء : وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكا ؛ فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال له : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله وشقى أو سعيد ؛ ونحو ذلك ، فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديماً ، ومنكره اليوم قليل .

وأما الدرجة الثانية : فهو مشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة ، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه ما في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه ، لا يكون في ملكه إلا ما يريد ، وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات .

فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه ، لا خالق غيره ولا رب سواه .

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته .

وهو سبحانه يحب المتقين ، والمحسنين والمقسطين ، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ولا يحب الكافرين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين ولا يأمر بالفحشاء ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد .

والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ؛ والعبد هو المؤمن والكافر
والبر والفاجر ، والمصلى والصائم ؛ وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة ؛ والله
خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال تعالى : (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ *
وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) .

وهذه الدرجة من القدر : يكذب بها عامة القدرية ، الذين سماهم النبي
صلى الله عليه وسلم مجوس هذه الأمة ، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات ،
حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ، ويُخْرِجون عن أفعال الله وأحكامه
حكماً ومصالحها .

فصل

ومن أصول أهل السنة : أن الدين والإيمان قول وعمل : قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر ، كما يفعله الخوارج ؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي ، كما قال سبحانه وتعالى في آية القصاص : (فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ) وقال : (وَإِنْ طَافَيْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَلْفًا فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ مَقَامًا يَصُحُّ عَلَيْهِمْ فَأَنْزَلْنَا لَهُمْ أَجْرَهُمْ بِحَبْلٍ خَلَقْنَا سَبَإً وَنُجَيْدًا وَقَدْ جَاءَنَاهُم بِالْبَيِّنَاتِ لَوْ كَانُوا يَتَّقُونَ) (سورة النحل: 97) *
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) .

ولا يسلبون الفاسق الملى اسم الإيمان بالكلية ، ولا يخلدونه في النار ، كما تقول المعزلة ، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) .

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) وقوله صلى الله

عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

ويقولون : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ؛ فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم .

فصل

ومن أصول أهل السنة والجماعة : سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) .

وطاعة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « لا تسبوا أصحابي . فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع : من فضائلهم ومراتبهم . فيفضلون من أنفق من قبل الفتح — وهو صلح الحديبية — وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل ، ويقدمون المهاجرين على الأنصار ، ويؤمنون بأن الله قال لأهل

بدر - وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر - : « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »
وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، كما أخبر به النبي صلى الله عليه
وسلم ؛ بل قد رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة .

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ،
كالعشرة ، وكثابت بن قيس بن شماس ، وغيرهم من الصحابة .

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب - رضى الله
عنه - وعن غيره ، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، ويثلاثون
بعثمان ، ويربعون بعلى رضى الله عنهم ، كما دلت عليه الآثار ، وكما أجمع
الصحابة رضى الله عنهم على تقديم عثمان فى البيعة ، مع أن بعض أهل السنة
كانوا قد اختلفوا فى عثمان وعلى - رضى الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبى
بكر وعمر - أيهما أفضل ، فقدم قوم عثمان وسكتوا ، أوربعوا بعلى ، وقدم
قوم علياً ، وقوم توقفوا ؛ لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ،
وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلى - ليست من الأصول التى
يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة ، لكن المسئلة التى يضلل المخالف فيها
هى « مسألة الخلافة » .

وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ،
ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ؛ ومن طعن فى خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو
أضل من حمار أهله .

ويحبون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتولونهم ، ويحفظون
فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث قال يوم غدیر خم : « أذكرکم
الله فی أهل بیتی ، أذكرکم الله فی أهل بیتی » وقال أيضاً للعباس عمه — وقد
اشتكى^(١) إليه أن بعض قريش يحفون بنی هاشم — فقال : « والذی نفسی بيسده
لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي » وقال صلى الله عليه وسلم « إن الله اصطفى بنی
إسماعيل ، واصطفى من بنی إسماعيل كنانة واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى
من قريش بنی هاشم ، واصطفاني من بنی هاشم » .

ويتولون أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين ،
ويؤمنون^(٢) بأنهن أزواجه في الآخرة ، خصوصاً خديجة رضي الله عنها أم
أكثر أولاده ، وأول من آمن به وعاضده على أمره وكان لها منه المنزلة العالية .

والصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما ، التي قال فيها النبي صلى الله عليه
وسلم : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

ويتبرءون من طريقة الروافض ، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم .

ومن طريقة النواصب ، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ، ويمسكون
عما شجر بين الصحابة .

(١) نسخة : شي (٢) نسخة : ويقرون .

ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه ، والصحيح منه : هم فيه معذورون ، إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون .

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ؛ بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر ، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم ، وقد ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إنهم خير القرون» « وإن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم » .

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه ، أو أتى بحسنات تمحوه ، أو غفر له بفضل سابقته ، أو بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم الذي هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه . فإذا كان هذا في الذنوب المحققة ، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين : إن أصابوا فلهم أجران ، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد والخطأ مغفور لهم ؟ .

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر ، مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم ، من الإيمان بالله ورسوله ، والجهاد في سبيله . والهجرة والنصرة ، والعلم النافع والعمل الصالح .

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما من الله به عليهم من الفضائل
علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم هم الصفوة
من قرون هذه الأمة ، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى .

ومن أصول أهل السنة والجماعة : التصديق بكرامات الأولياء ، وما يجرى
الله على أيديهم من خوارق العادات ، في أنواع العلوم والمكاشفات ، وأنواع
القدرة والتأثيرات ، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها ،
وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة ، وهي
موجودة فيها إلى يوم القيامة .

فصل

ثم من طريقة أهل السنة والجماعة : اتباع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً ، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، واتباع وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » .

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس ، ويقدمون هدى محمد صلى الله عليه وسلم على هدى كل أحد ، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة .

وسموا أهل الجماعة ؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة ؛ وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين ؛ « والإجماع » هو الأصل الثالث الذى يعتمد عليه فى العلم والدين .

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين ؛ والإجماع الذى ينضبط : هو ما كان عليه السلف الصالح ؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة .

فصل

ثم هم مع هذه الأصول : يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، على ما توجبه الشريعة . ويرون إقامة الحج والجهاد ، والجمع والأعياد مع الأمراء ، أبراراً كانوا أو فجاراً ، ويحافظون على الجماعات .

ويدينون بالنصيحة للأمة ، ويعتقدون معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم : كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » .

ويأمرون بالصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء والرضا بمر القضاء ، ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال ، ويعتقدون معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » .

ويندبون إلى أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك ؛ ويأمرون ببر الوالدين وصلة الأرحام ، وحسن الجوار ، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل ، والرفق بالملوك ؛ وينهون عن الفخر

والخيلاء والبغى ، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق ؛ ويأمرون ببعالى
الأخلاق ، وينهون عن سفاسافها .

وكل ما يقولونه ، أو يفعلونه من هذا أو غيره ؛ فإنما هم فيه متبعون
للكتاب والسنة .

« وطريقتهم » هى دين الإسلام ، الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم .
لكن لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم « أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين
فرقة ، كلها فى النار إلا واحدة — وهى الجماعة — » وفى حديث عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى » صار المتمسكون
بالإسلام المحض الخالص عن الشوب : هم أهل السنة والجماعة ؛ وفيهم الصديقون
والشهداء والصالحون ، ومنهم أعلام الهدى ؛ ومصاييح الدجى ؛ أولوا المناقب
المأثورة ، والفضائل المذكورة ؛ وفيهم الأبدال : الأئمة الذين أجمع المسلمون
على هدايتهم ودرائتهم .

وهم الطائفة ، المنصورة الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تزال
طائفة من أمتى على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم
حتى تقوم الساعة » .

ففسأل الله العظيم أن يجعلنا منهم ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ويهب
لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب والله أعلم .

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

(١)
قال رحمه الله تعالى :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ظهور له ، ولا معين .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ؛ الذي أرسله إلى الخلق أجمعين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وعلى سائر عباد الله الصالحين .

أما بعد : فقد سئلت غير مرة ، أن أكتب ما حضرني ذكره ، مما جرى في المجالس الثلاثة ، المعقودة للمناظرة ، في أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان ، من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد . لما سعى إليه قوم من الجهمية ، والاتحادية ، والرافضة ، وغيرهم من ذوى الأحقاد .

فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة ؛ قضاة المذاهب الأربعة ؛ وغيرهم من نوابهم ؛ والمفتين والمشايخ ؛ بمن له حرمة وبه اعتداد . وهم لا يدرون

(١) هذه حكاية مناظرة الواسطية .

ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد ، وذلك يوم الاثنين ثامن رجب المبارك ،
عام خمس وسبعمائة .

فقال لي : هذا المجلس عقدك ، فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن
اعتقادك ، وعمما كتبت به إلى الديار المصرية ، من الكتب التي تدعو بها
الناس إلى الاعتقاد . وأظنه قال : وأن أجمع القضاة ، والفقهاء ، وتباحثون
في ذلك .

فقلت : أما الاعتقاد : فلا يؤخذ عني ، ولا عمن هو أكبر مني ؛ بل يؤخذ
عن الله ، ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وما أجمع عليه سلف الأمة ؛ فما كان
في القرآن وجب اعتقاده ، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة ، مثل
صحيح البخاري ، ومسلم .

وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتاباً ابتداءً أدعوه به إلى شيء من ذلك ،
ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني : من أهل الديار المصرية وغيرهم ،
وكان قد بلغني أنه زور على كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير ، أستاذ
دار السلطان ، يتضمن ذكر عقيدة محرقة ، ولم أعلم بحقيقته ؛ لكن علمت
أنه مكذوب .

وكان يرد علي من مصر وغيرها من يسألني عن مسائل في الاعتقاد وغيره
فأجيبه بالكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف الأمة .

فقال : نريد أن تكتب لنا عقيدتك . فقلت : اكتبوا . فأمر الشيخ كمال الدين : أن يكتب ؛ فكتب له جهل الاعتقاد في أبواب الصفات والقدر ، ومسائل الإيمان والوعيد ، والامامة والتفضيل .

وهو أن اعتقاد أهل السنة والجماعة : الإيمان بما وصف الله به نفسه ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود .

والإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه أمر بالطاعة ، وأحبا ورضيها ؛ ونهى عن المعصية وكرها . والعبد فاعل حقيقة ، والله خالق فعله ، وأن الإيمان والدين قول وعمل ، يزيد وينقص ، وأن لا نكفر أحداً من أهل القبلة بالذنوب ولا نخلد في النار من أهل الإيمان أحداً ، وأن الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، وأن مرتبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، ومن قدم علياً على عثمان : فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار وذكرت هذا أو نحوه ؛ فإني الآن قد بعد عهدي ، ولم أحفظ لفظ ما أملت به ؛ لكنه كتب إذ ذاك .

ثم قلت للأمير والحاضرين : أنا أعلم أن أقواماً يكذبون عليّ ؛ كما قد كذبوا عليّ غير مرة . وإن أملت الاعتقاد من حفظي : ربما يقولون كتم بعضه ؛

أوداهن ودارى ؛ فأنا أحضر عقيدة مكتوبة ؛ من نحو سبع سنين قبل مجيء
التبر إلى الشام .

وقلت قبل حضورها كلاماً قد بعد عهدي به ، وغضبت غضباً شديداً ؛
لكننى أذكر أنى قلت : أنا أعلم أن أقواماً كذبوا على وقالوا للسلطان أشياء
وتكلمت بكلام احتجت إليه ؛ مثل أن قلت : من قام بالإسلام أوقات الحاجة
غيرى ؟ ومن الذى أوضح دلائله وبينه ؟ وجاهد أعداءه وأقامه لما مال ؟ حين
تخلى عنه كل أحد ؛ ولا أحد ينطق بحجته ولا أحد يجاهد عنه وقت مظهر
لحجته مجاهداً عنه مرغباً فيه ؟ .

فإذا كان هؤلاء يطمعون فى الكلام فى فكيف يصنعون بغيرى ؟! ولو أن
يهودياً طلب من السلطان الإنصاف : لوجب عليه أن ينصفه ؛ وأنا قد أعفو عن
حقى وقد لا أعفو ؛ بل قد أطلب الإنصاف منه ، وأن يحضر هؤلاء الذين
يكذبون ؛ ليوافقوا^(١) على افتراءهم ، وقلت كلاماً أطول من هذا الجنس ؛
لكن بعد عهدي به . فأشار الأمير إلى كاتب الدرج محيى الدين : بأن
يكتب ذلك .

وقلت أيضاً : كل من خالفنى فى شيء مما كتبه فأنا أعلم بمذهبه
منه ، وما أدرى هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده ؛ لكننى قلت أيضاً
بعد حضورها وقرائتها : ما ذكرت فيها فصلاً : إلا وفيه مخالف من
المنتسبين إلى القبلة ، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف ، ثم

(١) هكذا ورد فى المطبوع ولعل الصواب (ليوقفوا) .

أرسلت من أحضرها ، ومعها كراريس بخطى من المنزل ، فحضرت
« العقيدة الواسطية » .

وقلت لهم : هذه كان سبب كتابتها أنه قدم على من أرض واسط بعض
قضاة نواحيها — شيخ يقال له « رضى الدين الواسطى » من أصحاب الشافعى —
قدم علينا حاجاً ، وكان من أهل الخير والدين ، وشكا ما الناس فيه بتلك
البلاد ، وفي دولة التتر من غلبة الجهل ، والظلم ، ودروس الدين والعلم ،
وسألنى أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته ، فاستعفيت من ذلك ،
وقلت : قد كتب الناس عقائد متعددة ؛ فخذ بعض عقائد أئمة السنة . فألح
فى السؤال وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت ، فكتبت له هذه
العقيدة ، وأنا قاعد بعد العصر ، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة ؛ فى مصر ؛
والعراق ؛ وغيرهما .

فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا لرفع الرية ، وأعطائها لكاتبه الشيخ كمال
الدين ، فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفاً ، والجماعة الحاضرون يسمعونها ،
ويورد المورد منهم ما شاء ، ويعارض فيما شاء . والأمير أيضاً : يسأل عن
مواضع فيها ، وقد علم الناس ما كان فى نفوس طائفة من الحاضرين ،
من الخلاف والهوى ، ما قد علم الناس بعضه ، وبعضه بسبب الاعتقاد ،
وبعضه بغير ذلك .

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام ، والمناظرات : فى هذه المجالس ، فإنه

كثير لا ينضبط ؛ لكن أكتب ملخص ما حضرني من ذلك ، مع بعد العهد بذلك ، ومع أنه كان يجرى رفع أصوات ولغظ لا ينضبط .

فكان مما اعترض على بعضهم — لما ذكر في أولها ، ومن الإيمان بالله : الإيمان بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ، فقال : — ما المراد بالتحريف والتعطيل ؟ ومقصوده أن هذا ينفي التأويل ، الذي أثبتته أهل التأويل ، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ؛ إما وجوبا ، وإما جوازا .

فقلت : تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه الله تعالى في كتابه ، وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى ، مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) أى جَرَّحَهُ بِأَظْفِيرِ الْحِكْمَةِ تَجْرِيحًا ، ومثل تأويلات القرامطة ، والباطنية وغيرهم : من الجهمية ، والرافضة ، والقدرية ، وغيرهم . فسكت وفي نفسه ما فيها .

وذكرت في غير هذا المجلس : أنى عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف ؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بدمه ، وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة ، فنفيت ما ذمه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنى ولا إثبات ؛ لأنه لفظ له عدة معان ، كما بينته في موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ «التأويل» في كتاب الله : غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين ؛ من أهل الأصول والفقه ، وغير معنى لفظ التأويل ، في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف ؛ لأن من المعاني التي قد تسمى تأويلاً ما هو صحيح ، منقول عن بعض السلف ؛ فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته ، فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف : فليس من التحريف .

وقلت له أيضاً : ذكرت في النفي التمثيل ، ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقال : (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) . وكان أحب إلى من لفظ ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح ، كما قد يعنى به معنى فاسد .

ولما ذكرت أنهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته : جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك ؛ لاستشعاره ما في ذلك من الرد الظاهر عليه ؛ ولكن لم يتوجه له ما يقوله ؛ وأراد أن يدور بالأسئلة التي أعلمها : فلم يتمكن لعلمه بالجواب .

ولما ذكرت آية الكرسي : أظنه سأل الأمير عن قولنا : لا يقربه شيطان حتى يصبح . فذكرت حديث أبي هريرة في الذي كان يسرق صدقة الفطر ، وذكرت أن البخاري رواه في صحيحه ، وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم ، ويطنون في هذا ، ويعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك .

فقلت : قولى من غير تكليف ولا تمثيل : ينفى كل باطل وإنما اخترت هذين الإسمين ؛ لأن التكليف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ؛ ومالك ، وابن عيينة وغيرهم - المقالة التى تلقاها العلماء بالقبول - الاستواء معلوم ، والكيف مجهول والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

فاتفق هؤلاء السلف : على أن التكليف غير معلوم لنا ، فنفت ذلك اتباعاً لسلف الأمة .

وهو أيضاً منفى بالنص ، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف ، وحقيقة صفاته . وهذا من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، كما قد قررت ذلك فى قاعدة مفردة ، ذكرتها فى التأويل والمعنى ، والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله .

وكذلك التمثيل : منفى بالنص ، والإجماع القديم ، مع دلالة العقل على نفيه ، ونفى التكليف ؛ إذ كنهه البارى غير معلوم للبشر ؛ وذكرت فى ضمن ذلك كلام الخطابى الذى نقل أنه مذهب السلف ، وهو إجراء آيات الصفات ، وأحاديث الصفات على ظاهرها ، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ؛ إذ الكلام فى الصفات فرع على الكلام فى الذات ؛ يحتذى فيه حذوه ، ويتبع فيه مثاله ، فإذا كان إثبات الذات : إثبات وجود لا إثبات تكليف ، فكذلك إثبات الصفات : إثبات وجود لا إثبات تكليف .

فقال أحد كبار المخالفين : فحينئذ يجوز أن يقال : هو جسم لا كالأجسام ،
فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين : إنما قيل إنه يوصف الله بما وصف به
نفسه ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وليس في الكتاب والسنة
أن الله جسم ، حتى يلزم هذا السؤال .

وأخذ بعض القضاة الحاضرين ، والمعروفين بالديانة : يريد إظهار أن
ينفى عنا ما يقول وينسبه البعض إلينا ، فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه ،
والتجسيم ، فقلت : ذكرت فيها في غير موضع من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن
غير تكييف ولا تمثيل ، وقلت في صدرها : ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف
به نفسه في كتابه ، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف
ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

ثم قلت : وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح ، التي تلقاها
أهل المعرفة بالقبول ، وجب الإيمان بها كذلك ، إلى أن قلت : إلى أمثال
هذه الأحاديث الصحاح ، التي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بما
يخبر به ، فإن الفرقة الناجية ، أهل السنة والجماعة : يؤمنون بذلك ، كما
يؤمنون بما أخبر الله في كتابه ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير
تكييف ولا تمثيل ، بل هم وسط في فرق الأمة ، كما أن الأمة هي الوسط
في الأمم .

فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهسية ، وبين أهل التمثيل المشبهة .

ولما رأى هذا الحاكم العدل : مما لأتهم ، وتعصبهم ، ورأى قلة العارف الناصر ، وخافهم قال : أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد ، فتقول هذا اعتقاد أحمد ، يعني والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه ، فإن هذا مذهب متبوع ، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم .

فقلت : ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا ، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجيء به الرسول لم تقبله ، وهذه عقيدة محمد صلى الله عليه وسلم !!

وقلت مرات : قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين ، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة - التي أثنى عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : « خير القرون القرن الذي بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » - يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك ، وعلى أن آتى بنقول جميع الطوائف - عن القرون الثلاثة ، توافق ما ذكرته - من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، والأشعرية ، وأهل الحديث ، والصوفية ، وغيرهم .

وقلت أيضا: في غير هذا المجلس: الإمام أحمد - رحمه الله - لما انتهى إليه من السنة ، ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أكثر مما انتهى إلى غيره ، وابتلى بالمحنة ، والرد على أهل البدع ، أكثر من غيره : كان كلامه وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره ، فصار إماماً في السنة أظهر من غيره ، وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة - العلماء الصالحاء - قال : المذهب للمالك والشافعي ، والظهور لأحمد بن حنبل . يعنى أن الذى كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام ، وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان ، وإظهار الحق ودفع الباطل ما ليس لبعض .

ولما جاء فيها : وما وصف به النبي صلى الله عليه وسلم ربه في الأحاديث الصحاح : التي تلقاها أهل العلم بالقبول . ولما جاء حديث أبي سعيد - المتفق عليه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول الله يوم القيامة : « يا آدم فيقول : لبيك وسعديك . فينادى بصوت : إن الله يأمرك أن تبتع بعثاً إلى النار » الحديث - سألهم الأمير هل هذا الحديث صحيح ؟ فقلت : نعم . هو في الصحيحين ، ولم يخالف في ذلك أحد ، واحتاج المنازع إلى الإقرار به ، ووافق الجماعة على ذلك .

وطلب الأمير الكلام في مسألة الحرف والصوت ؛ لأن ذلك طلب منه .

فقلت : هذا الذى يحكيه كثير من الناس ، عن الإمام أحمد وأصحابه ، أن صوت القارئ ، ومداد المصاحف قديم أزلى - كما نقله مجد الدين بن الخطيب

وغيره - كذب مفترى ، لم يقل ذلك أحمد ، ولا أحد من علماء المسلمين ؛
لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم .

وأخرجت كراساً قد أحضرته مع العقيدة ، فيه ألفاظ أحمد ، بما ذكره
الشيخ أبو بكر الخلال ، في كتاب السنة عن الإمام أحمد ، وما جمعه صاحبه
أبو بكر المروزي من كلام الإمام أحمد ، وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه :
أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق : فهو جهمي . ومن قال غير مخلوق :
فهو مبتدع .

قلت : وهذا هو الذي نقله الأشعري ، في كتاب المقالات ، عن أهل
السنة ، وأصحاب الحديث . وقال : إنه يقول به . قلت : فكيف بمن
يقول : لفظي قديم ؟ فكيف بمن يقول : صوتي غير مخلوق ؟ فكيف بمن
يقول : صوتي قديم ؟

ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلم الله بصوت ، وبين صوت العبد
— كما نقله البخاري صاحب الصحيح في كتاب خلق أفعال العباد وغيره من
أئمة السنة .

وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديماً ؛ فيمن حلف بالطلاق ،
في مسألة « الحرف والصوت » ومسألة « الظاهر في العرش » فذكرت من
الجواب القديم في هذه المسألة ، وتفصيل القول فيها ، وأن إطلاق القول أن

القرآن هو الحرف والصوت ، أو ليس بحرف ولا صوت : كلاهما بدعة ، حدثت بعد المائة الثالثة . وقلت : هذا جوابي .

وكانت هذه المسألة : قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمة ، ممن كان بعضهم حاضراً في المجلس ، فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم ، وكانوا قد ظنوا أني إن أجبته بما في ظنهم أن أهل السنة تقوله : حصل مقصودهم من الشناعة ، وإن أجبته بما يقولونه هم : حصل مقصودهم من الموافقة ؛ فلما أجبوا بالفرقان الذي عليه أهل السنة ، وليس هو ما يقولونه هم ، ولا ما ينقلونه عن أهل السنة ؛ إذ قد يقوله بعض الجهال بهتوا لذلك ؛ وفيه : أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه ، ليس القرآن اسماً لمجرد الحروف ، ولا لمجرد المعاني .

وقلت في ضمن الكلام لصدر الدين بن الوكيل - لبيان كثرة تناقضه ، وأنه لا يستقر على مقالة واحدة ، وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين - عندي عقيدة للشيخ أبي البيان . فيها أن من قال : إن حرفاً من القرآن مخلوق فقد كفر .

وقد كتبت عليها بخطك ، أن هذا مذهب الشافعي ، وأئمة أصحابه ، وأنتك تدين الله بها فاعترف بذلك ، فأنكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزملاكي ذلك .

فقال ابن الوكيل : هذا نص الشافعي . وراجعته في ذلك مراراً ، فلما اجتمعنا في المجلس الثاني : ذكر لابن الوكيل أن ابن درباس نقل في كتاب

الاتصار عن الشافعي مثل ما نقلت ، فلما كان في المجلس الثالث : أعاد ابن الوكيل الكلام في ذلك .

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين بن الوكيل : قد قلت في ذلك المجلس للشيخ تقي الدين : أنه من قال إن حرفاً من القرآن مخلوق فهو كافر ؛ فأعاده مراراً فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضباً شديداً ، ورفع صوته . وقال : هذا يكفر أصحابنا المتكلمين الأشعرية ، الذين يقولون : إن حروف القرآن مخلوقة مثل إمام الحرمين وغيره ، وما نصبر على تكفير أصحابنا .

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك . وقال : ما قلت ذلك ؛ وإنما قلت أن من أنكر حرفاً من القرآن فقد كفر . فرد ذلك عليه الحاضرون وقالوا : ما قلت إلا كذا وكذا ، وقالوا : ما ينبغي لك أن تقول قولاً وترجع عنه . وقال بعضهم : ما قال هذا . فلما حرفوا : قال ما سمعناه قال هذا ؛ حتى قال نائب السلطان : واحد يكذب ، وآخر يشهد ، والشيخ كمال الدين مغضب ! فالتفت إلى قاض القضاة ، نجم الدين الشافعي يستصرخه للإلتصار على ابن الوكيل ، حيث كفر أصحابه . فقال القاضي نجم الدين : ما سمعت هذا . فغضب الشيخ كمال الدين ، وقال كلاماً لم أضبط لفظه ، إلا أن معناه : أن هذا غضاضة على الشافعي ، وعار عليهم أن أممهم يكفرون ، ولا ينتصر لهم .

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال في حق القاضي نجم الدين ، واستثبت غيري ممن حضر هل سمع منه في حقه شيئاً ؟ فقالوا : لا . لكن القاضي اعتقد

أن التعبير لأجله، ولكونه قاضى المذهب ، ولم يتصر لأصحابه ، وأن الشيخ كمال الدين قصده بذلك . فغضب قاضى القضاة نجم الدين . وقال : اشهدوا على أنى عزلت نفسى ، وأخذ يذكر ما يستحق به التقدير ، والإستحقاق ، وعفته عن التكلم فى أعراض الجماعة ، ويستشهد بنائب السلطان فى ذلك . وقلت له كلاماً مضمونه تعظيمه ، واستحقاقه ؛ لدوام المباشرة فى هذه الحال .

ولما جاءت مسألة القرآن : ومن الإيمان به الإيمان بأن القرآن كلام الله . غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود : نازع بعضهم فى كونه منه بدأ وإليه يعود ، وطلبوا تفسير ذلك .

فقلت : أما هذا القول : فهو المأثور ، الثابت عن السلف ، مثل ما نقله عمرو بن دينار ، قال : أدركت الناس منذ سبعين سنة ، يقولون : الله الخالق ، وما سواه مخلوق ؛ إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود .

وقد جمع غير واحد ما فى ذلك من الآثار عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة والتابعين ، كالحافظ أبى الفضل بن ناصر ، والحافظ أبى عبد الله المقدسى ، وأما معناه : فإن قولهم : منه بدأ . أى هو المتكلم به ، وهو الذى أنزله من لده ، ليس هو كما تقول الجهمية : أنه خلق فى الهوى أو غيره ، أو بدأ من عند غيره .

وأما إليه يعود : فإنه يسرى به فى آخر الزمان ، من المصاحف والصدور ، فلا

يبقى في الصدور منه كلمة ، ولا في المصاحف منه حرف ، ووافق على ذلك
غالب الحاضرين ، وسكت المنازعون .

وخاطبت بعضهم في غير هذا المجلس ، بأن أريته العقيدة التي جمعها الإمام
القادري ، التي فيها أن القرآن كلام الله ، خرج منه ، فتوقف في هذا اللفظ .
فقلت : هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما تقرب العباد إلى الله بمثل
ما خرج منه » يعني القرآن ، وقال خباب بن الأرت : يا هنتاه ! تقرب إلى الله
بما استطعت ، فلن يتقرب إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه .

وقال أبو بكر الصديق - لما قرأ قرآن مسيلة الكذاب - إن هذا الكلام لم
يخرج من إل - يعني رب - .

وجاء فيها : ومن الإيمان به : الإيمان بأن القرآن كلام الله ، منزل غير
مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، وأن الله تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن -
الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم - هو كلام الله حقيقة ، لا كلام
غيره ، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله ، أو عبارة ؛ بل إذا
قرأه الناس ، أو كتبوه في المصاحف : لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله ؛
فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً ، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً ،
فتمعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة ، بعد تسليمه أن الله تعالى
تكلم به حقيقة .

ثم إنه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه ، وهذا لا يصح نفيه ،
ولما بين له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم ، وشعر الشعراء المضاف إليهم :
هو كلامهم حقيقة ، فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقل من ذلك .

فوافق الجماعة كلهم على ما ذكر في مسألة القرآن ، وأن الله تكلم حقيقة ،
وأن القرآن كلام الله حقيقة لا كلام غيره .

ولما ذكر فيها : أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً ، لا إلى
من قاله مبلغاً مؤدياً : استحسنا هذا الكلام وعظموه ، وأخذ أكبر الخصوم
يظهر تعظيم هذا الكلام ، كابن الوكيل وغيره ، وأظهر الفرح بهذا التلخيص ،
وقال : إنك قد أزلت عنا هذه الشبهة ، وشفيت الصدور ، ويذكر أشياء من
هذا النمط .

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر ، وتفصيله ونظمه : استحسنا
ذلك وعظموه .

وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر وأنه على درجتين ، إلى غير ذلك مما
فيها من القواعد الجليلة .

وكذا لما جاء ذكر الكلام في الفاسق الملي ، وفي الإيمان ؛ لكن اعترض
على ذلك بما سأذكره .

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون ، المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها ، والبحث فيها ، أربعة أسئلة :-

الأول : قولنا ومن أصول الفرقة الناجية : أن الإيمان والدين قول وعمل ، يزيد وينقص ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح .

قالوا : فإذا قيل إن هذا من أصول الفرقة الناجية ، خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك : مثل أصحابنا المتكلمين ، الذين يقولون إن الإيمان هو التصديق ، ومن يقول الإيمان هو التصديق والإقرار ، وإذا لم يكونوا من الناجين : لزم أن يكونوا هالكين .

وأما الأسئلة الثلاثة : وهي التي كانت عمدتهم فأوردوها على قولنا ، وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله في كتابه ، وتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأجمع عليه سلف الأمة ؛ من أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه ، على^ت على خلقه ، وهو معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك في قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .
وليس معنى قوله : (وَهُوَ مَعَكُمْ) : أنه محتلط بالخلق ، فإن هذا لا توجه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ،

بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، وهو موضوع في السماء ، وهو مع المسافر أينما كان ، وغير المسافر ؛ وهو سبحانه فوق العرش ، رقيب على خلقه ، مهيمن عليهم ، مطلع إليهم ، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته . وكل هذا الكلام الذي ذكره الله تعالى من أنه فوق العرش ، وأنه معنا حق على حقيقته ، لا يحتاج إلى تحريف ؛ ولكن يسان على الظنون الكاذبة .

السؤال الثاني : قال بعضهم : نقر باللفظ الوارد ، مثل حديث العباس ، حديث الأوعال ، والله فوق العرش ؛ ولا نقول فوق السموات ، ولا نقول على العرش . وقالوا أيضاً : نقول : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) ولا نقول الله على العرش استوى ، ولا نقول مستوي ، وأعادوا هذا المعنى مرارا ؛ أي أن اللفظ الذي ورد ، يقال اللفظ بعينه ، ولا يبدل بلفظ يرادفه ، ولا يفهم له معنى أصلا . ولا يقال : إنه يدل على صفة لله أصلا ؛ ونبسط الكلام في هذا في المجلس الثاني كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

السؤال الثالث : قالوا : التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء ، بكون القمر في السماء .

السؤال الرابع : قالوا : قولك حق على حقيقته ، الحقيقة هي المعنى اللغوي ، ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها ؛ ولم تضع العرب ذلك إلا لها ؛ فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم ، ونفي التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة .

فأجبتهم عن الأسئلة ، بأن قولى اعتقاد الفرقة الناجية هي الفرقة التي وصفها النبي صلى الله عليه وسلم بالنجاة ، حيث قال : « تفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، اثنتان وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة ، وهى من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى » .

فهذا الاعتقاد : هو المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه رضى الله عنهم ، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية ، فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال : الإيمان يزيد وينقص ، وكل ما ذكرته فى ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه ، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر فى ذلك .

ثم قلت لهم : وليس كل من خالف فى شىء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكا ، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه ، وقد لا يكون بلغه فى ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته ؛ وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول ، والقانت ، وذو الحسنات الماحية ، والمغفور له وغير ذلك : فهذا أولى ؛ بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجاً فى هذا الاعتقاد ، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً ، وقد لا يكون ناجياً ، كما يقال من صمت نجاً .

وأما السؤال الثانى : فأجبتهم أولاً بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل لفظ فوق السموات ، ولفظ على العرش وفوق

العرش ، وقلت : اكتبوا الجواب ، فأخذ الكاتب في كتابته ؛ ثم قال بعض الجماعة : قد طال المجلس اليوم ، فيؤخر هذا إلى مجلس آخر ، وتكتبون أتم الجواب ، وتحضرونه في ذلك المجلس .

فأشار بعض الموافقين بأن يتم الكلام بكتابة الجواب ؛ لئلا تنتشر أسئلتهم واعتراضهم وكان الخصوم لهم غرض في تأخير كتابة الجواب ؛ ليستعدوا لأنفسهم ، ويطلبوا ، ويحضروا من غاب من أصحابهم ، ويتأملوا العقيدة فيما بينهم ؛ ليتمكنوا من الطعن والاعتراض ؛ فحصل الاتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة ، وقمنا على ذلك .

وقد أظهر الله من قيام الحجّة ، وبيان الحجّة : ما أعز الله به السنة والجماعة ، وأرغم به أهل البدعة والضلالة ، وفي نفوس كثير من الناس أمور لما يحدث في المجلس الثاني ، وأخذوا في تلك الأيام يتأملونها ، ويتأملون ما أجبت به في مسائل تتعلق بالاعتقاد ، مثل المسألة الحموية في الاستواء ، والصفات الخبرية وغيرها .

فصل

فلما كان المجلس الثاني يوم الجمعة في اثني عشر رجب ، وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممن لم يكن حاضراً ذلك المجلس ، وأحضروا معهم زيادة «صنى الدين الهندى ، وقالوا : هذا أفضل الجماعة وشيخهم فى علم الكلام ، وبحثوا فيما بينهم ، واتفقوا وتواطئوا ، وحضروا بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه ؛ لأن المجلس الأول أتاهم بغتة ، وإن كان أيضاً بغتة للمخاطب ، الذى هو المسؤول والمجيب والمناظر .

فلما اجتمعنا : وقد أحضرت ما كتبت من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة ، الذى طلبوا تأخيره إلى اليوم : حمدت الله بخطبة الحاجة ؛ خطبة ابن مسعود رضى الله عنه ، ثم قلت : إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والاتلاف ، ونهانا عن الفرقة والاختلاف .

وقال لنا فى القرآن : (وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) وقال :

(إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وقال : (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) .

وربنا واحد ، وكتابنا واحد ، ونينا واحد ، وأصول الدين لا تختلف
التفرق والاختلاف ؛ وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين ، وهو متفق
عليه بين السلف ؛ فإن وافق الجماعة فالحمد لله ؛ وإلا فمن خالفني بعد ذلك : كشفت
له الأسرار ، وهتكت الأستار ، وبينت المذاهب الفاسدة ، التي أفسدت الملل
والدول ؛ وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد ، وأعرفه من الأمور ما لا
أقوله في هذا المجلس ، فإن للسلم كلاماً ، وللحرب كلاماً .

وقلت : لا شك أن الناس يتنازعون ؛ يقول هذا أنا حنبلي ، ويقول هذا
أنا أشعري ، ويمجى بينهم تفرق وقتن ، واختلاف على أمور لا يعرفون
حقيقتها .

وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته ، وأحضرت (كتاب
تدوين كذب المفترى ، فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله)
تأليف الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمه الله .

وقلت : لم يصنف في أخبار الأشعري المحموده كتاب مثل هذا ؛ وقد
ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه « الإبانة » .

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة : سألت الأمير عن معنى المعتزلة ، فقلت : كان
الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملى ، وهو أول اختلاف حدث
في الملة ، هل هو كافر أو مؤمن ؟ فقالت الخوارج : إنه كافر . وقالت الجماعة :

إنه مؤمن . وقالت طائفة : تقول هو فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، نزله منزلة بين المنزلتين ، وخلدوه في النار ؛ واعتزلوا حلقة الحسن البصرى وأصحابه — رحمه الله تعالى — فسموا معتزلة .

وقال الشيخ الكبير يجتبه وردائه : ليس كما قلت ؛ ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام ، وسمى المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك ، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد ، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل ، هكذا قال وذكر نحواً من هذا .

فغضبت عليه وقلت : أخطأت ؛ وهذا كذب مخالف للإجماع . وقلت له : لا أدب ولا فضيلة ؛ لا تأدبت معي في الخطاب ، ولا أصبت في الجواب ؟!

ثم قلت : الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون ، وبعدها في أواخر المائة الثانية ، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير ، في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصرى ، في أوائل المائة الثانية ، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام ، ولا تنازعوا فيها ، وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد .

فقال : هذا ذكره الشهرستاني في كتاب الملل والنحل . فقلت : الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين ، لم يسموا متكلمين ؟ لم يذكره في اسم المعتزلة ،

والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة ، وأنكر الحاضرون عليه ، وقالوا : غلطت .
وقلت : في ضمن كلامي أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام ، وأول من ابتدئها ،
وما كان سبب ابتداءها .

وأيضاً فإذ ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين ، فإن
المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم ، قبل منازعتهم في مسألة الكلام ، وكانوا
يقولون عن واصل بن عطاء أنه متكلم ، ويصفونه بالكلام ، ولم يكن الناس
اختلفوا في مسألة الكلام .

وقلت أنا وغيري : إنما هو واصل بن عطاء ؛ أي : لا عطاء بن واصل كما
ذكره المعترض ، قلت : وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد وإنما
كان قرينه .

وقد روى أن واصلاً تكلم مرة بكلام ، فقال عمرو بن عبيد : لو بعث نبي
ما كان يتكلم بأحسن من هذا ؛ وفصاحته مشهورة ، حتى قيل إنه كان ألشغ ،
وكان يحترز عن الراء ، حتى قيل له : أمر الأمير أن يحفر بئر . فقال : أوعز
القائد أن يقلب قلب في الجادة .

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعري : قال الشيخ المقدم فيهم لا ريب
أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر ، ومن أكبر أئمة الإسلام ، لكن قد انتسب
إليه أناس ابتدئوا أشياء .

فقلت : أما هذا فحق ، وليس هذا من خصائص أحمد ، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم برىء ، قد انتسب إلى مالك أناس مالك برىء منهم ، وانتسب إلى الشافعي أناس هو برىء منهم ، وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو برىء منهم ، وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناس هو منهم برىء ، وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناس هو منهم برىء ، وقد انتسب إلى علي بن أبي طالب أناس هو برىء منهم ، ونبينا صلى الله عليه وسلم قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملحدة والمنافقين ، من هو برىء منهم .

وذكر في كلامه ، أنه انتسب إلى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة ، ونحو هذا الكلام .

فقلت : المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم ؛ هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية ، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية . قلت : وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم .

وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية ، وتكلمت على لفظ الحشوية — ما أدرى جواباً عن سؤال الأمير أو غيره ، أو عن غير جواب — فقلت : هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة ؛ فإنهم يسمون الجماعة

والسواد الأعظم الحشو ؛ كما تسميهم الرافضة الجهور ، وحشو الناس هم عموم الناس وجهورهم ، وهم غير الأعيان المتميزين يقولون هذا من حشو الناس كما يقال هذا من جهورهم .

وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد ، وقال : كان عبد الله بن عمر رضى الله عنه حشوباً : فالمعتزلة سمو الجماعة حشوا ، كما تسميهم الرافضة الجهور . وقلت — لا أدري في المجلس الأول أو الثاني — أول من قال إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضى .

وقلت لهذا الشيخ : من في أصحاب الإمام أحمد رحمه الله حشوى بالمعنى الذى تريده ؟ الأثرم ، أبو داود ، المروذى ، الخلال ، أبو بكر عبد العزيز ، أبو الحسن التميمى ، ابن حامد ، القاضى أبو يعلى ، أبو الخطاب ، ابن عقيل ؟ ورفعت صوتى وقلت : سمهم ، قل لى منهم ؟ من هم (١) ؟ .

أبكذب ابن الخطيب واقترائه على الناس فى مذاهبهم تبطل الشريعة ، وتندرس معالم الدين ؟ كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون : إن القرآن القديم هو أصوات القارئین ، ومداد الكاتبين ، وأن الصوت والمداد قديم أزلى من قال هذا ؟ وفى أى كتاب وجد هذا عنهم ؟ قل لى ! .

وكما نقل عنهم أن الله لا يرى فى الآخرة باللزوم الذى ادعاه ، والمقدمة التى نقلها عنهم ؛ وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ ، من أنه كبير الجماعة

(١) هكذا وردت فى المطبوع ولعل الصواب [من هم ؟ من هم ؟] .

وشيخهم ، وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه ؛ وأمرت بقراءة العقيدة جميعها عليه ؛ فإنه لم يكن حاضراً في المجلس الأول ، وإنما أحضره في الثاني انتصاراً به .

وحدثني الثقة عنه بعد خروجه من المجلس ، أنه اجتمع به وقال له : أخبرني عن هذا المجلس ، فقال : ما فلان ذنب ولا لي ، فإن الأمير سأل عن شيء فأجابه عنه ، فظننته سأل عن شيء آخر .

وقال : قلت لهم أتمم ما لكم على الرجل اعتراض ، فإنه نصر ترك التأويل ، وأتم تنصرون قول التأويل ، وهما قولان للأشعري .

وقال : أنا أختار قول ترك التأويل ، وأخرج وصيته التي أوصى بها ، وفيها قول ترك التأويل .

قال الحاكم لي : فقلت له : بلغني عنك أنك قلت في آخر المجلس - لما أشهد الجماعة على أنفسهم بالموافقة - لا تكتبوا عنى نفياً ولا إثباتاً فلم ذلك ؟ فقال : لوجهين :-

أحدهما : أني لم أحضر قراءة جميع العقيدة في المجلس الأول .

والثاني : لأن أصحابي طلبوني لينصروا بي ، فما كان يليق أن أظهر مخالفتهم ، فسكت عن الطائفتين .

وأمرت غير مرة أن يعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل ، وأنه لا يقرأ عليه إلا الموضع الذى لهم عليه سؤال ، وأعظمه لفظ الحقيقة ، فقرءوه عليه ؛ فذكر هو بحثا حسنا يتعلق بدلالة اللفظ ، فحسنه ومدحته عليه ، وقلت : لا ريب أن الله حى حقيقة ، عليم حقيقة ، سميع حقيقة ، بصير حقيقة وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفاتية من جميع الطوائف ؛ ولو نازع بعض أهل البدع فى بعض ذلك : فلا ريب أن الله موجود والمخلوق موجود ، ولفظ الوجود سواء كان مقولا عليهما بطريق الاشتراك اللفظى فقط ، أو بطريق التواطؤ المتضمن للاشتراك لفظاً ومعنى ، أو بالتشكيك الذى هو نوع من التواطؤ .

فعلى كل قول : فأنه موجود حقيقة ، والمخلوق موجود حقيقة ، ولا يلزم من إطلاق الاسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور ، ولم أرجح فى ذلك المقام قولاً من هذه الثلاثة على الآخر ؛ لأن غرضى تحصل^(١) على كل مقصودى .

وكان مقصودى تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف ، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت ، وأن أعيان المذاهب الأربعة ، والأشعرى ، وأكابر أصحابه على ما ذكرته ؛ فإنه قبل المجلس الثانى : اجتمع بى من أكابر علماء الشافعية ، والمنتسبين إلى الأشعرية والحنفية وغيرهم ممن عظم خوفهم من هذا المجلس وخافوا انتصار الخصوم فيه وخافوا على نفوسهم أيضاً

(١) هكذا وردت فى المطبوع ولعل الصواب [أن أحصل] .

من تفرق الكلمة فلو أظهرت الحجة التي ينتصر بها ما ذكرته أو لم يكن من أئمة أصحابهم من يوافقها لصارت فرقة ولصعب عليهم أن يظهروا في المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم بما في ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم .

فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك ، وقامت عليه الحجة ، وبان أنه مذهب السلف : أمكنهم إظهار القول به مع ما يعتقدونه في الباطن . من أنه الحق ، حتى قال لى بعض الأكابر من الحنفية - وقد اجتمع بي - لو قلت هذا مذهب أحمد وثبت على ذلك لا تقطع النزاع .

ومقصوده أنه يحصل دفع الخصوم عنك بأنه مذهب متبوع ، ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة .

فقلت : لا والله ؛ ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص ، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث ؛ وقلت أيضا هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية ، أو حديثا ، أو إجماعا سلفيا ، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين ، والفقهاء الأربعة ، والمتكلمين ، وأهل الحديث ، والصوفية .

وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية — لأبين أن ما ذكرته هو قول السلف ، وقول أئمة أصحاب الشافعي ، وأذكر قول الأشعري ، وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم ، ولينتصرون كل شافعي ، وكل من قال بقول الأشعري

الموافق لمذهب السلف ، وأبين أن القول المحكى عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه ، وإنما هو قول طائفة من أصحابه ، فلاشعرية قولان ليس للأشعري قولان .

فلما ذكرت في المجلس أن جميع أسماء الله التي سمي بها المخلوق كلفظ الوجود الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب ، والممكن ، على الأقوال الثلاثة : تنازع كبيران ، هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطؤ ؟

فقال أحدهما : هو متواطع وقال الآخر هو مشترك ؛ لثلا يلزم التركيب .

وقال هذا : قد ذكر نضر الدين أن هذا النزاع مبنى على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا ؟ . فمن قال إن وجود كل شيء عين ماهيته ، قال : إنه مقول بالاشتراك ، ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته ، قال : إنه مقول بالتواطؤ .

فأخذ الأول يرجح قول من يقول : إن الوجود زائد على الماهية ؛ لينصر أنه مقول بالتواطؤ .

فقال الثاني : ليس مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته ، فأنكر الأول ذلك .

فقلت : أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته ؛

وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة إن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته ، وكل
منهما أصاب من وجه ، فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ ، كما قد
قررت في غير هذا الموضع ، وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه : فهو من
الغلط المضاف إلى ابن الخطيب ، فإننا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته :
لا يجب أن يكون الاسم مقولاً عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظي فقط ،
كما في جميع أسماء الأجناس .

فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ ، وليس
عين هذا السواد هو عين هذا السواد ، إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما ،
وهو المطلق الكلي ؛ لكنه لا يوجد مطلقاً بشرط الإطلاق إلا في الذهن ،
ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج ، فإنه
على ذلك تنفي الأسماء المتواطئة ، وهي جمهور الأسماء الموجودة ، في الغالب
(وهي أسماء الأجناس اللغوية) وهو الاسم المطلق على الشيء ، وعلى كل ما أشبهه
سواء كان اسم عين أو اسم صفة ، جامداً أو مشتقاً ، وسواء كان جنساً
منطقياً أو فقهيّاً أو لم يكن . بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس ،
والأصناف ، والأنواع ، ونحو ذلك . وكلها أسماء متواطئة ، وأعيان
مسمياتها في الخارج متميزة .

وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة ؛ ليطعن في

بعضها ، فعرفت مقصوده . فقلت : كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال : حديث العباس بن عبد المطلب — وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم ، من قول البخارى في تأريخه : عبد الله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف — فقلت : هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود ، وابن ماجه ، والترمذى ، وغيرهم : فهو مروى من طريقين مشهورين ، فالقدح في أحدهما لا يقدرح في الآخر .

فقال : أليس مداره على ابن عميرة ، وقد قال البخارى : لا يعرف له سماع من الأحنف ؟ .

فقلت : قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة ، في كتاب التوحيد ، الذى اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل ، موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ قلت والإثبات مقدم على النفي ، والبخارى إنما نفي معرفة سماعه من الأحنف ، لم ينف معرفة الناس بهذا ، فإذا عرف غيره — كإمام الأئمة ابن خزيمة — ما ثبت به الإسناد : كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته .

ووافق الجماعة على ذلك ، وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه ، وأخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة ، ولكن لها تعلق بما أجبت به في مسائل ، ولها تعلق بما قد يفهمونه من

العقيدة . فأحضر بعض أكابرهم « كتاب الأسماء والصفات » للبيهقي — رحمه الله تعالى — فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف ، فقلت : لعلك تعنى قوله تعالى : (**وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهَ اللَّهُ**) فقال : نعم . قد قال مجاهد والشافعي يعنى قبة الله . فقلت : نعم : هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما ، وهذا حق ، وليست هذه الآية من آيات الصفات .

ومن عدها في الصفات فقد غلط ، كما فعل طائفة ، فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال : (**وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهَ اللَّهُ**) والمشرق والمغرب الجهات .

والوجه هو الجهة ؛ يقال أى وجه تريده ؟ أى أى جهة ، وأنا أريد هذا الوجه أى هذه الجهة ، كما قال تعالى : (**وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُومَوْلِيهَا**) ولهذا قال : (**فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهَ اللَّهُ**) أى تستقبلوا وتوجهوا ، والله أعلم . وصلى الله على محمد .

نقل الشيخ علم الدين :

أن الشيخ قدس الله روحه قال :-

في مجلس نائب السلطنة الأفرم - لما سأله عن اعتقاده وكان الشيخ أحضر عقيدته «الواسطية» قال - هذه كتبها من نحو سبع سنين ، قبل مجيء التار إلى الشام ؛ فقرئت في المجلس .

ثم نقل علم الدين عن الشيخ أنه قال : كان سبب كتابتها أن بعض قضاة واسط من أهل الخدير والدين شكى ما الناس فيه - ييلادهم في دولة التتر - من غلبة الجهل ، والظلم ، ودروس الدين والعلم ؛ وسألني أن أكتب له «عقيدة» فقلت له : قد كتب الناس عقائد أئمة السنة ؛ فألح في السؤال ، وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت .

فكتبت له هذه العقيدة - وأنا قاعد بعد العصر فأشار الأمير لكاتبه فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفاً فاعترض بعضهم على قولي فيها : ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله : من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل . ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره : إما وجوباً وإما جوازاً .

فقلت : إني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف ؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بدمه ؛ وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة ، فنفيت ما ذمه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل ؛ لأنه لفظ له عدة معان ؛ كما بينته في موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ التأويل في كتاب الله غير لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقهاء . وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف .

وقلت لهم ذكرت في النفي التمثيل ، ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) .

وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم ، ويطنبون في هذا ، ويعرضون بما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك .

فقلت قولي من غير تكيف ولا تمثيل ينفي كل باطل ؛ وإنما اخترت هذين الاسمين : لأن التكيف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ، ومالك ، وابن عيينة ، وغيرهم المقالة - التي تلقاها العلماء بالقبول - الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فاتفق هؤلاء السلف على أن الكيف غير معلوم لنا ؛ فنفيت ذلك اتباعاً لسلف الأمة .

وهو أيضاً منفي بالنص ؛ فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة

الموصوف . وحقيقة صفاته غير معلومة ، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، كما قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في « التأويل والمعنى » والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله .

وكذلك التمثيل منى بالنص والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه ، ونفى التكييف ؛ إذ كنه البارى غير معلوم للبشر .

وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف : وهو « إجراء آيات الصفات ، وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ؛ إذ الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات : يحتذى حذوه ويتبع فيه مثاله فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف ؛ فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف » .

فقال أحد كبار المخالفين فيئند يجوز أن يقال هو جسم ؛ لا كالأجسام . فقلت له أنا وبعض الفضلاء إنما قيل : إنه يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ؛ وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا . وأول من قال إن الله جسم : هشام بن الحكم الراضى .

وأما قولنا : فهم الوسط في فرق الأمة كما أن الأمة هي الوسط في الأمم . فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية ، وأهل التمثيل المشبهة فقيل لى أنت صنف اعتقاد الإمام أحمد ، وأرادوا قطع النزاع لكونه مذهباً متبوعاً .

فقلت : ما خرجت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ؛ ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا . وقلت : قد أمهلت من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك ، وعلى أن آتى بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة يوافق ما ذكرته من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية ، وأهل الحديث وغيرهم .

ثم طلب المنازع الكلام في (مسألة الحرف والصوت) . فقلت : هذا الذي يحكى عن أحمد وأصحابه أن صوت القارئين ، ومداد المصاحف قديم أزلى كذب مفترى ، لم يقل ذلك أحمد ، ولا أحد من علماء المسلمين .

وأخرجت كراساً وفيه ما ذكره أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» عن الإمام أحمد ، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروزي من كلام أحمد ، وكلام أئمة زمانه في أن من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : غير مخلوق فهو مبتدع . قلت : فكيف بمن يقول لفظي أزلى ؟ فكيف بمن يقول صوتي قديم ؟ !

فقال المنازع : إنه انتسب إلى أحمد أناس من الحشوية والمشبهة ، ونحو هذا الكلام فقلت : المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم : فهؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية ، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية ، وأما الحنبلية المحضنة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم ، والكرامية المجسمة كلهم حنفية .

وقلت له : من في أصحابنا حشوى بالمعنى الذى تريده ؟ الأثرم ، أبوداود
المروذى ، الخلال ، أبو بكر عبد العزيز ، أبو الحسن التميمى ، ابن حامد ،
القاضى أبو يعلى ، أبو الخطاب ، ابن عقيل ؛ ورفعت صوتى وقلت : سمهم
قل لى من منهم ؟ .

أبكذب ابن الخطيب واقترانه على الناس فى مذاهبهم تبطل الشريعة ،
وتندرس معالم الدين كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون : القرآن القديم هو
أصوات القارئىن ، ومداد الكاتبن ؛ وأن الصوت والمداد ، قديم أزلى .
من قال هذا ؟ وفى أى كتاب وجد عنهم هذا ؟ قل : لى . وكما نقل عنهم أن الله
لا يرى فى الآخرة باللزوم الذى ادعاه ، والمقدمة التى نقلها عنهم .

ولما جاءت « مسألة القرآن » وأنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه
يعود : نازع بعضهم فى كونه منه بدأ وإليه يعود وطلبوا تفسير ذلك ، فقلت :
أما هذا القول : فهو المأثور والشابت عن السلف . مثل ما نقله عمرو بن دينار
قال : أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون الله الخالق وما سواه مخلوق ؛
إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود . ومعنى منه بدأ أى
هو المتكلم به ، وهو الذى أنزله من لدنه ، ليس هو كما تقوله الجهمية أنه خلق
فى الهواء أو غيره ، وبدأ من غيره .

وأما إليه يعود : فإنه يسرى به فى آخر الزمان من المصاحف والصدور

فلا يبقى في الصدور منه كلمة ، ولا في المصاحف منه حرف . ووافق على ذلك غالب الحاضرين . فقلت : هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه » : يعنى القرآن . وقال خباب بن الأرت : يا هنتاه تقرب إلى الله بما استطعت ؛ فلن يتقرب إلى الله بشيء أحب إليه مما خرج منه .

وقلت : وأن الله تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو كلام الله حقيقة ؛ لا كلام غيره ، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة ؛ بل إذا قرأ الناس القرآن ، أو كتبوه فى المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة . فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً . لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً .

فامتعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة ، بعد تسليمه أن الله تكلم به حقيقة ثم إنه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه ؛ وهذا لا يصح نفيه ، وأن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم ، وشعر الشعراء المضاف إليهم هو كلامهم حقيقة .

ولما ذكرت فيها أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلغاً استحسنا هذا الكلام وعظموه .

وذكرت ما أجمع عليه سلف الأمة من أنه سبحانه فوق العرش ، وأنه معنا حق على حقيقته ؛ لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يصاب عن الظنون الكاذبة ،

وليس معنى قوله (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ) أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ؛ وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان .

ولما ذكرت : أن جميع أسماء الله التي يسمى بها المخلوق - كلفظ «الوجود» : الذى هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن : تنازع كبيران هل هو مقول بالاشتراك ، أو بالتواطؤ ؟ فقال أحدهما هو متواطىء . وقال آخر هو مشترك لتلا يلزم التركيب .

وقال هذا : قد ذكر نضر الدين أن هذا النزاع مبنى على أن وجوده هل هو عين ما هيته أم لا ؟ فمن قال : إن وجود كل شيء عين ما هيته قال : إنه مقول بالاشتراك ومن قال إن وجوده قدر زائد على ما هيته قال : إنه مقول بالتواطؤ فأخذ الأول يرجح قول من يقول : إن الوجود زائد على الماهية لينصر أنه مقول بالتواطؤ فقال الثانى : مذهب الأشعرى وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته ؛ فأنكر الأول ذلك .

فقلت : أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته ؛ وأما القول الآخر : فهو قول المعتزلة : أن وجود كل شيء قدر زائد على ما هيته . وكل منهما أصاب من وجه ؛ فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ . كما قد قررته فى غير هذا الموضوع .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته ، أو ليس [عين وجود
ماهيته] فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب ؛ فإننا وإن قلنا إن وجود الشيء
عين ماهيته : لا يجب أن يكون الاسم مقولاً عليه ، وعلى غيره بالاشتراك
اللفظي فقط ؛ كما في جميع أسماء الأجناس : فإن اسم السواد مقول على هذا
السواد وهذا السواد بالتواطؤ ؛ وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد ؛
إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي ؛ لكنه لا يوجد مطلقاً
بشرط الإطلاق إلا في الذهن .

ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج ،
فإنه على ذلك تنفي « الأسماء المتواطئة » وهي جمهور الأسماء الموجودة في اللغات
وهي « أسماء الأجناس اللغوية » وهو الاسم المعلق على الشيء وما أشبهه —
سواء كان اسم عين أو اسم صفة ، جامداً أو مشتقاً وسواء كان جنساً منطقياً ؛
أو فقياً ، أو لم يكن .

بل اسم الجنس في اللغة تدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ، ونحو
ذلك . وكلها أسماء متواطئة ، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة . قال الذهبي :
ثم وقع الاتفاق على أن هذا معتقد سلني جيد .

وكتب عبد الله بن تيمية

لأخيه زين الدين :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من أخيه « عبد الله بن تيمية » إلى الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكبير « زين الدين » زينه الله تعالى بجلية أوليائه ، وأكرمه في الدنيا والآخرة بكرامة أصفياه ، وجعل له البشرى بالنصر الأكبر على أعدائه ، وأوزعه شكر النعماء ؛ خصوصاً أفضل نعمائه : بما من الله به سبحانه من النصر العزيز للإسلام ، وللجنة وأهلها على حزب الشيطان وأوليائه .

أما بعد فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، وهو للحمد أهل ، وأصلى على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

وأعرفه بما من الله سبحانه علينا وعلى المسلمين أجمعين ، بالنصر الأكبر ، والفتح المبين . وهو وإن كانت العقول تعجز عن دركه على التفصيل ، والألسن عن وصفه عن التكميل . لكن نذكر منه ما يسر الله سبحانه ملخصاً خالياً عن التطويل .

وهو أنه - لما كان يوم الاثنين الثامن من رجب - جمع نائب السلطان
القضاة الأربعة ، ونوابهم ، والمفتين والمشايخ : نجم الدين ، وشمس الدين ،
وتقى الدين ، وجمال الدين ، وجلال الدين نائب نجم الدين ، وشمس الدين بن العز
نائب شمس الدين ، وعز الدين نائب تقى الدين ، ونجم الدين نائب جمال الدين ،
والشيخ كال الدين بن الزملاكني ؛ والشيخ كال الدين بن الشرشى ، وابن الوكيل
من الشافعية ، والشيخ برهان الدين بن عبدالحق من الحنفية ، والشيخ شمس الدين
الحريري من المالكية ، والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية ، والشيخ محمد
ابن قوام ، والشيخ محمد بن إبراهيم الأرموي .

ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد . فقال : ليس الاعتقاد لي ولا لمن هو
أكبر مني ؛ بل الاعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى ، ورسوله صلى الله عليه
وسلم ، وما أجمع عليه سلف الأمة . يؤخذ من كتاب الله تعالى ومن أحاديث
البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة ، وما ثبت عن سلف الأمة .

فقال الأمير نريد أن تكتب لنا صورة الاعتقاد ، فقال الشيخ إذا قلت
الساعة شيئاً من حفظي : قد يقول الكذابون قد كتم بعضه ، أو داهن . بل أنا
أحضر ما كتبه قبل هذا المجلس بسنين متعددة قبل مجيء التتار . فأحضرت
« الواسطية » وسبب تسميتها بذلك : أن الذي طلبها من الشيخ رجل من قضاة
واسط - من أصحاب الشافعي - قدم حاجاً من نحو عشر سنين ، وكان فيه
صلاح كبير ، وديانة كبيرة ، فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة ، فقال له

الشيخ : الناس قد كتبوا في هذا الباب شيئاً كثيراً ، فخذ بعض عقائد أهل السنة فقال : أحب أن تكتب لي أنت . فكتب له — وهو قاعد في مجلسه بعد العصر هذه « العقيدة » .

ذكر الشيخ للأمير معنى هذا الكلام ، ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها ، كلمة ، كلمة ، وبحث في مواضع منها . وفيهم من في قلبه من الشيخ ما لا يعلمه إلا الله ، وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة .

وأوردوا ثلاثة أسئلة — في ثلاث مواضع — وهي « تسميتها باعتقاد أهل الفرقة الناجية » وقول : « استوى حقيقة » وقول : « فوق السموات » فقال الشيخ للكاتب الذي أقره نائب السلطان وهو الشيخ كمال الدين بن الزملاكي : اكتب جوابها . وكان المجلس قد طال من الضحى إلى قريب العصر . فأشاروا بتأخير ذلك إلى مجلس ثان . وهو يوم الجمعة ثاني عشر رجب . فاجتمعوا هم وحضر معهم الصفي الهندي ، وحضرت أنا المجلس الثاني ؛ وما علمت بالمجلس الأول حين حضروا . وقد كانوا بحثوا في تلك الأيام بالفصوص وطالعوه . واتفقوا على أنهم لا يبقوا ممكناً .

فلما حضرت بعد صلاة الجمعة ، واستقر المجلس : أثنى الناس على الصفي الهندي وقال جماعة منهم هو شيخ الجماعة وكبيرهم في هذا ؛ وعليه اشتغل الناس في هذا الفن واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده فإذا فرغ تكلم واحد بعد واحد .

فخطب الشيخ فحمد الله وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود رضى الله عنه ؛ ثم قال : إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والاتلاف ، ونهى عن الفرقة والاختلاف وربنا واحد ، ورسولنا واحد ، وكتابنا واحد ، وديننا واحد ؛ وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف ؛ ولا يحل فيها الافتراق لأن الله تعالى يقول : (وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) ويقول : (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) .

وهذا الباب قد تنازع الناس فيه ؛ ويقول هذا : أنا حنبلى ، ويقول هذا : أنا أشعري ، وقد أحضرت كتب الأشعري ، وكتب أكابر أصحابه : مثل كتب أبي بكر بن الباقلانى ، وأحضرت أيضاً من نقل مذاهب السلف : من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، وأهل الحديث ، وشيوخ الصوفية ، وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد .

وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة : مثل محمد بن الحسن ، والطحاوى وما ذكره من الصفات وغيرها فى أصول الدين ، وقرأ فصلاً مما ذكره الحافظ ابن عساكر فى كتابه « الإبانة » وأنه يقول بقول الإمام أحمد . وأحضر « كتاب التمهيد » للقاضى أبي بكر بن الباقلانى . وأحضر « النقول » عن مالك وأكابر أصحابه : مثل ابن أبى زيد ، والقاضى عبد الوهاب ، وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصریحهم أن الله مستو بذاته على العرش .

وقال أما الذى أذكره فهو مذهب السلف ، وأحضر ألفاظهم وألفاظ من

نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة ، وأهل الحديث ، والمتكلمين والصوفية ،
وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة ، وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل .

وإن كان الله تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين :
وإن خالف مخالف لذلك كان في كلام الآخر [ما] أقوله ، وأكشف الأسرار ، وأهتك
الأستار ، وأبين ما يحتاج إليه بيانه ، وأجتمع بالسلطان ، وأقول له
كلاماً آخر .

وكان يوماً عظيماً مشهوداً بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمر عظيم
وبحث عن أشياء خارجة عن «العقيدة الواسطية» لما أحضر لهم جوابه : في مسألة
القرآن ، ومسألة الاستواء - لما سئل عنها قديماً من نحو اثنتي عشرة سنة - وقرأ
عليهم من ذلك الجواب ، وسأله عن ألفاظ في المسألة « الحموية » وأوردوا
عليه جميع ما في أنفسهم من الأجوبة ، وقالوا هذا سؤالنا وما بقي في أنفسنا شيء

فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم وافقوه وانفصل المجلس على ذلك ، وكان
قال لهم كل من خالف شيئاً مما قلته فليكتب بخطه خلافه ، ولينقل فيما خالف
في ذلك عن السلف ؛ أو يكتب كل شخص عقيدة ، وتعرض هذه العقائد على
ولاة الأمور ، ويعرف أيها الموافق للكتاب والسنة . وقال أيضاً من جاء
بحرف واحد عن السلف بخلاف ما ذكرت فأنا أصير إليه ، وأنا أحضر نقل
جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السلف كما وضعته ، وأنا موافق السلف ،

ومناظر على ذلك ؛ وجميع أئمة الطوائف من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث والصوفية موافقون ما أقوله .

وسألوه عن الظاهر هل هو موافق أم لا؟ فقال هذا ليس في «العقيدة» وأنا أتبرع بالجواب عن أكثر من حكي مذهب السلف - كالخطابي ، وأبي بكر الخطيب ، والبغوي، وأبي بكر ، وأبي القاسم التميمي ، وأبي الحسن الأشعري ، وابن الباقلاني ، وأبي عثمان الصابوني ، وأبي عمر بن عبد البر ، والقاضي أبي يعلى ، والسيف الآمدي وغيرهم في نفي الكيفية ، والتشبيه عنها ، وأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات : يحتذى فيه حذوه ، ويتبع فيه مثاله ؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لإثبات^(١) كيفية ؛ فكذلك إثبات الصفات : إثبات وجود لا إثبات كيفية .

وقد نقل طائفة^(٢) أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد . قال : والجمع بين النقلين أن الظاهر لفظ مشترك ؛ فالظاهر الذي لا يليق إلا بال مخلوق غير مراد وأما الظاهر اللائق بجلال الله تعالى وعظمته فهو مراد : أنه هو المراد في أسماء الله تعالى وصفاته مثل الحي والعليم والقدير والسميع والبصير ؛ وجرت بحوث دقيقة لا يفهمها إلا قليل من الناس .

وبين أن الله تعالى فوق عرشه على الوجه الذي يليق بجلاله ؛ ولا أقول

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [لا إثبات] .

(٢) بياض بالأصل .

فوقه كالمخلوق على المخلوق كما تقوله المشبهة ، ولا يقال إنه لا فوق السموات
ولا على العرش رب كما تقوله المعطلة الجهمية ، بل يقال إنه فوق سمواته ، على
عرشه ، بائن من خلقه .

وتكلم على لفظ الجهة ؛ وأنه معنى مشترك ، وعلى لفظ الحقيقة .

وسئل عن مسألة القرآن والصوت فأجاب بالتفصيل وكان أجاب به قديما-
فقال : من قال إن صوت العبد بالقرآن ، ومداد المصحف قديم فهو مخطئ
ضال ، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم .

وما نقل عنهم أنهم يقولون ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارئ
والمداد الذي في المصحف ، وهو مع ذلك قديم فهذا كذب مفترى ، ما قاله أحمد ،
وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه ، وأصحاب مالك ، والشافعي ،
والأشعري ، وغيرهم : أن من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع فكيف
بمن يقول صوتي به غير مخلوق ، أو يقول صوتي به قديم ، وحرر الكلام فيها
وإن إطلاق القول بنفي الحرف بدعة : لم يتكلم به الإمام أحمد ولا غيره من
الأئمة المتبوعين .

بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله : حروفه ومعانيه ؛ والكلام
يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا ؛ لا إلى من قاله مبلغا مؤديا ، وأن الله تكلم
بصوت ، وذكر حديث أبي سعيد رضى الله عنه الذي في الصحيحين . فأخذ نائب

المالكي يقول: أنت تقول: إن الله ينادى بصوت، فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنا به وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك.

وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثاً وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم يقولون نعم. فيقول فمن قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم أى شيء يقال له. وقال له كل شيء قلته من عندك قلته؟ فقال بل أنقله جميعاً عن نبي الأمة صلى الله عليه وسلم، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته، وأن أئمة الإسلام عليه، وأنا أناظر عليه، وأعلم كل من يخالفني بمذهبه.

وانزعج الشيخ انزعاجاً عظيماً على نائب المالكي، والصفى الهندي، وأسكتهما سكوتاً لم يتكلما بعده بما يذكر. وجزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق.

وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي بأن السلف لم ينسكروا أحد منهم أن الله تعالى استوى على العرش حقيقة، وأنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله، وخص العرش بذلك لأنه أعظم المخلوقات، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، وأنه لا تعلم حقيقته؛ كما قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم - يعنى فى اللغة - والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة فقال المالكي ما كنا نعرف هذا.

وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل ، وغيره : من الكذب ، والاختلاق
والتناقض بما عليه [الحال] ما لا يوصف .

جميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت : من الأكاذيب ، والاختلاقات
فتعلم ذلك .

ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر في مصر ؛ إلا ما في كتاب السلطان
أنه بلغنا أن الشيخ فلانا كتب عقيدة يدعو إليها وأن بعض الناس أنكروها
فليعقد له مجلس لذلك ، ولتطالع ما يقع ، وتكشف أنت ذلك كشفاً
شافياً ، وتعرفنا به .

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، وعلى الشيخ الإمام الكبير العالم
الفاضل قرة العين عز الدين أفضل السلام ، وكذلك كل فرد من الأهل
والأصحاب والمعارف والسلام .

قال الإمام أبو العباس :-

أحمد بن تيمية في «جواب» .

ورقة أرسلت إليه في السجن في رمضان سنة ست وسبعائة .

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله : أرسله بالهدى ، ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله . وكفى بالله شهيداً . صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً .

أما بعد قد وصلت « الورقة » التي فيها رسالة الشيخين الجليلين العالمين الناسكين ، القدوتين . أيدهما الله وسائر الإخوان بروح منه ، وكتب في قلوبهم الإيمان ، وأدخلهم مدخل صدق ، وأخرجهم مخرج صدق ، وجعلهم ممن ينصر به السلطان : سلطان العلم ، والحجة والبيان ، والبرهان . وسلطان القدرة ، والنصر بالسنان والأعوان . وجعلهم من أوليائه المتقين ، وجنده الغالبين : لمن ناوهم من الأقران ، ومن أئمة المتقين : الذين جمعوا بين الصبر

والإيقان ؛ والله محقق ذلك ومنجز وعده في السر والإعلان ؛ ومنتقم من حزب الشيطان : لعباد الرحمن .

لكن بما اقتضته حكمته ، ومضت به سنته . من الابتلاء والامتحان . الذي يخلص الله [به] أهل الصدق والإيمان من أهل النفاق والبهتان ؛ إذ قد دل كتابه على أنه لا بد من الفتنة لكل من الداعي إلى الإيمان والعقوبة لذوى السيئات والطغيان قال الله تعالى : (اَللّٰهُمَّ اَحْسِبِ النَّاسَ اَنْ يُّتْرَكُوْا اَنْ يَقُوْلُوْا اٰمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُوْنَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللّٰهُ الَّذِيْنَ صَدَقُوْا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِيْنَ * اَمْ حَسِبَ الَّذِيْنَ يَعْمَلُوْنَ السَّيِّئٰتِ اَنْ يَّسْبِقُوْنَآ سَآءَ مَا يَحْكُمُوْنَ) .

فأنكر سبحانه على من يظن أن أهل السيئات يفوتون الطالب ، وأن مدعى الإيمان يتركون بلا فتنة تميز بين الصادق والكاذب ، وأخبر في كتابه أن الصدق في الإيمان لا يكون إلا بالجهاد في سبيله . فقال تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَاٰمَنَّاۤ اَمْ لَمْ نُوْمِنُوْا وَلٰكِنْ قُوْلُوْا اَسْلَمْنَا) الى قوله (اِنَّمَا الْمُؤْمِنُوْنَ الَّذِيْنَ ءَاٰمَنُوْا بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوْا وَجَاهَدُوْا بِاَمْوَالِهِمْ وَاَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيْلِ اللّٰهِ اُوْلٰئِكَ هُمُ الصّٰدِقُوْنَ) .

وأخبر في كتابه بخسران المنقلب على وجهه عند الفتنة الذي يعبد الله فيها على حرف وهو الجانب والطرف الذي لا يستقر من هو عليه بل لا يثبت الإيمان الا عند وجود ما يهواه من خير الدنيا قال تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللّٰهَ عَلٰى

حَرْفِ) الآية وقال تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) . وقال تعالى : (وَلَنَبَلِّغُنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبَلِّغُوا أَخْبَارَكُمْ) .

وأخبر سبحانه أنه عند وجود المرتدين ؛ فلا بد من وجود المحبين المحبوبين المجاهدين فقال (مَنْ يَتَدَنَّكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) الآية .

وهؤلاء هم الشاكرون لنعمة الإيمان، الصابرون على الامتحان كما قال تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ * وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُوَجَلًّا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ * وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قُتِلَ مَعَهُ رَيْثُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ * وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ * فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسُنَ ثَوَابُ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْحَسَنِينَ) .

فإذا أنعم الله على الإنسان بالصبر ، والشكر : كان جميع ما يقضى الله له من القضاء خيراً له ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يقضى الله للئو من من قضاء إلا كان خيراً له : إن أصابته سراء فشكر كان خيراً له ، وإن أصابته ضراء

فصبر كان خيراً له ، والصابر الشكور هو المؤمن الذي ذكره الله في غير موضع من كتابه .

ومن لم ينعم الله عليه بالصبر والشكر فهو بشر حال ، وكل واحد من السراء والضراء في حقه يفضى إلى قبيح المآل ؛ فكيف إذا كان ذلك في الأمور العظيمة التي هي من محن الأنبياء والصديقين ، وفيها تثبت أصول الدين ، وحفظ الإيمان ، والقرآن من كيد أهل النفاق والإلحاد والبهتان .

فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله .

والله هو المستول أن يثبتكم ، وسائر المؤمنين بالقول الثابت في الحياة الدنيا ، وفي الآخرة ، ويتم عليكم نعمه الباطنة والظاهرة ، وينصر دينه وكتابه ، وعباده المؤمنين على الكافرين ، والمنافقين : الذي أمرنا بجهادهم والإغلاظ عليهم في كتابه المبين .

وأتم فأبشروا من أنواع الخير والسرور بما لم يخطر في الصدور . وشأن هذه « القضية » وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعى لإجزئيات الأمور . ولهذا كان فيما خاطبت به أمين الرسول علاء الدين الطيرسى أن قلت : هذه « القضية » ليس الحق فيها لى بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها ؛ وأنا لا يمكننى أن أبدل الدين ، ولا أنكس راية المسلمين . ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان ، وفلان .

نعم يمكنني ألا أتصر لنفسي ، ولا أجازي من أساء إلى واقترى عليّ ،
ولا أطلب حظي ، ولا أقصد إيذاء أحد بحقي ، وهذا كله مبذول مني والله
الحمد ، ونفسي طيبة بذلك ، وكنت قد قلت له الضرر في هذه « القضية » ليس
عليّ ؛ بل عليكم . فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام : الذين يبغضونه ،
ويبغضون أوليائه والمجاهدين عنه ، ويختارون انتصار أعدائه من التار ونحوهم .

وهم دبروا عليكم حيلة يفسدون بها ملتكم ، ودولتكم ، وقد ذهب بعضهم
إلى بلدان التار ، وبعضهم مقيم بالشام وغيره ؛ ولهذا القضية أسرار لا يمكنني
أن أذكرها ، ولا أسمى من دخل في ذلك حتى تشاوروا نائب السلطان فإن
أذن في ذلك ذكرت لك ذلك ، وإلا فلا يقال ذلك له ، وما أقوله فاكشفوه
أتم ، فاستعجب من ذلك وقال يا مولانا : ألا تسمى لي أنت أحدا ؟ فقلت :
وأنا لا أفعل ذلك فإن هذا لا يصلح .

لكن تعرفون من حيث الجملة أنهم قصدوا فساد دينكم ، ودنياكم .
وجعلوني إماماً تسترا ؛ لعلهم بأني أواليكم ، وأسعى في صلاح دينكم ودنياكم ،
وسوف إن شاء الله ينكشف الأمر .

قلت له وإلا فأنا على أي شيء أخاف ! إن قلت كنت من أفضل الشهداء !
وكان على الرحمة والرضوان إلى يوم القيامة ! وكان على من قتلني اللعنة الدائمة في
الدنيا ، والعذاب في الآخرة ! ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله أني إن قتلت

لأجل دين الله ، وإن حبست فالحبس في حقي من أعظم نعم الله عليّ ، ووالله ما أطيع أن أشكر نعمة الله علي في هذا الحبس ، وليس لي ما أخاف الناس عليه ! لا إقطاعي ! ولا مدرستي ! ولا مالي ! ولا رياستي وجاهي .

وإنما الخوف عليكم إذا ذهب ما أنتم فيه من الرياسة والمال ، وفسد دينكم الذي تنالون به سعادة الدنيا والآخرة ، وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة .

وقلت: هؤلاء الذين بمصر من الأمراء ، والقضاة ، والمشايخ : إخواني وأصحابي ؛ أنا ما أسأت إلى أحد منهم قط ، وما زلت محسناً إليهم فأى شيء بيني وبينهم ؟ ! ولكن لبس عليهم المنافقون أعداء الإسلام . وأنا أقول لكم - لكن لم يتفق أني قلت هذا له - إن في المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ، ويطيعهم ؛ وإن لم يكن منافقاً كما قال تعالى : (وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ) وقد قال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم : (وَلَا تُطِيعِ الْكٰفِرِينَ وَالْمُنٰفِقِينَ وَدَعِّ اٰذَنَهُمْ) .

والنفاق له شعب ودعائم ؛ كما أن للإيمان شعباً ودعائم ؛ ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اتّمن خان » . وفيهما أيضاً أنه قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث : كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ، وإذا اتّمن خان » .

وقلت له : هذه القضية أكبر مما في نفوسكم ؛ فإن طائفة من هؤلاء الأعداء ذهبوا إلى بلاد التتر . فقال : إلى بلاد التتر ؟ فقلت نعم . هم من أحرص الناس على تحريك الشر عليكم إلى أمور أخرى لا يصلح أن أذكرها لك .

وكان قد قال لي : فأنت تخالف المذاهب الأربعة ، وذكر حكم القضاة الأربعة فقلت له : بل الذي قلته عليه الأئمة الأربعة المذاهب ، وقد أحضرت في الشام أكثر من خمسين كتابا : من كتب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وأهل الحديث . والمتكلمين ، والصوفية ، كلها توافق ما قلته بألفاظه ؛ وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها .

ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه . وكان لما أعطاني الدرج . فتأملته فقلت له : هذا كله كذب ؛ إلا كلمة واحدة . وهي أنه استوى على العرش حقيقة ؛ لكن بلا تكييف ، ولا تشبيه . قلت وهذا هو في « العقيدة » بهذا اللفظ بلا تكييف ، ولا تمثيل ، ولا تحريف ، ولا تعطيل . فقال : فاكتب خطك بهذا . قلت : هذا مكتوب قبل ذلك في « العقيدة » ولم أقل بما يناقضه ؛ فأى فائدة في تجديد الخط ؟ ! .

وقلت : هذا اللفظ قد حكى إجماع أهل السنة والجماعة عليه غير واحد من العلماء : المالكية ، والشافعية ، وأهل الحديث ، وغيرهم ؛ وما في علماء الإسلام من ينكر ذلك ، إلا هؤلاء الخصوم .

قلت : فإن هؤلاء يقولون : ما فوق العرش رب يدعى ، ولا فوق السماء إله يعبد ، وما هناك إلا العدم المحض والنفي الصرف ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعرج به إلى الله تعالى ؛ ولكن صعد إلى السماء ، ونزل . وأن الداعي لا يرفع يديه إلى الله . ومنهم من يقول : إن الله هو هذا الوجود ؛ وأنا الله ؛ وأنت الله ؛ والكلب والخنزير والعذرة ! ويقول : إن الله حال في ذلك .

فاستعظم ذلك ، وهاله أن أحداً يقول هذا . فقال « هؤلاء » يعني ابن مخلوف وذويه فقلت : هؤلاء ما سمعت كلامهم ، ولا خاطبوني بشيء ؛ فما يحل لي أن أقول عنهم ما لم أعلمه ؛ ولكن هذا قول الذين نازعوني بالشام ، وناظروني وصرحوا لي بذلك ، وصرح أحدهم بأنه لا يقبل من الرسول صلى الله عليه وسلم ما يقوله في هذا الباب مما يخالفهم .

وجعل الرجل في أثناء الكلام يصغى لما أقوله ، ويعيه : لما رأى غضبي ، ولهذا بلغني من غير وجه أنه خرج فرحاً مسروراً بما سمعه مني . وقال : هذا على الحق ، وهؤلاء قد ضيعوا الله ، وإلا فأين هو الله ؟ وهكذا يقول كل ذى فطرة سليمة . كما قاله : جمال الدين الأخرم للملك الكامل لما خاطبه الملك الكامل في أمر هؤلاء فقال له الأخرم : هؤلاء قد ضيعوا إهلك فاطلب لك إلهاً تعبده .

ومن العلوم باتفاق المسلمين أن الله حي حقيقة ، عليم حقيقة ، قدير حقيقة سميع حقيقة ، بصير حقيقة ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، وإنما ينكر ذلك

الفلاسفة الباطنية . فيقولون : نطلق عليه هذه الأسماء ، ولا نقول إنها حقيقة .
وغيرهم بذلك جواز نفيها فإنهم يقولون : لا حى حقيقة ، ولا ميت حقيقة ،
ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز ، ولا سميع ولا أصم .

فإذا قالوا إن هذه الأسماء مجاز : أمكنهم نفي ذلك لأن علامة المجاز صحة
نفيه . فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة لزمه جواز إطلاق نفيه فن أنكر
أن يكون استوى على العرش حقيقة ، فإنه يقول ليس الرحمن على العرش
استوى ، كما أن من قال إن لفظ الأسد للرجل الشجاع والحمار للبيد ليس بحقيقة
فإنه يلزمه صحة نفيه . فيقول : هذا ليس بأسد ، ولا بحمار ، ولكنه آدمى ،

وهؤلاء يقولون لهم لا يستوى الله على العرش . كقول إخوانهم ليس هو
بسميع ولا بصير ، ولا متكلم ؛ لأن هذه الألفاظ عندهم مجاز . فيأتون إلى محض
ما أخبرت به الرسل عن الله سبحانه يقابلونه بالنفي والرد ؛ كما يقابله المشركون
بالتكذيب ؛ لكن هؤلاء لا ينفون اللفظ مطلقاً .

وقال الطلنكى أحد أئمة المالكية - قبل ابن عبد البر ، والباجى ، وطبقتهما -
فى « كتاب الوصول إلى معرفة الأصول » : أجمع المسلمون من أهل السنة على أن
معنى (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ) ، ونحو ذلك من القرآن : أن ذلك علمه ، وأن الله
فوق السموات بذاته مستو على العرش كيف شاء .

وقال أيضاً : قال أهل السنة : فى قول الله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

أَسْتَوَى) إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة ؛ لا على المجاز . وقال ابن عبد البر في « التمهيد » — شرح الموطأ ، وهو أشرف كتاب صنف في فنه — لما تكلم على حديث النزول قال : هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث في صحته . وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة ، وهو من حججهم على المعتزلة في قولهم إنه في كل مكان ؛ وليس على العرش .

قال : والدليل على صحته ما قاله : أهل الحق قول الله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) وقال : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ .) وقال : (تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) وقال (يَعْيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) وذكر آيات .

إلى أن قال : وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم .

وهذا مثل ما ذكر محمد بن طاهر عن أبي جعفر الهمداني أنه حضر مجلس بعض المتكلمين فقال : « كان الله ولا عرش » فقال : يا أستاذ ! دعنا من ذكر العرش . أخبرنا عن هذه الضرورات التي نجدها في قلوبنا ما قال عارف قط يا الله ! إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو ، لا تلفت يمينه ولا يسرة . فضرب يده على رأسه وقال : حيرني الهمداني . حيرني الهمداني : أراد الشيخ أن إقرار

الفطر بأن معبودها ، ومدعوها فوق : هو أمر ضروري ، عقلي ، فطري ، لم تستفده من مجرد السمع ، بخلاف الاستواء على العرش — بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام — فإن هذا علم من جهة السمع .

ولهذا لا تعرف أيام الأسبوع إلا من جهة المقرين بالنبوات ، فأما من لا يعرف ذلك كالترك المشركين ، فليس في لغتهم أسماء أيام الأسبوع . وهذا من حكمة اجتماع أهل كل ملة في يوم واحد في الأسبوع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اليوم لنا . وغدا لليهود ، وبعده غد للنصارى » . وبسط ابن عبد البر الكلام في ذلك .

الى أن قال : وأما احتجاجهم بقوله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ) فلا حجة فيه لهم ؛ لأن علماء الصحابة ، والتابعين قالوا في تأويل هذه الآية : هو على العرش ، وعلمه في كل مكان ، وما خالفهم في ذلك أحد يحتاج بقوله :

قال أبو عمر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ؛ لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكفون شيئاً ، ولا يحدون فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع : الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلمهم ينكرها ؛ ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقربها مشبهه ، وهم — عند من أقربها — نافون للعبود ، والحق ما نطق به كتاب الله ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهم أئمة الجماعة .

وقال أيضاً الذى عليه أهل السنة ، وأئمة الفقه ، والأثر : فى هذه المسألة وما أشبهها : الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والتصديق بذلك ، وترك التحديد ، والكيفية فى شيء منه .

وقال السجزي فى « الإبانة » وأئمتنا كالثورى . ومالك ، وابن عينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وابن المبارك ، والفضيل ، وأحمد وإسحاق : متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش ، وأن عليه بكل مكان وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ، ويرضى ويتكلم بما شاء . فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء ، وهم منه برءاء .

وقال الشيخ عبد القادر فى « الغنية » أما معرفة الصانع بالآيات ، والدلالات — على وجه الاختصار — فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد صمد . إلى أن قال : وهو بجهة العلو ، مستو على العرش ، محتو على الملك ، محيط عليه بالأشياء . قال : ولا يجوز وصفه بأنه فى كل مكان ؛ بل يقال : إنه فى السماء على العرش . إلى أن قال : وينبغى إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش . قال : وكونه على العرش فى كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا تكيف .

وذكر الشيخ « نصر المقدسى » فى « كتاب الحجّة » عن ابن أبي حاتم قال : سألت أبى وأبازرعة عن مذاهب أهل السنة ؟ فقالا أدركنا العلماء فى جميع

الأمصار : حجازاً ، وعراقاً ، ومصر ، وشاماً ويمناً ؛ فكان من مذاهبهم : أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص . والقرآن كلام الله منزل ؛ غير مخلوق ، بجميع جهاته ، إلى أن قال : وإن الله على عرشه بائن من خلقه ، كما وصف نفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف . أحاط بكل شيء علماً .

وقال الشيخ نصر في أثناء الكتاب إن قال قائل قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام : من اتباع كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وما أجمع عليه الأئمة والعلماء . فاذكر مذاهبهم وما أجمعوا عليه .

فالجواب : أن الذي أدركنا عليه أهل العلم ، ومن بلغنى قوله من غيرهم . فذكر جمل « اعتقاد أهل السنة » وفيه : وأن الله مستو على عرشه ، بائن من خلقه . كما قال : في كتابه .

وقال أبو الحسن الكجى الشافعى فى « قصيدته المشهورة فى السنة » :

عقيدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوايب

وقال القرطبى — صاحب التفسير الكبير — فى قوله تعالى : (ثُمَّ اسْتَوَى

عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ) قال . هذه « مسألة الاستواء » وللعلماء فيها كلام . فذكر قول المتكلمين . ثم قال : كان السلف الأول لا يقولون بنى الجهة ، ولا ينطقون بذلك . بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله ؛ كما نطق به كتابه ، وأخبرت

به رسله . قال : ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ؛ وإنما جهلوا كيفية الاستواء . فإنه لا تعلم حقيقته .

ثم قال : — بعد أن حكى أربعة عشر قولاً — وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي ، والأخبار ، والفضلاء الأخيار : أن الله على عرشه ، كما أخبر في كتابه ، وعلى لسان نبيه بلا كيف . بأن من جميع خلقه . هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله الثقات عنهم .

ولما اجتمعنا بدمشق وأحضر فيما أحضر كتب أبي الحسن الأشعري : مثل « المقالات » و « الإبانة » وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر ، وابن فورك ، والبيهقي ، وغيرهم . وأحضر كتاب « الإبانة » ، وما ذكر ابن عساكر في كتاب « تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري » وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي .

وقال فيه : فإن قال قائل : قد أنكروا قول المعتزلة ، والقدرية ، والجهمية والحورية ، والرافضة ، والمرجئة : فعرفونا قولكم الذي به تقولون .

قيل له : قولنا : التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث . ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان يقول أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مشوبته قائلون ، ولما خالف قوله مجانبون ؛ لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج ، وقع به بدع المبتدعين ، وزيف الزائغين ، وشك الشاكين .

وذكر الاعتقاد الذي ذكره في «المقالات» عن أهل السنة ثم احتج على أبواب الأصول مثل «مسألة القرآن» ، «الرؤية» ، «والصفات» ثم قال :-

(باب ذكر الاستواء).

فإن قال قائل : ما تقولون في الاستواء : قيل بأن الله مستو على عرشه . كما قال سبحانه : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وقال : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقال سبحانه : (بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) وقال فرعون : (يَنْهَمْنُنْ أَبْنَى لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَتْلُعُ الْأَسْبَبَ * أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى اللَّهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا) كذب موسى في قوله إن الله فوق السموات .

وقال : (ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ) والسموات فوقها العرش وإنما أراد العرش الذي هو على السموات ألا ترى أن الله ذكر السموات فقال : (وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا) لم يرد أن القمر يملؤهن جميعاً ، وأنه فيهن جميعاً . ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو العرش .

قال وقد قال قائلون : من المعتزلة ، والجهمية ، والحرورية إن معنى قوله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) أى استولى ، وملك ، وقهر . والله في كل مكان ؛ ووجدوا أن يكون الله على عرشه كما قاله أهل الحق . قال : ولو كان كما قالوا : كان لا فرق بين العرش ، وبين الأرض السابعة السفلى ؛ لأن الله قادر على كل شيء ، وقدر ذلك .

وساق الكلام إلى أن قال : ومما يؤكد لكم أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها ما نقله أهل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله « ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ حتى يطلع الفجر » ثم ذكر الأحاديث .

وقال تعالى (يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَرَافِعَكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرَكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) قال : وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى إلى السماء . وذكر دلائل . إلى أن قال : كل ذلك يدل على أن الله ليس في خلقه ولا خلقه فيه ، وأنه عز وجل مستو على عرشه جل وعز وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا . جل عما يقول الذين لم يثبتوا له في وصفهم له حقيقة ، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية ؛ إذ كان كلامهم يؤول إلى التعطيل ، وجميع أوصافهم على النفي في التأويل : يريدون بذلك فيما زعموا التنزيه ، ونفي التشبيه . فعوذ بالله من تنزيهه يوجب النفي والتعطيل .

وهذا باب واسع لا يحصر فيه كلام العلماء من جميع الطوائف ، وما في ذلك من الدلائل العقلية والنقلية ، وما يعارض ذلك أيضا من حجج النفاة ، والجواب عنها .

وقد كتبت في هذا ما يحىء عدة مجلدات وذكرت فيها مقالات الطوائف جميعها ، وحججها الشرعية والعقلية ، واستوعبت ما ذكره الرازي في كتاب « تأسيس التقديس » « ونهاية العقول » وغير ذلك ؛ حتى أتيت على مذاهب

الفلاسفة المشائين أصحاب أرسطو ، وغير المشائين متقدميهم ومتأخريهم :
كأفضل متأخريهم « ابن سينا » وأوحدهم في زمانه « أبي البركات » وذكرت
حججهم . فإني أعلم أن هذا الباب قد كثرت فيه الاضطراب ، وحرار فيه طوائف
من الفضلاء الأذكياء ؛ لتعارض الأدلة عندهم . وقررت الأدلة اللفظية الصحيحة
وميزت بينها وبين الشبهات الفاسدة ؛ مع مايجيء في ضمن ذلك من أصول عظيمة
وقواعد جسيمة .

من أولها — وهو من أجل الأمور عند كثير من الناس — من تقرير
استدارة الأفلاك . فإني قررت ذلك ، وذكرت كلام من ذكر إجماع المسلمين
على ذلك : مثل ابن المنادى ، وابن حزم ، وابن الجوزى ، وما يتعلق
بذلك : من الأمور الحسائية السمعية من الكتاب والسنة ، إلى أمثال ذلك
مما يطول وصفه .

وأيضاً لما كنت في البرج ذكر لي أن بعض الناس علق مؤاخذه على
الفتيا « الحموية » وأرسلت إلى ، وقد كتبت فيما بلغ مجلدات ؛ ولا حول
ولا قوة إلا بالله .

والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية ، والأشعرية وحشة ، ومنافرة .
وأنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين ، وطلباً لاتفاق كلتهم ،
واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله ، وأزلت عامة ما كان في النفوس
من الوحشة ، وبينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين

إلى الإمام أحمد رحمه الله ونحوه ، المتصرين لطريقه ، كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه .

وكما قال أبو إسحاق الشيرازي : إنما نفقت الأشعرية عند الناس باتسابهم إلى الحنابلة ، وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز ، وأبي الحسن التيمي ، ونحوهما يذكران كلامه في كتبهم ، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين ؛ لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله ، وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول .

وكنت أقرر هذا للحنبلية - وأبين أن الأشعري ؛ وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب . فإنه كان تلميذ الجبائي ، ومال إلى طريقة ابن كلاب ، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة ؛ ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى ، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم .

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين ثم تاب من ذلك . وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر . وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه : فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد ، بل في جميع الطوائف من هو كذلك .

ولما أظهرت كلام الأشعري - ورآه الحنبلية - قالوا : هذا خير من

كلام الشيخ الموفق ، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة . وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري ، فإنه لما جرت تلك الفتنة بيغداد تفرقت الكلمة ، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم .

مع أني في عمري إلى ساعتى هذه لم أدع أحداً قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي ؛ ولا اتصرت لذلك ؛ ولا أذكره في كلامي ؛ ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها . وقد قلت لهم غير مرة : أنا أمهل ، من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك . وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بالفاظهم ، وبالفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف .

هذا مع أني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني : أني من أعظم الناس نبياً عن أن ينسب معين إلى تكفير ، وتفسيق ، ومعصية ؛ إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقاً أخرى ، وعاصياً أخرى ، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها : وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية .

وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية كما أنكر شريح قراءة من قرأ (بل عجت ويسخرون) وقال : ان الله لا يعجب ؛ فبلغ ذلك إبراهيم النخعي

فقال إنما شرح شاعر يعجبه عليه . كان عبد الله أعلم منه وكان يقرأ
(بل عجبت) .

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد صلى الله عليه وسلم ربه ،
وقالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، ومع هذا لا نقول
لابن عباس ونحوه من المنازعين لها : إنه مفتر على الله . وكما نازعت في سماع
الميت كلام الحى ، وفي تعذيب الميت بيبكاء أهله ، وغير ذلك .

وقد آل الشر بين السلف إلى الاقتتال . مع اتفاق أهل السنة على أن
الطائفتين جميعاً مؤمندان ، وأن الاقتتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم ؛ لأن المقاتل
وإن كان باغياً فهو متأول ، والتأويل يمنع الفسوق .

وكنت أبين لهم أنما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير
من يقول كذا وكذا فهو أيضاً حق ؛ لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين .
وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار وهى مسألة
« الوعيد » فإن نصوص القرآن فى الوعيد مطلقة كقوله (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ
أَمْوَالَ آلِيَتَمَى ظُلْمًا) الآية ، وكذلك سائر ما ورد : من فعل كذا فله كذا .
فإن هذه مطلقة عامة .

وهى بمنزلة قول من قال من السلف من قال كذا : فهو كذا . ثم الشخص
المعين يلتغى حكم الوعيد فيه : بتوبة ، أو حسنات ماحية ، أو مصائب مكفرة ،
أو شفاعة مقبولة .

والتكفير هو من الوعيد . فإنه وإن كان القول تكديماً لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام ، أو نشأ يداية بعيدة . ومثل هذا لا يكفر بمجرد ما يجحد حتى تقوم عليه الحجة . وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص ، أو سمعها ولم تثبت عنده ، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها ؛ وإن كان مخطئاً .

وكنت دائماً أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال : « إذا أنا مت فأحرقوني ، ثم اسحقوني . ثم ذروني في اليم ، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين . ففعلوا به ذلك ، فقال الله له : ما حملك على ما فعلت . قال خشيتك : فغفر له » .

فهذا رجل شك في قدرة الله ، وفي إعادته إذا مُذِرَى ؛ بل اعتقد أنه لا يعاد . وهذا كفرٌ باتفاق المسلمين ؛ لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك ، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه ، فغفر له بذلك .

والمتاؤل من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم أولى بالمغفرة من مثل هذا .

فصل

ما ذكرتم من لين الكلام ، والمخاطبة بالتي هي أحسن : فأتتم تعلون أتى من أكثر الناس استعمالاً لهذا ؛ لكن كل شيء في موضعه حسن ؛ وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبعيه وعدوانه على الكتاب والسنة : فنحن مأمورون بمقابلته ؛ لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن . ومن المعلوم أن الله تعالى يقول : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) فمن كان مؤمناً فإنه الأعلى بنص القرآن .

وقال : (وَبَلِّغْ الْعِزَّةَ لِرَسُولِهِ ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ) وقال : (إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ * كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَكُمْ أَنَا وَرُسُلِي) والله محقق وعده لمن هو كذلك كائناً من كان .

ومما يجب أن يعلم أنه لا يسوغ في العقل ، ولا الدين طلب رضا المخلوقين لوجهين :

أحدهما : أن هذا غير ممكن . كما قال الشافعي رضي الله عنه : [رضا] ^(١) الناس غاية لا تدرك . فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه ، ودع ما سواه ولا تعانه .
والثاني : أنا مأمورون بأن نتحرى رضا الله ورسوله . كما قال تعالى :

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

(وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) . وعلينا أن نخاف الله فلا نخاف أحداً
إلا الله كما قال تعالى : (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) . وقال : (فَلَا تَخْشَوْا
النَّاسَ وَآخِشُوا) وقال : (فَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ) (وَإِنِّي فَأَتَّقُونَ) . فعلى
أن نخاف الله ، ونتقيه في الناس : فلا نظلمهم بقلوبنا ، ولا جوارحنا ، ونؤدى
إليهم حقوقهم بقلوبنا وجوارحنا . ولا نخافهم في الله فنترك ما أمر الله به ورسوله
خيفة منهم .

ومن لزم هذه الطريقة كانت العاقبة له كما كتبت عائشة إلى معاوية :
« أما بعد ؛ فإنه من التمس رضا الناس بسخط الله بسخط الله عليه ، وأسخط عليه
الناس ، وعاد حامده من الناس ذاماً . ومن التمس رضا الله بسخط الناس رضى
الله عنه ، وأرضى عنه الناس » . فالؤمن لا تكون فكرته وقصده إلا رضا
ربه ، واجتناب سخطه والعاقبة له ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هذا مع أن المرسل فرح بهذه الأمور جوانبه في الباطن ، وكل ما يظهره فإنه
مראה لقرينه ؛ وإلا فهما في الباطن متباينان . وثم أمور تعرفها خاصتهم ؛
ويكيفيك الطيرسى قد تواتر عنه الفرح والاستبشار بما جرى مع أنه المخاصم ،
المغلظ عليه .

وهذا سواء كان أو لم يكن . الأصل الذى يجب اتباعه هو الأول وقول النبي
صلى الله عليه وسلم « لا تبدءوهم بقتال وإن أكتبوكم فارموهم بالنبل » . على الرأس
والعين ، ولم نرم إلا بعد أن قصدوا شرنا وبعد أن أكتبونا ولهذا نفع الله بذلك .

فصل

« ما ذكرتم من أنى أطلب تفويض الحكم إلى شخص معين » فهذا لا يصلح ؛ بل فيه ضرر على ذلك الشخص ، وعلى ، وفساد عام . وذلك أنكم تعلقون عن القاضي « بدر الدين » أنى كنت من أعظم الناس موالاة له ، ومناصرة ، ومعاونة له ، ومدافعة لأعدائه عنه فى أمور متعددة ؛ بل ما أعلم أحداً أكثر فى مخالصة له ، ومعاونة . وذلك لله وحده ، لا لرغبة ؛ ولا لرهبة منى .

وقطعة قوية مما حصل لى من الأذى — بدمشق وبمصر أيضاً — إنما هو بسبب انتصارى له ، ولنوابه : مثل الزرعى ، والتبريزى ، وغيرهما من حاشيته ، وتنويهى بمحاسنه فى مصر أيضاً قد عرفت بذلك فإنه حزب الردى ، وغيره يعادونى على ذلك .

والله يعلم أن منزلته عندى ، ومكاته من قلبى ليست قريية من منزلة غيره ، فضلاً عن أن تكون مثلها . وحاشا لله أن يشبه بدر الدين بمن فرق الله بينه وبينه من وجوه كثيرة زائدة . وفى سنن أبى داود عن عائشة قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن نزل الناس منازلهم » .

وعندى من أظلم الناس من يقرون بينه وبين غيره في مرتبة واحدة بالشام ،
أو بمصر وما زال بدر الدين مظلوماً بمثل هذا من الإقران ، وأنا أعتقد من
أعظم ما أتقرب به إلى الله نصره ، ومولاته ، ومعاونته أتم تعرفون^(١) في
هذا خصوصاً بهذه الديار فإنه ينبغي أن تكون معاونته له ومناصرة له أكثر مما
كانت بالشام ؛ لأن في كثير من هؤلاء من النفرة عنه ، والكذب ، والفجور
ما ليس في غيرهم .

فأنا أحب وأختار كل ما فيه علو قدره في الدنيا والدين ؛ ولا أحب أن
أجعله غرضاً لسهام الأعداء . بل ما عملت معه ، ومع غيره ، وما أعمل معهم
فأجرى فيه على الله الذى يقول : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ
يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) .

ولهذا لما ذكر الطيرمى القضاة وأجملهم : قلت له إنما دخل في هذه القضية
« ابن مخلوف » وذلك رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين . فجعل يتبسم لما
جعلت أقول هذا كأنه يعرفه ، وكأنه مشهور بقبح السيرة .

وقلت ما لابن مخلوف والدخول في هذا ؟ هل ادعى أحد على دعوى مما
يحكم به ؟ أم هذا الذى تكلمت فيه هو من أمر العلم العام ؟ : مثل تفسير القرآن ،
ومعاني الأحاديث ، والكلام فى الفقه ، وأصول الدين . وهذه المرجع فيها

(١) بياض بالاصل .

إلى من كان من أهل العلم بها ، والتقوى لله فيها ؛ وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك تكلم فيها من هذه الجهة وإذ عزل الحاكم لم يعزل ما يستحقه من ذلك كالإفتاء ونحوه ولم يقيد الكلام في ذلك بالولاية .

وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه لم يحل له الكلام فيه ؛ فضلا عن أن يكون حاكما . وابن مخلوف ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه .

قلت : فأما القاضى بدر الدين فحاشا لله . ذاك فيه من الفضيلة ، والديانة ما يمنعه أن يدخل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهاً .

قلت ومن أصر على أن هذا الحكم الذى حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد صلى الله عليه وسلم : فهو بعد قيام الحجّة عليه كافر . فإن صيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ، ولا النصارى ؛ فضلا عن المسلمين ! .

وذكرت له بعض الوجوه الذى يعلم بها فساد هذا الحكم ؛ وهى مكتوبة مع « الشرف محمد » . وكذلك نزهت القاضى « شمس الدين السروجى » عن الدخول في مثل هذا الحكم .

وقلت له أتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعى ؛ وإنما كان مقصودكم دفع

ما سمعته من تهمة الملك ، ولما علمت الحكام أن في القضية أمر الملك أحجموا وخافوا من الكلام خوفاً يعذرهم الله فيه ، أولاً يعذرهم . لكن لولا هذا لتكلموا بأشياء . ولو كان هذا الحكم شاذاً أو فيه غرض لذى سيف لكان عجائب .

فقالوا يا مولانا من يتكلم في أمر الملك . نحن ما نتكلم . دعنا من الكلام في الملك . فقلت : أيها النائم ! أخليكم من الملك ؟ ! وهذه الفتنة التي قد ملائم بها الدنيا هل أثارها إلا ذلك ؟ ! ونحن قد سمعنا هذا بدمشق . لكن ما اعتقدنا أن عاقلاً يصدق بذلك .

وهؤلاء القوم بعد أن خرج من أنفسهم تهمة الملك إذا ذكر لهم بعض ما يقوله المنازعون لي يستعظمونه جدا ، ويرون مقابلة قائلها بأعظم العقوبة فإن الله سبحانه يقول : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا) . فيعلم أني لو أطلب هذا ذهبت الطيور بي ، ويدير الدين كل مذهب ؛ وقيل إن بيننا في الباطن اتفاقات . فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه من الله ، وهو يعمل بموجب دينه .

وأيضاً « فبدر الدين » لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم — ما يفعله مثل هؤلاء — رجل له منصب ، وله أعداء وأنا - ولا حول ولا قوة إلا بالله — فقد فعلوا غاية ما قدروا عليه ، وما بقي إلا نصر الله الذي وعد به رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد .

وأيضاً فيعلم أن هذا إما أن يتعلق بالحاكم أولاً فإن تعلق به لم يكن للنصم المدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين ؛ بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل ؛ وإن لم يتعلق بالحاكم فذاك أبعد .

وأيضاً فأنما لم يدع على دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق : مثل قتل ، أو قذف ، أو مال ، ونحوه ؛ بل في مسائل العلم الكلية : مثل التفسير ، والحديث ، والفقه ، وغير ذلك . وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة وفيه ما تنازعت فيه . والأمة إذا تنازعت — في معنى آية ، أو حديث ، أو حكم خبري ، أو طلبي — لم يكن صحة أحد القولين ، وفساد الآخر ثابتاً بمجرد حكم حاكم ؛ فإنه إنما ينفذ حكمه في الأمور المعينة دون العامة .

ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى : (يَرْبِّصَنَّ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) هو الحيض والأطهار ويكون هذا حكماً يلزم جميع الناس قوله ، أو يحكم بأن اللبس في قوله تعالى : (أَوْلَمَسْتُمُ النِّسَاءَ) هو الوطء ؛ والمباشرة فيما دونه ، أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ، أو الأب ، والسيد . وهذا لا يقوله أحد .

وكذلك الناس إذا تنازعوا في قوله : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) فقال : هو استواؤه بنفسه وذاته فوق العرش ، ومعنى الاستواء معلوم ، ولكن كيفيته مجهولة . وقال قوم : ليس فوق العرش رب ، ولا هناك شيء أصلاً . ولكن

معنى الآية : أنه قدر على العرش ، ونحو ذلك . لم يكن حكم الحاكم لصحة أحد القولين وفساد الآخر مما فيه فائدة .

ولو كان كذلك لكان من ينصر القول الآخر يحكم بصحته إذ يقول : وكذلك باب العبادات : مثل كون مس الذكر ينقض أولاً ، وكون العصر يستحب تعجيلها أو تأخيرها ، والفجر يقنت فيه دائماً أولاً أو يقنت عند النوازل ونحو ذلك .

والذى على السلطان فى مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين . إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب ، والسنة ، واتفق عليه سلف الأمة . لقوله تعالى : (فَإِن نَّزَعْنَمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) . وإذا تنازعا فهم كلامهم : إن كان ممن يمكنه فهم الحق فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعا الناس إليه ، وأن يقر الناس على ما هم عليه . كما يقرهم على مذاهبهم العملية .

فأما إذا كانت البدعة ظاهرة — تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة — كبدعة الخوارج ، والروافض والقدرية ، والجهمية . فهذه على السلطان إنكارها . لأن عليها عام . كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش ، والخمر ، وترك الصلاة ، ونحو ذلك .

ومع هذا فقد يكثُر أهل هذه الأهواء فى بعض الأماكن ، والأزمنة ، حتى

يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئاً - عند الجهال - لكلام أهل العلم والسنة حتى يشتهب الأمر على من يتولى أمر هؤلاء فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله ، وتبيينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة .

وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة : قال تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) . ولهذا قال الفقهاء في البغاة إن الإمام يرأسهم فإن ذكروا شبهة بينها ، وإن ذكروا مظلمة أزالها ، كما أرسل علي بن عباس إلى الخوارج فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف ، وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاء القدرية والخوارج ، فناظرهم حتى ظهر لهم الحق ، وأقروا به ؛ ثم بعد موته نقض غيلان القدرى التوبة فصلب .

وأما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة : فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين ، ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك ؛ إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها ، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها [سواء] وهذا بمنزلة الكتب التي يصنفها في العلم .

نعم الولاية قد تمكنه من قول حق ونشر علم قد كان يعجز عنه بدونها ؛ وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه . نعم للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو ، ثم بعد ذلك إن كان ذلك القول مختصاً به كان مما يحكم فيه الحكام ؛

وإن كان من الأقوال العامة كان من باب مذاهب الناس . فأما كون هذا القول ثابتاً عند زيد بيينة ، أو إقرار ، أو خط : فهذا يتعلق بالحكام .

ولا ريب أن مثل « بدر الدين » من أعدل الناس وأحبهم في أهل الصدق والعدل ومن أشد الناس بغضاً لشهود الزور ، ولو كان متمكناً منهم لعمل أشياء ، فهذا لو احتجج فيه إلى مثل « بدر الدين » لكان هو الحاكم الذى ينبغي أن يتولاه ؛ دون من هو مشهور بالفجور .

لكن هذه المحاضر التى عندهم ما تساوى مدادها ، وهم يعرفون كذبها وبطلانها ، وأنا لا أكره المحاقاة عليها عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل ؛ فإن كان يجب إلى ذلك فيا حبذا لكنى أخاف أن يحصل له أذى فى بالقدح فى بعض الناس . فهو يستخير الله فيما يفعله والله يخير له فى جميع الأمور .

بل أختار أنا وغيرى المحاقاة على ذلك عند بعض نوابه كالقاضى « جمال الدين الزرعى » فإنه من عدول القضاة وإلا « فبدر الدين » أجل قدراً من أن يكلف ذلك لو كنت محتاجاً إلى ذلك . فأما : والأمر ظهر عند الخاصة والعامة فلا يحتاج إليه كما قلت « للطيرسى » : الكتاب من السلطان الذى كتب على لسان السلطان ، وأخبر عن ذلك بجميع ما أخبر من الكذب ومخالفة الشريعة : أمور عظيمة بنحو عشرة أوجه والكتاب الذى كتب على لسان « غازان » كان أقرب إلى الشريعة من هذا الكتاب الذى كتب على لسان السلطان . وسواء

بأن فعل ذلك أو لم يفعله فإنى أعتقد ، وأدين الله بأن نصره ومعاوته على البر والتقوى ، وعلى نفوذ صدقه وعدله ، دون كذب الغير وظلمه ؛ وعلى رفع قدره على الغير من أعظم الواجبات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد أرسل إلى الشيخ « نصر » يعرض على إن كنت أختار إحضار المحاضر لأتمكن من القدح فيها .

فقلت له فى الجواب : هى أحقر وأقل من أن يحتاج دفعها إلى حضورها فإنى قد بينت بضعة وعشرين وجهاً أن هذا الحاكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين : أهل المذاهب الأربعة وغيرهم .

فصل

ومما ينبغي أن تعلمه : أن القوم مستضعفون عن المحاقة إلى الغاية — ابن مخلوف ، وغيره — وقد أداروا الرأي بينهم وعلوا أنهم عند المحاقة مقهورون متهوكون .

والطيرسى طلب منى غير مرة ترك المحاقة. فقلت له : أنا ما بغيت على أحد ولا قلت لأحد : واقفى على اعتقادى ، وإلا فعلت بك ، ولا أكرهت أحدا بقول ولا عمل ؛ بل ما كتبت فى ذلك شيئاً قط إلا أن يكون جواب استفتاء بعد إلحاح السائل واحتراقه ، وكثرة مراجعته ، ولا عادنى مخاطبة الناس فى هذا ابتداء .

وهؤلاء هم الذين دعوا الناس إلى ما دعوهم إليه ، وأكرمهم عليه : فيبينون للناس ما الذى أمرهم به ، وما الذى نهوهم عنه . فإن كانوا أمرهم بما أمرهم الله به ورسوله : فالسمع والطاعة لله ولرسوله ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله . وإن كانوا أمروا بحق وباطل ، ونهوا عن حق وباطل ، وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها . كانوا بذلك من الجاهلين الظالمين ، وكان الحاكم بذلك من القاضيين اللذين فى النار ، ولم تجز طاعتهم فى ذلك بل تحرم .

وأنا لو شئت المحاجة كانت أمور عظيمة ؛ لكن من أنكر شيئاً مما قلته فليقل : إني أنكر كذا وكذا ويكتب خطه بما أنكره ، ويوجه إنكاره له ، وأنا أكتب خطي بالجواب ويعرض الكلامان على جميع علماء المسلمين — شرقاً وغرباً — وأنا قائل ذلك . وقد قلت قبل ذلك بدمشق : هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئاً بل من أنكر شيئاً فليكتب خطه بما أنكره ، وبمحجته ، وأنا أكتب خطي بجواب ذلك ويرى أهل العلم والإيمان الكلامين فهذا هو الطريق في الأمور العامة .

وأما الألفاظ التي لا تكتب فيكثر فيها التخليط ، والزيادة ، والنقصان ، كما قد وقع ، وقد قلت فيما قلته للطيرسي : هذا الأمر الذي عملتموه فساد في ملتكم ودولتكم وشريعتكم والكتاب « السلطاني » الذي كتب على لسان السلطان فيه من الكذب عليكم ومخالفة الشريعة أمور كثيرة تزيد على عشرة أوجه .

وكتاب « غازان » الذي قرئ على منبر الشام أقرب إلى شريعة الإسلام من هذا الذي كتب على لسان سلطان المسلمين ، وقرئ على منابر الإسلام . فإذا كان بحضورهم يكتب على الكذب عليكم وعلى القضاة ويبدل دين الإسلام فكيف فيما سوى ذلك مما غاب عنكم ؟ وكذلك أرسلت مع الفتاح إلى نائب السلطان أقول هذا الاعتقاد عنكم وهو الذي بحمته علماء الشام فن كان منكراً منه شيئاً فليبينه .

وما يجب أن يعلم أن الذى يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان ؛ إذ ليس لأحد أن يلزم أحدا بشيء ، ولا يحظر على أحد شيئاً بلا حجة خاصة ؛ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلغ عن الله . الذى أوجب على الخلق طاعته فيما أدركته عقولهم ، وما لم تدركه ، وخبره مصدق فيما علمناه ، وما لم نعلمه ، وأما غيره إذا قال هذا صواب أو خطأ ، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه ، فأول درجات الإنكار أن يكون المنكر عالماً بما ينكره ، وما يقدر الناس عليه ، فليس لأحد من خلق الله كائناً من كان أن يبطل قولاً أو يحرم فعلاً إلا بسطان الحجة وإلا كان بمن قال الله فيه : (إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ) وقال فيه : (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كِبْرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) .

هذا وأنا فى سعة صدر لمن يخالفنى ، فإنه وإن تعدى حدود الله فى تكفير ، أو تفسيق ، أو افتراء أو عصية جاهلية : فأنا لا أتعدى حدود الله فيه . بل أضبط ما أقوله ، وأفعله ، وأزنه بميزان العدل ، وأجعله مؤتماً بالكتاب الذى أنزله الله ، وجعله هدى للناس ، حاكماً فيما اختلفوا فيه . قال الله تعالى ؛ (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اختلفوا فيه) . وقال تعالى : (فَإِن نَنزَعْنَهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

وَالرُّسُولِ (الآيَة . وقال تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) .

وذلك أنك ما جزيت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) . وقال تعالى : (وَإِنْ تَصِيرُوا أَتَقَاتُوا لَاضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ) .

وإن أرادوا أن ينكروا بما شاءوا من حجج عقلية أو سمعية فأنا أجيبهم إلى ذلك كله وأبينه بيانا يفهمه الخاص والعام أن الذي أقوله : هو الموافق لضرورة العقل والفطرة ، وأنه الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول ، وصحيح المنقول ؛ فلو كنت أنا المبتدئ بالإنكار ، والتحديث بمثل هذا : لكانت الحجة متوجهة عليهم ، فكيف إذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار (وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ) الآيتين (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ) (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وعلى سائر الجماعة وتخص « بدر الدين » بأكرم تحية ، وسلام ، وتوقفه على هذه الأوراق إن شئت ؛ فإنه كان يقول في بعض الأمور : ما عن المحبوب . سر محجوب ، وبشر بكل

ما يسترُ الله به عباده المؤمنين ، وينتقم به من الكافرين والمنافقين ؛ فإنني أعرف جملا مما يتجرعه هو وذووه من أهل التروّس بالباطل من ذوى الكذب والمحال .

والله ناصر دينه ، وناصر عباده المؤمنين على مناوئهم بالباطل لكن ليس هذا موضع الإخبار بتفاصيل سارة .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال شيخ الإسلام :-

رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
ونشهد أن لا إله إلا الله .

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله — صلى الله عليه وسلم تسليماً .

أما بعد : فقد وصلت ورقتك التي ذكرت فيها إخبارك الشيخ باجتماع الرسول بي ، وما أخبرته من الكلام ، وأن الشيخ قال : « اعلم أني والله قد عظم عندي كيف وقعت الصورة على هذا ، إلى آخره .

وأنه قال : تجتمع بالشيخ وتتفق معه — على ما يراه هو ويختاره . إن يكن كما قلت ، أو غيره - فتسلم عليه ، وتقول له : أما هذه القضية ليس لي فيها غرض معين أصلاً ، ولست فيها إلا واحداً من المسلمين . لي ما لهم ، وعلى ما عليهم ،

وليس لى والله الحمد حاجة إلى شىء معين يطلب من المخلوق ، ولا فى ضرر يطلب زواله من المخلوق ، بل أنا فى نعمة من الله سابتة ورحمة عظيمة أعجز عن شكرها .

ولكن على أن أطيع الله ورسوله ، وأطيع أولى الأمر إذا مرونى بطاعة الله ؛ فإذا مرونى بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . هكذا دل عليه «الكتاب» و«السنة» واتفق عليه «أئمة الأمة» قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) .

وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا طاعة لمخلوق فى معصية الله » « إنما الطاعة فى المعروف » وأن أصبر على جور الأئمة ، وأن لا أخرج عليهم فى فتنة ؛ لما فى الصحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رأى من أميره شيئاً يكرهه ، فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات فميتته جاهلية » .

ومأمور أيضاً مع ذلك أن أقول : أو أقوم : بالحق حيشما كنت ؛ لا أخاف فى الله لومة لائم ، كما أخرجنا فى الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال : « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى يسرنا وعسرنا ، ومنشطنا ومكرهنا ، وأثرة علينا وأن لا تنازع الأمر أهله ، وأن

نقول — أو نقوم — بالحق حيثما كنا لانخاف في الله لومة لائم . فبايعهم على هذه « الأصول الثلاثة الجامعة » وهي الطاعة في طاعة الله ؛ وإن كان الأمر ظلماً ، وترك منازعة الأمر أهله ، والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق .

والله سبحانه قد أمر في كتابه عند تنازع الأمة بالرد إلى الله ورسوله ؛ لم يأمر عند التنازع إلى شيء معين أصلاً . وقد قال الأئمة : إن أولى الأمر صنفان العلماء ، والأمراء . وهذا يدخل فيه مشايخ الدين ، وملوك المسلمين : كل منهم يطاع فيما إليه من الأمر . كما يطاع هؤلاء بما يؤمرون به من العبادات ، ويرجع إليهم في معاني القرآن ، والحديث ، والإخبار عن الله ؛ وكما يطاع هؤلاء في الجهاد ، وإقامة الحد ، وغير ذلك : بما يباشرونه من الأفعال التي أمرهم الله بها .

وإذا اتفق هؤلاء على أمر فإجماعهم حجة قاطعة فإن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ، وإن تنازعوا فالمرد إلى الكتاب والسنة .

وهذه القضية قد جرى فيها ما جرى مما ليس هذا موضع ذكره . وكنت تبغني بخطابك وكتابك عن الشيخ ما تبغني . وقد رأيت وسمعت موافقتي على كل ما فيه طاعة الله ورسوله ، وعدم التفاتى إلى المطالبة بمحظوظي ، أو مقابلة من يؤذيني ، وتيقنت هذا مني ، فما الذى يطلب من المسلم فوق هذا ، وأشرت بترك المخافة ولين الجانب ، وأنا مجيب إلى هذا كله .

فجاء الفتح أولاً فقال : يسلم عليك النائب . وقال : إلى متى يكون المقام

في الحبس ؟ . أما تخرج ؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا ؟ . وعلمت أن
الفتاح ليس في استقلاله بالرسالة مصلحة ، لأمر لا تخفى . فقلت له : سلم على
النائب وقل له أنا ما أدري ما هذه الكلمة ؟ وإلى الساعة لم أدر على أى شيء
حبست ؟ ولا علمت ذنبي ؟ . وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خدمتك ؛
بل يرسل من ثقائه - الذين يفهمون ويصدقون - أربعة أمراء . ليكون الكلام
معهم مضبوطاً عن الزيادة والنقصان . فأنا قد علمت ما وقع في هذه القصة
من الأكاذيب .

فجاء بعد ذلك الفتاح ومعه شخص ما عرفته ، لكن ذكر لي أنه يقال له
علاء الدين الطيرسى ، ورأيت الذين عرفوه أثنوا عليه بعد ذلك خيراً ، وذكروه
بالحسنى ؛ لكنه لم يقل ابتداءً من الكلام : ما يحتمل الجواب بالحسنى ! فلم
يقول الكلمة التي أنكرت : كيت ، وكيت ! ولا استفهم هل أنت مجيب إلى
كيت ، وكيت ؟ ! .

ولو قال ما قال : - من الكذب على والكفر ، والمجادلة - على الوجه
الذى يقتضى الجواب بالحسنى لفعلت ذلك ، فإن الناس يعلمون أنى من أطول
الناس روحاً ، وصبراً على مر الكلام ، وأعظم الناس عدلاً في المخاطبة لأقل
الناس ؛ دع (لولة) ^(١) الامور

لكنه جاء مجيء المكروه على أن أوافق إلى ما دعا إليه ، وأخرج درجاً فيه

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (لولة) .

من الكذب ، والظلم ، والدعاء إلى معصية الله ، والنهي عن طاعته ما الله به عليم
وجعلت كلما أردت أن أجيبه ، وأحمله رسالة يبلغها لا يريد أن يسمع شيئاً من
ذلك ويبلغه ، بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذكر والتزام عدم العود إليه

والله تعالى يقول : (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا

الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) . فمتى ظلم المخاطب لم نكن مأمورين أن نجيبه بالتي هي أحسن
بل قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه - لعروة بن مسعود بحضرة النبي صلى الله
عليه وسلم لما قال : إني لأرى أوباشاً من الناس خليقاً أن يفروا ، ويدعوك -
اممص بظر اللات ! أنحن نفر عنه ، وندعه ١٩

ومعلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من كانوا . وقد قال تعالى :

(وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) . فمن كان مؤمناً فهو
الأعلى كائناً من كان . ومن حاد الله ورسوله فقد قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ) .

وأنا ، أو غيرى من أى القسمين كنت فإن الله يعاملنى وغيرى بما وعده فإن

قوله الحق (وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ) فقلت له فى ضمن الكلام : الحق

فى هذه القصة ليس لى ؛ ولكن لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من شرق الأرض

إلى غربها . وأنا لا أعنى تبديل الدين وتغييره ؛ وليس لأجلك ؛ أو أجل غيرك

أرتد عن دين الإسلام ؛ وأقر بالكفر ، والكذب ، والبهتان . راجعاً عنه

أو موافقاً عليه .

ولما رأته يلح في الأمر بذلك أغلظت عليه في الكلام . وقلت دع هذا الفشار ، وقم ، رح في شغلك . فأنا ما طلبت منكم أن تخرجوني - وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يدخل منه إلى الباب المطبق - فقلت أنا افتحوا لي الباب حتى أنزل يعني فرغ الكلام .

وجعل غير مرة يقول لي : أتخالف المذاهب الأربعة فقلت : أنا ما قلت : إلا ما يوافق المذاهب الأربعة ؛ ولم يحكم على أحد من الحكام إلا ابن مخلوف وأنت كنت ذلك اليوم حاضرا .

وقلت له أنت وحدك تحكم ، أو أنت وهؤلاء . فقال : بل أنا وحدي فقلت له : أنت خصمي . فكيف تحكم عليّ ؟ فقال : كذا ، ومد صوته ، وانزوى إلى الزاوية . وقال : قم . قم . فأقاموني ، وأمر وابي إلى الحبس ثم جعلت أقول : أنا وإخوتي غير مرة : أنا أرجع ، وأجيب ، وإن كنت أنت الحاكم وحدك . فلم يقبل ذلك مني .

فلما ذهبوا بي إلى الحبس حكم بما حكم به ، وأثبت ما أثبت ، وأمرني الكتاب السلطاني بما أمر به فهل يقول أحد من اليهود ، أو النصارى ، دع المسلمين إن هذا حبس بالشرع ، فضلا عن أن يقال : شرع محمد بن عبد الله . وهذا بما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله . وهذا الحاكم هو وذووه دائما يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله .

وهذا الحكم مخالف لشرع الله - الذى أجمع المسلمون عليه - من أكثر من
عشرين وجها .

ثم النصارى فى حبس حسن : يشركون فيه بالله ، ويتخذون فيه الكنائس
فياليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى ! وباليتنا سويتنا بالمشركين ،
وعباد الأوثان ! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان . فهل يقول من يؤمن بالله
واليوم الآخر : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بهذا .

وبأى ذنب حبس إخوتى فى دين الإسلام غير الكذب والبهتان ومن
قال : إن ذلك فعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين .

وقلت له فى ضمن الكلام أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم ، وأنت
حاضر فى البلد ؛ غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم لم يكن للحاكم أن يحكم
عليك فى غيبتك هذا فى الحقوق فكيف بالعقوبات التى يحرم فيها ذلك بإجماع
المسلمين .

ثم هذا الرجل قد ظهر كذبه غير مرة . ذلك اليوم كذب على فى أكثر
ما قاله ، وهذه الورقة التى أمر بكتابتها أكثرها كذب ، والكتاب السلطاني
الذى كتب بأمره مخالف للشريعة من نحو عشرة أوجه ، وفيه من الكذب
على المجلس الذى عقد أمور عظيمة قد علمها الخاص والعام . فإذا كان الكتاب

الذى كتب على لسان السلطان ، وقرئ على منابر الإسلام أخبر فيه عن أهل المجلس : من الأمراء ، والقضاة بما هو من أظهر الكذب والبهتان ؛ فكيف فيما غاب عنهم .

قلت وهو دائماً يقول عنى : إني أقول إن الله فى زاوية ولد ولدأ ، وهذا كله كذب . وشهرته بالكذب ، والفجور يعلمه الخاص والعام. فهل يصلح مثل هذا أن يحكم فى أصول الدين ومعانى الكتاب والسنة وهو لا يعرف ذلك؟! ورأيته هنا يتبسم تبسم العارف بصحة ما قلته فكان سيرة هذا الحاكم مشهورة بالشر بين المسلمين .

وأخذ يقول لى : هذه المحاضر ، ووجدوا بخطك ، فقلت أنت كنت حاضرأ ذلك اليوم . هل أرانى أحد ذلك اليوم خطأ ، أو محضراً ؟ أو قيل لى شهد عليك بكذا ، أو سمع لى كلام ؛ بل حين شرعت أحمد الله وأثنى عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » ، منعونى من حمد الله . وقالوا : لا تحمد الله ، بل أجب .

فقلت لابن مخلوف : ألك أجيب ، أو لهذا المدعى ؟ وكان كل منهما قد ذكر كلاماً أكثره كذب . فقال : أجب المدعى . فقلت : فأنت وحدك تحكم ، أو أنت وهؤلاء القضاة ، فقال : بل أنا وحدى . فقلت : فأنت خصمى فكيف يصح حكمك على ، فلم تطلب منى الاستفسار عن وجه المخاصمة ؟ ؛ فإن هذا كان

خصياً : من وجوه متعددة معروفة عند جميع المسلمين . ثم قلت : أما ما كان بخطي فأنا مقيم عليه .

وأما المحاضر : فالشهود فيها فيهم من الأمور القادحة في شهادتهم وجوه متعددة تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين ، والذي شهدوا به فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ما شهدوا به .

وهذا القاضى « شرف الدين » بن المقدسى قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول أنا على عقيدة فلان حتى قبل موته بثلاث دخلت عليه فيما يرى مع طائفة فقال قدامهم : أنا أموت على عقيدتك يا فلان ؛ لست على عقيدة هؤلاء يعنى الخصوم ، وكذلك القاضى شهاب الدين الخولى غير مرة يقول : فى قفاك أنا على عقيدته .

والقاضى « إمام الدين » قد شهد على العدول أنه قال ما ظهر فى كلامه شىء ومن تكلم فيه عزرتة . وقال لى فى أثناء كلامه : فقد قال بعض القضاة : إنهم أنزلوك عن الكرسى . فقلت : هذا من أظهر الكذب الذى يعلمه جميع الناس ما أنزلت من الكرسى قط ولا استتابنى أحد قط عن شىء ولا استرجعنى .

وقلت قد وصل إليكم المحاضر الذى فيه خطوط مشايخ الشام ، وسادات الإسلام — والكتاب الذى فيه كلام الحكم : الذين هم خصومى بجمال الدين المالكى ، وجلال الدين الحنفى ، وما ذكروا فيه مما يناقض

هذه المحاضر . وقول المالكي ما بلغني قط أنه استتيب ، ولا منع من فتيأ ،
ولا أنزل ، ولا كذا ، ولا كذا . ولا ثبت عليه عندى قط شيء يقدح فى دينه
وكذلك قول سائر العلماء والحكام فى غيبتي .

وأما الشهادات فففىها أمور عظيمة فتدبروها فكيف وشهود المحضر فىهم
من موانع الشهادة أمور تقال عند الحاجة !!

فصل معترض

ذكرت في ورقتك أنك قلت للشيخ : في نفسي أن تطلب لي المحاضر حتى ينظر هو فيها . فإن كان له دافع وإلا فالجماعة كلهم معذورون ؛ وهذا بما لا حاجة إليه أصلاً ، وهذه المحاضر أقل وأحق من أن يحتاج الرد عليها إلى حضرتها ، فإنني قد بينت - بوضع وعشرين وجهاً : أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام ياجمع المسلمين : المذاهب الأربعة ، وسائر أئمة الدين .

وقلت للرسول : ما لابن مخلوف ونحوه في أن يتعرض إلى علم الدين الذي غيره أعلم به منه : مثل تفسير القرآن ، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ومقالات السلف ، وأصول الدين التي لا يعرفها ، وهذه الأمور إنما يرجع فيها إلى من يعرفها ، فإن كان السلطان ؛ أو نائبه الحاكم يعرفها كان في ذلك كسائر العارفين بها ، وإلا فلا أمر لهم فيها ؛ كما لا يرجع في الاستفتاء إلا من يحسن الفتيا .

وقلت له أنا لم يصدر مني قط إلا جواب مسائل ، وإفتاء مستفت ، ما كاتب أحد أبداً ، ولا خاطبته في شيء من هذا ؛ بل يجيئني الرجل المسترشد المستفتي بما أنزل الله على رسوله ؛ فيسألني مع بعده ؛ وهو محترق على طلب الهدى

أفيسعنى فى دىنى أن أكتمه العلم . وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار »!.

وقد قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ) أفعلنى أمرى ، أمتنع عن جواب المسترشد لأكون كذلك ؟ وهل يأمرنى بهذا السلطان ، أو غيره من المسلمين ؟ .

ولكن أتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر الملك لما بلغكم من الأكاذيب ، فقال يا مولانا : دع أمر الملك . أحد ما يتكلم^(١) فى الملك . فقلت : « إيه » الساعة ما بقى أحد يتكلم فى الملك ! وهل قامت هذه الفتنة إلا لأجل ذلك ؟ ونحن سمعنا — بهذا — ونحن بالشام أن المثير لها تهمة الملك ، لكن ما اعتقدنا أن أحدا يصدق هذا .

وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها على ، فإنى أنا من أى شىء أخاف ؟ ! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء ، وكان ذلك سعادة فى حقى : يترضى بها على إلى يوم القيامة ، ويلعن الساعى فى ذلك إلى يوم القيامة ، فإن جميع أمة محمد يعلمون أنى أقتل على الحق الذى بعث الله به رسوله . وإن حبست فوالله إن حبسى لمن أعظم نعم الله على ، وليس لى ما أخاف الناس عليه : لا مدرسة ، ولا إقطاع ، ولا مال ولا رئاسة ، ولا شىء من الأشياء .

(١) هكذا وردت فى المطبوع ولعل الصواب (ما أحد يتكلم) .

ولكن هذه القصة ضررها يعود عليكم : فإن الذين سعوا فيها من الشام
أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم ، وفساد ملتكم ، ودولتكم . وقد ذهب بعضهم
إلى بلاد التتر ، وبعضهم مقيم هناك . فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم
وجعلوني إماما بالتستر ؛ لعلمهم بأني أواليكم ، وأنصح لكم ، وأريد لكم خير
الدنيا والآخرة . والقضية لها أسرار كلها جاءت تنكشف . وإلا فأنا لم يكن بيني
وبين أحد بمصر عداوة ، ولا بغض ، وما زلت محبا لهم . موالياهم : أمراءهم ،
ومشايخهم ، وقضاتهم .

فقال لي فما الذي أقوله لنائب السلطان ؟ فقلت : سلم عليه وبلغه كل ما سمعت .
فقال : هذا كثير .

فقلت : ملخصه أن الذي في هذا الدرج أكثره كذب . وأما هذه الكلمة
« استوى حقيقة » فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف - المالكية ،
 وغير المالكية - أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة ؛ وما أنكر ذلك أحد من
سلف الأمة ولا أئمتها . بل ما علمت عالما أنكر ذلك . فكيف أترك ما أجمع
عليه أهل السنة ، ولم ينكره أحد من العلماء .

وأشرت بذلك إلى أمور : منها ما ذكره الإمام « أبو عمر الطلنكي » وهو
أحد أئمة المالكية قبل الباجي ، وابن عبد البر ، وهذه الطبقة . قال : وأجمع
المسلمون من أهل السنة أن معنى (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيَّنَمَا كُنْتُمْ) ونحو ذلك من القرآن :
أن ذلك عليه وأن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء . وقال

أيضاً : قال أهل السنة في قول الله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) : إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز .

وقال أبو عبد الله « القرطبي » صاحب التفسير المشهور في قوله تعالى : (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) قال : هذه « مسألة الاستواء » للعلماء فيها كلام ، وأجزاء ؛ وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » وذكرنا فيها أربعة عشر قولاً . إلى أن قال : وقد كان السلف الأول رضى الله عنهم لا يقولون بنى الجهة ، ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى . كما نطق به كتابه ، وأخبرت رسله . قال : ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة . وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته ؛ وإنما جهلوا كيفية الاستواء : فإنه لا تعلم حقيقته . كما قال مالك « الاستواء معلوم » يعنى فى اللغة ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة . وكذا قالت أم سلمة رضى الله عنها .

وقال هذا الشيخ المشهور بمصر وغيرها فى كتاب « شرح الأسماء » قال : وذكر الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمى القيروانى الذى له الرسالة التى سماها « برسالة الأسماء إلى مسألة الاستواء » لما ذكر اختلاف المتأخرين فى الاستواء - قول « الطبرى » يعنى أبا جعفر صاحب التفسير الكبير ، وأبى محمد بن أبى زيد ، والقاضى عبد الوهاب ، وجماعة من شيوخ الحديث ، والفقهاء .

قال : وهو ظاهر بعض كتب القاضى أبى بكر « وأبى الحسن » يعنى

الأشعري ، وحكاه عنه يعنى القاضى أبا بكر القاضى عبد الوهاب أيضا : وهو أنه سبحانه مستو على العرش بذاته • وأطلقوا فى بعض الأماكن فوق عرشه • قال الإمام أبو بكر وهو الصحيح الذى أقول به ؛ من غير تحديد ، ولا تمكن فى مكان ، ولا كون فيه ، ولا ماسة •

قال الشيخ أبو عبد الله : هذا قول القاضى أبى بكر فى « كتاب تمهيد الأوائىل » له وقاله الأستاذ أبو بكر بن فورك فى « شرح أوائل الأدلة » له • وهو قول أبى عمر بن عبد البر ، والطلبكى ، وغيرهما من الأندلسيين ، وقول الخطابى فى « شعار الدين » ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولاً : وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآى والأخبار ، والفضلاء الأخيار : أن الله على عرشه كما أخبر فى كتابه ، وعلى لسان نبيه ؛ بلا كيف ، بأن من جميع خلقه هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله عنهم الثقات • هذا كله لفظه •

وقال الشيخ أبو نصر السجزى فى كتاب « الإبانة » له : وأئمتنا — كسفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وعبد الله بن المبارك ، وفضيل بن عياض ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية — متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش ، وأن علمه بكل مكان ، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ويرضى ، ويتكلم بما شاء . فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء وهم منه براء .

وقال أبو عمر بن عبد البر في « كتاب التمهيد » في شرح الموطأ — وهو أجل ما صنف في فنه : لما تكلم على حديث النزول قال : هذا حديث ثابت من جهة النقل ، صحيح الإسناد ، لا يختلف أهل الحديث في صحته ، وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت : الجماعة . وهو من حجته على المعتزلة في قولهم إن الله بكل مكان وليس على العرش . قال في الدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى) وقال (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) وقال (تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) وقال لعيسى (إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) وذكر آيات .

إلى أن قال : وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته ؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ، ولا خالفهم فيه مسلم ، وبسط الكلام في ذلك .

إلى أن قال : وأما احتجاجهم بقوله تعالى : (مَا يَكْفُوتُ مِنْ ثَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ وَأَبَهُمْ وَالْأَخْسِيَةَ إِلَّا هُمْ وَالْأَهْلَ وَالْأَقْرَبَ وَالْأَهْلَ وَالْأَقْرَبَ وَالْأَهْلَ وَالْأَقْرَبَ) فلا حجة لهم في ظاهر الآية ؛ لأن علماء الصحابة ، والتابعين — الذين حمل عنهم التأويل — قالوا في تأويل هذه الآية : هو على العرش ، وعلمه في كل مكان ؛ وما خالفهم في ذلك أحد يحتاج بقوله .

وذكر عن الضحاك بن مزاحم أنه قال في قوله : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى
تَلْتَثِي) قال : هو على عرشه ، وعلمه معهم أينما كانوا . وعن سفیان الثوري مثل
ذلك . وعن ابن مسعود قال : الله فوق العرش ، ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم .

قال أبو عمر بن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة
كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا
أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة ؛ وأما أهل البدع
الجهمية ، والمعتزلة كلها ، والخوارج ، فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على
الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أقر بها نافون للعبود
والحق فيها ما قال القائلون : بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ، وهم أئمة الجماعة
وقال أبو عمر : الذي عليه أهل السنة ، وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة ،
وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، والتصديق بذلك ،
وترك التحديد والكيفية في شيء منه .

وقال الشيخ العارف أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الكيلاني في كتاب
« الغنية » له : أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات — على وجه الاختصار —
فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد . إلى أن قال وهو بجهة العلو ، مستو
على العرش ، محتو على الملك ، محيط علمه بالأشياء . قال : ولا يجوز وصفه بأنه
في كل مكان ؛ بل يقال إنه في السماء على العرش . كما قال (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
أَسْتَوَى) وذكر الآيات والأحاديث ، إلى أن قال : وينبغي إطلاق صفة الاستواء

من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش . قال وكونه على العرش مذکور في كل كتاب أنزل على نبي أرسل ، بلا كيف . وذكر كلاماً طويلاً .

وقال الإمام أبو الحسن الكرخي الشافعي في مقدمته المشهورة في « اعتقاد أهل السنة » وهي منقولة من خط الشيخ أبي عمرو بن الصلاح :

عقيدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع عليه بالغوايب

وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول ، لكن هي مما أشرت إليه بقولي : إنني لم أقل شيئاً من نفسي ، وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وهذا الموضع يضيق بما في ذلك من كلام الأمة ، فقال لي : نعم هو مستو على العرش حقيقة بذاته بلا تكيف ، ولا تشبيه . قلت نعم وهذا هو في « العقيدة » فقال فاكتب هذه الساعة أو قال اكتب هذا أو نحو هذا فقلت هذا هو مكتوب بهذا اللفظ في العقيدة التي عندكم التي بحثت بدمشق واتفق عليها المسلمون فأى شيء هو الذي أريده ؟

وقلت له : أنا قد أحضرت أكثر من خمسين كتاباً — من كتب أهل الحديث ، والتصوف ، والمتكلمين ، والفقهاء الأربعة : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية والحنبلية — توافق ما قلت . وقلت : أنا أمهل من خالفني ثلاث سنين أن يجيء بحرف واحد عن أئمة الإسلام يخالف ما قلته . فما الذي أصنعه ؟

فلما خرج الطيرسي ، والفتاح عاد الفتاح بعد ساعة ، فقال : يسلم عليك

نائب السلطان وقال : فاكتب لنا الآن « عقيدة » بخطك فقلت : سلم على نائب السلطان . وقل له : لو كتبت الساعة شيئاً لقال القائل : قد زاد ونقص ، أو غير الاعتقاد ، وهكذا بدمشق لما طلبوا الاعتقاد لم أتهم إلا بشيء قد كتب متقدماً .

قلت : وهذا الاعتقاد هو الذى قرئ بالشام فى المجالس الثلاثة ، وقد أرسله إليكم نائبكم مع البريد ، والجميع عندهم ، ثم أرسل لكم مع العمرى ثانياً لما جاء الكتاب الثانى ما قاله : القضاة ، والعلماء ، والمحضر ، وكتاب البخارى الذى قرأه المزى ؛ والاعتقاد ليس هو شيئاً أبدته من عندى حتى يكون كل يوم لى اعتقاد ، وهو ذلك الاعتقاد بعينه ، والنسخة بعينها . فانظروا فيها فراح .

ثم عاد ؛ وطلب أن أكتب بخطى أى شيء كان . فقلت فما الذى أكتبه ؟ قال مثل العفو ، وألا تتعرض لأحد . فقلت : نعم هذا أنا مجيب إليه ؛ ليس غرضى فى إيذاء أحد ؛ ولا الانتقام منه ، ولا مؤاخذته . وأنا عاف عن ظلمنى . وأردت أن أكتب هذا ، ثم قلت : مثل هذا ما جرت العادة بكتابته ، فإن عفو الإنسان عن حقه لا يحتاج إلى هذا .

وتعلم أن الأمر لما جرى على هذا الوجه كاد بعض القلوب يتغير على الشيخ ، وظنوا أن هذا الدرج قد أقر به ؛ وأن ذلك يناقض ما كان يقوله ويرسل به . فجعلت أنا وأخى ندفع ذلك . ونقول : هذا من فعل ابن مخلوف ، وقد تحققت أنا أن ذلك من عمل ابن مخلوف .

ويعرف الشيخ أن مثل هذه القضية التى قد اشتهرت وانتشرت لا تندفع

على هذا الوجه ؛ فأننا أبذل غاية ما وسعنى من الإحسان ، وترك الانتقام ،
وتأليف القلوب ؛ لكن هو يعرف خلقاً كثيراً ممن بالديار المصرية ؛ وأن
الإنسان لا ينجو من شرهم ، وظلمهم إلا بأخذ طريقين :

أحدهما مستقر ، والآخر متقلب .

(الأول) : أن يكون له من الله تأييد ، وسلطان ، والتجاء إليه ، واستعانة
به ، وتوكل عليه ، واستغفار له ، وطاعة له : يدفع به عنه شر شياطين الإنس
والجن . وهذه الطريقة هى الثابتة الباقية .

والطريق الثانى : إن جاء من ذى جاه . فإنهم يراعون ذا الجاه مادام جاهه
قائماً ! فإذا انقلب جاهه كانوا من أعظم الناس قياماً عليه هم بأعيانهم ؛ حتى إنهم
قد يضربون القاضى بالمقارع ونحو ذلك مما لا يكاد يعرف لغيرهم ، أعداؤه
ومبغضوه كثيرون ، وقد دخل فى إثباتات وأملاك وغير ذلك ، متعلقة بالدولة
وغير الدولة .

فلو حصل من ذوى الجاه من له غرض فى نقض أحكامه ، ونقل الأملاك
كان ذلك من أيسر الأمور عليه : أما أن يكتب رده ؛ وأحكام المرتد لا تنفذ ،
لأنه قد علم منه الخاص والعام أنه جعل ما فعل فى هذه القضية شرع محمد بن عبد
الله ؛ والإنسان متى حلل الحرام - المجمع عليه - أو حرم الحلال - المجمع عليه -
أو بدل الشرع - المجمع عليه - كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء . وفى مثل هذا

نزل قوله على أحد القولين : (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْكَافِرُونَ) أى هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله .

ولفظ الشرع يقال فى عرف الناس على ثلاثة معان :

« الشرع المنزل » وهو ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا يجب
اتباعه ، ومن خالفه وجبت عقوبته .

والثانى « الشرع المؤول » وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كذهب مالك
ونحوه . فهذا يسوغ اتباعه ، ولا يجب ، ولا يحرم ؛ وليس لأحد أن يلزم
عموم الناس به ، ولا يمنع عموم الناس منه .

والثالث « الشرع المبدل » وهو الكذب على الله ورسوله ، أو على الناس
بشهادات الزور ، ونحوها ، والظلم البين فمن قال إن هذا من شرع الله فقد
كفر بلا نزاع . كمن قال : إن الدم ، والميتة حلال — ولو قال هذا مذهبي
ونحو ذلك .

فلو كان الذى حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك ، أو الأشعرى ؛ لم يكن
له أن يلزم جميع الناس به ، ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة ؛ فكيف
والقول الذى يقوله ويلزم به هو خلاف نص مالك ، وأئمة أصحابه ، وخلاف
نص الأشعرى ، وأئمة أصحابه : كالقاضى أبى بكر ، وأبى الحسن الطبرى ،

وأبي بكر بن فورك ، وأبي القاسم القشيري ، وأبي بكر البيهقي ؟ وغير هؤلاء
كلهم مصرحون بمثل ما قلناه ؛ وبنقيض ما قاله .

ولهذا اصطلحت الحنبلية ، والأشعرية ، واتفق الناس كلهم . ولما رأى
الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري قالوا : هذا خير من كلام الشيخ الموفق ،
وزال ما كان في القلوب من الأضغان ، وصار الفقهاء من الشافعية ، وغيرهم :
يقولون الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين .

ثم لو فرض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد : لم يكن له أن
ينقض حكم غيره فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة ؛ بل بما
يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين ، ولو زعم زاعم أن حكام الشام مكرهون ؛
ففيهم من يصرح بعدم الإكراه غير واحد ، وهؤلاء بمصر كانوا أظهراً كرهاً
لما اشتهر عند الناس أنه فعل ذلك لأجل غرض الدولة المتعلق بالملك ، وأنه
لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء ، وهذا ثابت عن حكام مصر .

فكيف وهذا الحكم الذي حكم به مخالف لشريعة الإسلام من بضعة
وعشرين وجهاً ؟ وعامتها بإجماع المسلمين . والوجوه مكتوبة مع الشرف محمد
فينبغي أن يعرف الشيخ « نصر » بحقيقة الأمر ، وباطن القضية ليطبها بتدييره .

فأنا ليس مرادى إلا طاعة الله ورسوله ، وما يخاف على المصريين إلا
من بعضهم في بعض : كما جرت به العادة . وقد سمعتم ماجرى بدمشق — مع أن

أولئك أقرب إلى الاتفاق - من تجديد القاضى المذكور إسلامه عند القاضى الآخر . وأنا لما كنت هناك كان هذا الأذن « يحيى الخنفي » فذهب إلى القاضى تقي الدين الحنبلى وجدد إسلامه وحكم بحقن دمه لما قام عليه بعض أصحابهم فى أشياء .

وكان من مدة لما كان القاضى حسام الدين الخنفي مباشراً لقضاء الشام : أراد أن يخلق لحية هذا الأذرعى ، وأحضر الموسيقى ، والحمار ليركبه ويطوف به ، فجاء أخوه عرفنى ذلك ، فقمت إليه ، ولم أزل به حتى كف عن ذلك . وجرت أمور لم أزل فيها محسناً إليهم .

وهذه الأمور ليست من فعلى ، ولا فعل أمثالى . نحن إنما ندخل فيما يحبه الله ورسوله والمؤمنون ؛ ليس لنا غرض مع أحد ؛ بل نجزى بالسيئة الحسنة ونعفو ونغفر . وهذه القضية قد انتشرت ، وظهر ما فعل فيها ، وعلمه الخاص والعام .

فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له فى نقل ملك قد أثبتته أو حكم به : لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون . فيثبتون رده ، والمرتب أحكامه مردودة باتفاق العلماء ، ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة ، وغيرهم . وهذا أمر كبير لا ينبغي إهماله . فالشيخ خير يعرف عواقب الأمور .

وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شرفها وفي غيرها ، وإقامة كل خير . وابن مخلوف لو عمل مهمل ، والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه ، ولا أعين عليه عدوه قط . ولا حول ولا قوة إلا بالله . هذه نيتي وعزمي ؛ مع على بجميع الأمور . فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين ، ولن أكون عوناً للشيطان على إخواني المسلمين . ولو كنت خارجاً لكنت أعلم بماذا أعاونه ؛ لكن هذه مسألة قد فعلوها زوراً ، والله يختار للمسلمين جميعهم ما فيه الخير في دينهم ، ودنياهم . ولن ينقطع الدور ، وتزول الحيرة إلا بالإجابة إلى الله ، والاستغفار ، والتوبة ، وصدق الالتجاء . فإنه سبحانه لا ملجأ منه إلا إليه . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وأما ما ذكرت عن الشيخ « نصر » أنه قال : كنت أوثراً أن لا يحسوا به إلا وقد خرج خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا . فتكثر الغوغاء والكلام ! ففرغه أن كل من قال حقا : فأنا أحق من سمع الحق والتزمه وقبله . سواء كان حلوا أو مرا ، وأنا أحق أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه ؛ بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أضل المسلمين عن دينهم .

وقد قلت فيما مضى : ما ينبغي لأحد أن يحملة تحته لشخص ، ومولاته له على أن يتعصب معه بالباطل ، أو يعطل لأجله حدود الله تعالى ؛ بل قد قال

النبي صلى الله عليه وسلم : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره » .

وهذا الذي يخافه - من قيام « العدو » ونحوه في المحضر الذي قدم به من الشام إلى ابن مخلوف فيما يتعلق بالاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم - إن أظهره كان وباله عليهم ، ودل على أنهم مشركون ، لا يفرقون بين دين المسلمين ودين النصارى .

فإن المسلمين متفقون على ما علوه بالاضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد ، ولا يدعو ولا يستغيث ، ولا يتوكل إلا على الله ؛ وأن من عبد ملكاً مقرباً ، أو نبياً مرسلًا ، أو دعاه ، أو استغاث به فهو مشرك . فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل يا جبرائيل ! أو يا ميكائيل ! أو يا إبراهيم ! أو يا موسى ! أو يا رسول الله ! اغفر لي ، أو ارحمني ، أو ارزقني أو انصرني ، أو أغثنى ، أو أجرني من عدوى ، أو نحو ذلك ؛ بل هذا كله من خصائص الالهية .

وهذه مسائل شريفة معروفة قد بينها العلماء ، وذكروا الفرق بين حقوق الله التي يختص بها [دون] الرسل . والحقوق التي له ولرسله ؛ كما يميز سبحانه بين ذلك في مثل قوله : (وَتَعَزَّزُوهُ وَتُوقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً)
فالتعزيز والتوقير للرسول ؛ والتسبيح بكرة وأصيلاً لله .

وكما قال : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ) .
 فالطاعة لله ولرسوله ، والخشية والتقوى لله وحده ، وكما يقول المرسلون :
 (أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا) فيجعلون العبادة والتقوى لله وحده ،
 ويجعلون لهم الطاعة قال تعالى : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا *
 وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا * قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا *
 قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا * قُلْ إِنِّي لَنْ يُخِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُؤْتَحِدًا) .
 وقال تعالى : (فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ) .

وقال تعالى : (قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ
 فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ * وَلَا تَنْفَعُ
 الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) وقال تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ
 إِلَّا بِإِذْنِهِ) وقال تعالى : (قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ
 عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ
 رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) وقال تعالى :
 (اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُءُوسَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا
 أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا إِلَّا إِلَهُ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .
 وقال تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ
 كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَيْنِ يَمَّا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ

تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) : فمن اتخذ الملائكة ، والنبيين أرباباً فقد كفر بعد إسلامه باتفاق المسلمين .

ولأجل هذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ المساجد على القبور ، وعن أن يجعل لله ندأ في خصائص الربوبية : ففي الصحيحين عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا ، وفي الصحيح عنه أنه قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ! ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك ، وفي السنن عنه أنه قال : « لا تتخذوا قبري عيداً » .

وروى عنه أنه قال : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وقال له رجل : ما شاء الله وشئت ؛ فقال : « أجعلتني لله ندأ ؟ ، قل ما شاء الله وحده » .

ولهذا قال العلماء : من زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يستلمه ، ولا يقبله ، ولا يشبهه بيت المخلوق بيت الخالق : الذي يستلم ، ويقبل منه الركن الأسود ، ويستلم الركن اليماني . ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يشرع تقبيل شيء من الأحجار ، ولا استلامه — إلا الركنان اليمانيان — حتى « مقام إبراهيم » الذي بمكة لا يقبل ولا يتمسح به ، فكيف بما سواه من المقامات ، والمشاهد !!

وأنت لما ذكرت في ذلك اليوم هذا قلت لك هذا من أصول الإسلام .
فإذا كان القاضي لا يفرق بين دين الإسلام ، ودين النصارى الذين يدعون
المسيح وأمه فكيف أصنع أنا؟ .

ولكن من يتخذ نفيسة ربا ، ويقول : إنها تجبر الخائف ، وتغيث الملهوف
وأنا في حسبها ، ويسجد لها ، ويتضرع في دعائها مثل ما يتضرع في دعاء رب
الأرض والسموات ، ويتوكل على حى قدمات ، ولا يتوكل على الحق الذى
لا يموت ؛ فلا ريب أن إشراكه بمن هو أفضل منها يكون أقوى . قال تعالى :
(قُلْ مَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا دُعِيَ لَكَ فاعْبُدْ اللَّهَ فَرِحَ بِهِ قُلُوبُ الْبَاطِلِينَ إِنَّ اللَّهَ مُتَعَلِّمٌ لِمَا يُغْتَابُونَ *
سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلٌّ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ) .

وحدیث معاذ لما رجع من الشام فسجد للنبي صلى الله عليه فقال : « ما هذا
يا معاذ » ؟ فقال : رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم ، ويذكرون ذلك عن
أنبيائهم ، فقال « يا معاذ : رأيت لو مررت بقبرى أكنت ساجداً له ؟ قال لا
قال : فلا تسجد لى ؛ فلو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن
تسجد لزوجها »

فمن لا ينهى الضالين عن مثل هذا الشرك المحرم بإجماع المسلمين . كيف
ينهى عما هو أقل منه ؟ ومن دعا رجلاً أو امرأة من دون الله فهو مضاه لمن
اتخذ المسيح وأمه إلهين من دون الله . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ؛ فإنما أنا عبد ،
فقولوا عبد الله ورسوله » .

بل من سوغ أن يدعى المخلوق ، ومنع من دعاء الخالق الذي فيه تحقيق
صديته ، وإلهيته فقد ناقض « الإسلام » في النفي والإثبات : وهو شهادة
أن لا إله إلا الله .

وأما حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم — بأبي هو وأمي — مثل
تقديم محبته على النفس ، والأهل ، والمال ، وتعزيره ، وتوقيره ،
وإجلاله ، وطاعته ، واتباع سنته ، وغير ذلك ، فعظيمة جداً .

وكذلك مما يشرع التوسل به في الدعاء كما في الحديث الذي رواه الترمذى
وصححه أن النبي صلى الله عليه وسلم علم شخصاً أن يقول : « اللهم إني
أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد ! يا رسول الله ! إني
أتوسل بك إلى ربي في حاجتي ليقضها اللهم فشفعه في » ! فهذا التوسل
به حسن .

وأما دعاؤه ، والاستغاثة به : فحرام . والفرق بين هذين متفق عليه
بين المسلمين . المتوسل إنما يدعو الله ، ويخاطبه ويطلب منه لا يدعو غيره
إلا على سبيل استحضاره ؛ لا على سبيل الطلب منه ، وأما الداعي والمستغث فهو
الذي يسأل المدعو ويطلب منه ويستغيثه ويتوكل عليه والله هو رب العالمين

ومالك الملك وخالق كل شيء ، وهو الذى يجيب المضطر إذا دعاه ، وهو القريب الذى يجيب دعوة الداعى إذا دعاه وهو سميع الدعاء سبحانه وتعالى : عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وأنا قد صنفت كتاباً كبيراً سميته « الصارم المسلول على شاتم الرسول » وذكرت فى هذه المسألة ما لم أعرف أحداً سبق إليه . وكذلك هذه « القواعد الإيمانية » قد كتبت فيها فصولاً هى من أنفع الأشياء فى أمر الدين .

ومما ينبغى أن يعرف به الشيخ أنى أخاف أن القضية تخرج عن أمره بالكلية ، ويكون فيها ما فيه ضرر عليه ، وعلى ابن مخلوف ، ونحوهما ؛ فإنه قد طلب منى ما يجعل سبياً لذلك ولم أجب إليه فإنى إنما أنالون واحد والله ما غششتها قط ، ولو غششتها كتمت ذلك . وأنا مساعد لهما على كل بر وتقوى .

ولا ريب أن الأصل الذى تصلح عليه الأمور رجوع كل شخص إلى الله وتوبته إليه فى هذا العشر المبارك . فإذا حسنت السرائر أصلح الله الظواهر . فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وهذه قضية كبيرة كلما كانت تزداد ظهوراً تزداد انتشاراً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً .

قال شيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى وتقدس : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ * وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۗ وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) قال ابن عباس وغيره : تبيض وجوه أهل السنة ، والجماعة ؛ وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة (فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَبِحَمَّةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) .

(١) تسمى قاعدة أهل السنة والجماعة .

وفي الترمذى عن أبي أمامة الباهلى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج
 « أنهم كلاب أهل النار ، وقرأ هذه الآية (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ)
 قال الإمام أحمد بن حنبل : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه . وقد
 خرجها مسلم في صحيحه ، وخرج البخارى طائفة منها . قال النبي صلى الله عليه
 وسلم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم . وصيامه مع صيامهم وقراءته مع
 قراءتهم . يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام
 كما يمرق السهم من الرمية - وفي رواية - يقتلون أهل الإسلام ويدعون
 أهل الأوثان » .

والخوارج هم أول من كفر المسلمين يكفرون بالذنوب . ويكفرون من
 خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله . وهذه حال أهل البدع يتدعون بدعة
 ويكفرون من خالفهم فيها . وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة
 ويطيعون الله ورسوله ، فيتبعون الحق ، ويرحمون الخلق .

وأول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة ، حدثتا في أثناء
 خلافة أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، فعاقب الطائفتين . أما الخوارج فقاتلوه
 وقتلهم ، وأما الشيعة فحرق غاليتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه ،
 وأمر بجلد من يفضله على أبي بكر وعمر . وروى عنه من وجوه كثيرة أنه قال :
 خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر . ورواه عنه البخارى في صحيحه .

فصل

ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ، لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم ، فإن كان الإمام مستورا لم يظهر منه بدعة ولا فجور صلى خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ، ولم يقل أحد من الأئمة إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره ، بل مازال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور ، ولكن إذا ظهر من المصلى بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد . وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة . وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم .

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يجب ألا يصلى إلا خلف من يعرفه على سبيل الاستحباب ، كما نقل ذلك عن أحمد أنه ذكر ذلك لمن سأله . ولم يقل أحمد إنه لا تصح إلا خلف من أعرف حاله .

ولما قدم أبو عمرو عثمان بن مرزوق إلى ديار مصر وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع ، وكانوا باطنية ملاحدة ، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية - أمر أصحابه أن لا يصلوا إلا خلف من يعرفونه لأجل ذلك ثم بعد موته فتحها ملوك السنة مثل صلاح الدين وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة ، ثم صار العلم والسنة يكثر بها ويظهر .

فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين ، ومن قال إن الصلاة محرمة أو باطلة خلف من لا يعرف حاله فقد خالف إجماع أهل السنة والجماعة . وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف من يعرفون فجوره ، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان قد يشرب الخمر وصلى مرة الصبح أربعاً وجلده عثمان بن عفان على ذلك .

وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف . وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متها بالإلحاد وداعياً إلى الضلال .

فصل

ولا يجوز تكفير المسلم بذنوب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه ، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة ، فإن الله تعالى قال (ءَأَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ؕ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَأَمَّنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ؕ لَأَنْفِرُوا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَخَلْفَهُمْ وَقَالَوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ؕ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطاهم .

والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين . واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، ولم يقاتلهم على حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيتهم لا لأنهم كفار . ولهذا لم يسب حرمتهم ولم يغنم أموالهم .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم ، فكيف بالطوائف المختلفة الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟ فلا يحل لأحد من هذه

الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمه وماله ، وإن كانت فيها بدعة محققة ، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً ؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ ، والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه .

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله . قال النبي صلى الله عليه وسلم لما خطبهم في حجة الوداع « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا » وقال صلى الله عليه وسلم « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » . وقال صلى الله عليه وسلم « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله » وقال « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قيل يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه أراد قتل صاحبه » وقال : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وقال « إذا قال المسلم لأخيه يا كافر ! فقد باء بها أحدهما » وهذه الأحاديث كلها في الصحاح .

وإذا كان المسلم متأولاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر ابن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة : يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه قد شهد بدرأ ، وما يدريك أن الله قد اطلع

على أهل بدر ، فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟ ، وهذا في الصحيحين .
 وفيهما أيضاً : من حديث الإفك : أن أسيد بن الحضير . قال لسعد بن عباد :
 إنك منافق تجادل عن المنافقين ، واختصم الفريقان فأصلح النبي صلى الله عليه
 وسلم بينهم . فهؤلاء البديريون فيهم من قال لآخر منهم : إنك منافق ، ولم يكفر النبي
 صلى الله عليه وسلم لا هذا ولا هذا ، بل شهد للجميع بالجنة .

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلاً بعد ما قال
 لا إله إلا الله وعظم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لما أخبره وقال « يا أسامة
 أقتله بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ » وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة :
 تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ . ومع هذا لم يوجب عليه قوداً ،
 ولا دية ، ولا كفارة ، لأنه كان متأولاً ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه
 أنه قالها تعوذاً .

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضاً من أهل الجبل وصفين ونحوهم وكلهم
 مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا
 فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا
 بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتلهم ، وبغى
 بعضهم على بعض إخوة مؤمنون ، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل .

ولهذا كان السلف مع الاقتال يوالى بعضهم بعضاً موالاته الدين ؛ لا يعادون
كمعاداة الكفار ، فيقبل بعضهم شهادة بعض ، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض
ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض ؛ مع ما كان
بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ربه « أن لا يهلك
أمته بسنة عامة فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطاه
ذلك ، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فلم يعط ذلك » وأخبر أن الله لا يسلط
عليهم عدواً من غيرهم يغلبهم كلهم حتى يكون بعضهم يقتل بعضاً وبعضهم
يسبي بعضاً .

وثبت في الصحيحين لما نزل قوله تعالى (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ
عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ) قال « أعوذ بوجهك » (أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ)
قال « أعوذ بوجهك » (أَوْ يَلْسَنُكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ)
قال « هاتان أهون » .

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والاتلاف ، ونهى عن البدعة والاختلاف ،
وقال : (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وقال النبي
صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة » وقال : « الشيطان

مع الواحد وهو من الاثنين أبعده ، وقال : « الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم والذئب إنما يأخذ الفاصية والنائية من الغنم » .

فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم ، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً وأمكناً أن يهديه ويرشده فعل ذلك ، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وإذا كان قادراً على أن يولى في إمامة المسلمين الأفضل ولاءه ، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه . وإن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الأعم بكتاب الله وسنة نبيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله . فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة . فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأ » .

وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره ، كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم . وأما إذا ولى غيره بغير إذنه وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً ، وكان قد رد بدعة ببدعة .

حتى إن المصلي الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس في إعادته الصلاة وكرها أكثرهم ، حتى قال أحمد بن حنبل في رواية عبدوس : من أعادها فهو مبتدع . وهذا أظهر القولين ، لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف

أهل الفجور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة . ولهذا كان أصح قولي العلماء أن من صلى بحسب استطاعته أن لا يعيد حتى المتيمم لحشية البرد ومن عدم الماء والتراب إذا صلى بحسب حاله ، والمحجوس وذووا الأعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطعة لا يجب على أحد منهم أن يعيد الصلاة إذا صلى الأولى بحسب استطاعته .

وقد ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيمم لما فقدت عائشة عقدها ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة ، بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلاً بوجوبها لم يأمره بالقضاء ، فعمر وعمار لما أجسبا وعمر ولم يصل وعمار تمرغ كما تمرغ الدابة لم يأمرهما بالقضاء ، وأبو ذر لما كان يجنب ولا يصل لم يأمره بالقضاء ، والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة منكراً منعتها الصلاة والصوم لم يأمرها بالقضاء .

والذين أكلوا في رمضان حتى يتبين لأحدهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود لم يأمرهم بالقضاء ، وكانوا قد غلطوا في معنى الآية فظنوا أن قوله تعالى : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) هو الحبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما هو سواد الليل وبياض النهار » ولم يأمرهم بالقضاء ؛ والمسيء في صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات ، والذين صلوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت (بالأمر بالصلاة إلى الكعبة) وصاروا يصلون إلى الصخرة حتى بلغهم

النسخ لم يأمرهم بإعادة ماصلوا ، وإن كان هؤلاء أعذر من غيرهم لتسكهم
بشرع منسوخ .

وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه في حق العبيد
قبل البلاغ؟ على ثلاثة أقوال ، في مذهب أحمد وغيره . قيل يثبت وقيل لا يثبت ،
وقيل يثبت المبتدأ دون الناسخ . والصحيح ما دل عليه القرآن في قوله تعالى
(وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) وقوله (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ
الرُّسُلِ) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما أحد أحب إليه
العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » .

فالمأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر بل قد جعل الله
لكل شيء قدراً .

فصل

أجمع المسلمون على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن ذلك حق يجزم به المسلمون ويقطعون به ولا يرتابون ، وكل ما علمه المسلم وجزم به فهو يقطع به وإن كان الله قادراً على تغييره ، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه ، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء ، وإذا قال المسلم أنا أقطع بذلك فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره ، بل من قال إن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم وعلى تسيير الجبال وتبديل الأرض غير الأرض فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل .

والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبي عمرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا ذلك من عندهم ولم يكن هذا الشيخ ينكر هذا ، ولكن أصل هذا أنهم كانوا يستنون في الإيمان كما نقل ذلك عن السلف فيقول أحدهم : أنا مؤمن إن شاء الله ، ويستنون في أعمال البر ، فيقول أحدهم : صليت إن شاء الله . ومراد السلف من ذلك الاستثناء إما لكونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كما أمر الله ورسوله ، فيشك في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك ، أو للشك في العاقبة ، أو يستثنى لأن الأمور جميعها إنما تكون بمشيئة الله كقوله تعالى : (لَتَدْخُلَنَّ

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) مع أن الله علم بأنهم يدخلون لاشك في ذلك ،
أو لتلايزكي أحدهم نفسه .

وكان أولئك يمتنعون عن القطع في مثل هذه الأمور ، ثم جاء بعدهم قوم
جهال فكرهوا لفظ القطع في كل شيء ، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة ،
وكل من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه أو واحد من علماء
المسلمين أنه كره لفظ القطع في الأمور المجزوم بها فقد كذب عليه . وصار
الواحد من هؤلاء يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة فقد أقر بأمر عظيم في الدين ،
وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف
المسلمين ، ولا كان شيخهم أبو عمرو بن مرزوق ولا أصحابه في حياته ولا خيار
أصحابه بعد موته يمتنعون من هذا اللفظ مطلقاً ، بل إنما فعل هذا طائفة
من جهالهم .

كما أن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإن
تاب ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سب أصحابي ذنب لا يغفر »
وهذا الحديث كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروه أحد من أهل
العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة وهو مخالف للقرآن لأن الله قال
(إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) هذا في حق من لم يتب .
وقال في حق التائبين (قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْطُؤْا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ

اللَّهُ يَعْفُرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ) فثبت بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أن كل من تاب تاب الله عليه .

ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين وقال : هو ساحر أو شاعر أو مجنون أو معلم أو مفتر وتاب تاب الله عليه . وقد كان طائفة يسبون النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الحرب ثم أسلموا وحسن إسلامهم وقبل النبي صلى الله عليه وسلم منهم : منهم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وكان قد ارتد وكان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : أنا كنت أعلمه القرآن ، ثم تاب وأسلم وبايعه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك .

وإذا قيل : سب الصحابة حق لأدمي . قيل : المستحل لسبهم كالرافضي يعتقد ذلك ديناً ، كما يعتقد الكافر سب النبي صلى الله عليه وسلم ديناً . فإذا تاب وصار يحبهم ويثني عليهم ويدعو لهم محاً الله سيئاته بالحسنات . ومن ظلم إنساناً فقفذه أو اغتابه أو شتمه ثم تاب قبل الله توبته . لكن إن عرف المظلوم مكانه من أخذ حقه ، وإن قذفه أو اغتابه ولم يبلغه ففيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن أحمد : أحدهما أنه لا يعلمه أنى اغتبتك وقد قيل بل يحسن إليه في غيبته كما أساء إليه في غيبته . كما قال الحسن البصري : كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته . فإذا كان الرجل قد سب الصحابة أو غير الصحابة وتاب فإنه يحسن إليهم بالدعاء لهم والثناء عليهم بقدر

ما أساء إليهم والحسنات يذهبن السيئات . كما أن الكافر الذي كان يسب النبي
صلى الله عليه وسلم ويقول إنه كذاب إذا تاب ، وشهد أن محمداً رسول الله
الصادق المصدق ، وصار يحبه ويثني عليه ويصلى عليه : كانت حسناته ماحية
لسيئاته ، والله تعالى (يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا نَفَعَلُوا)
وقد قال تعالى (حَمَّ * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ
شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ) وصلى الله على محمد وصحبه وسلم .

سئل شيخ الإسلام

قدس الله روحه

هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا؟ فإن قيل بالجواز: فما وجهه؟ وقد فهمنا منه عليه السلام النهي عن الكلام في بعض المسائل.

وإذا قيل بالجواز: فهل يجب ذلك؟ وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه؟ وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع؟ وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع فهل يعذر في ذلك أو يكون مكلفاً به؟ وهل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحالة هذه أم لا؟

وإذا قيل بالوجوب: فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهلك - وقد كان عليه السلام حريصاً على هدى أمته؟ والله أعلم.

فأجاب : الحمد لله رب العالمين

(أما المسئلة الأولى) فقول السائل — هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ — سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاع المتبدعة الباطلة .

فإن المسائل التي هي من أصول الدين — التي تستحق أن تسمى أصول الدين — أعنى الدين الذي أرسل الله به رسوله ، وأنزل به كتابه : لا يجوز أن يقال : لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام ؛ بل هذا كلام متناقض في نفسه إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين ؛ وأنها بما يحتاج إليه الدين ، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين .

إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها فلم يبينها ، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة ، وكلا هذين باطل قطعاً . وهو من أعظم مطاعن المتناقضين في الدين ؛ وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول ، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم ، أو جاهل بهما جميعاً .

فإن جهله بالأول : يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه . وجهله بالثاني : يوجب أن يدخل في الحقائق المعقولة ما يسميه هو

وأشكاله عقليات ؛ وإنما هي جهليات . وجهله بالأمرين : يوجب أن يظن من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة ، وأن يظن عدم بيان الرسول لما ينبغي أن يعتقد في ذلك كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس : حذاقهم ؛ فضلا عن عامتهم .

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً كمسائل التوحيد ، والصفات ، والقدر ، والنبوة ، والمعاد . أو دلائل هذه المسائل .

(أما القسم الأول) فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته ، واعتقاده ، والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا للعذر . إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين ، وبينه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسول الذين بينوه وبلغوه . وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التي هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي نقلوها أيضا عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد ، وتمام الواجب ، والمستحب .

والحمد لله الذي بعث إلينا رسولا من أنفسنا يتلو علينا آياته ، ويزكينا ، ويعلمنا الكتاب والحكمة ؛ الذي أكمل لنا الدين ، وأتم علينا النعمة ، ورضى لنا الإسلام ديننا ؛ الذي أنزل الكتاب تفصيلا لكل شيء ، وهدى ورحمة وبشرى

للسلمين (مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصَدِّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) .

وإنما يظن عدم اشتغال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا في عقله ، وسمعه ، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا : (لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ) وإن كان ذلك كثيرا في كثير من المتفلسفة ، والمتكلمة وجهال أهل الحديث ، والمتفقهة ، والمتصوفة .

(وأما القسم الثاني) وهو دلائل هذه المسائل الأصولية « فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين ، والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق . فدلالته موقوفة على العلم بصدق الخبر ، ويجعلون ما بيني عليه صدق الخبر معقولات محضة . فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيما ؛ بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم : أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد ؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها — أهل العلم والإيمان — من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره .

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) فإن الأمثال المضروبة هي « الأقيسة العقلية » سواء كانت قياس شمولى ، أو قياس تمثيل . ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين وهو

القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية . وإن كان لفظ البرهان فى اللغة أعم من ذلك كما سُمى الله آيتى موسى برهانين .

ومما يوضح هذا أن العلم الإلهى لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلى يستوى فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولى تستوى أفراده ؛ فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثل شىء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها — ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة فى المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين بل تناقضت أدلتهم ، وغلب عليهم بعد التناهى الحيرة ، والاضطراب ؛ لما يرونه من فساد أدلتهم ، أو تكافئها .

ولكن يستعمل فى ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال تعالى : (وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) مثل أن نعلم أن كل كمال ثبت للممكن ، أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه : وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم فالواجب القديم أولى به . وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للخلق — المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه وربّه ومدبره — فهو أحق به منه . وأن كل نقص وعيب فى نفسه — وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شىء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات — فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى . وأنه أحق بالأمر الوجودية من كل موجود ، وأما الأمور العدمية فالممكن بها أحق ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد، ومن قبله، وبعده من أئمة أهل الإسلام وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير «أصول الدين» من مسائل التوحيد، والصفات، والمعاد، ونحو ذلك.

ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد؛ والعلم به تابع للعلم بإمكانه، فإن الممتع لا يجوز أن يكون بين سبحانه إمكانه أتم بيان؛ ولم يسلك في ذلك ما يسلكه «طوائف من أهل الكلام» حيث يثبتون الإمكان الخارجي بمجرد الإمكان الذهني، فيقولون: هذا ممكن لأنه لو قدر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال فإن الشأن في هذه المقدمة، فمن أين يعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال. والمحال هنا أعم من المحال لذاته أو لغيره، والإمكان الذهني حقيقته عدم العلم بالامتناع. وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي؛ بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع. ولا معلوم الإمكان الخارجي وهذا هو الإمكان الذهني.

فإنه سبحانه وتعالى لم يكتف في بيان إمكان المعاد بهذا. إذ يمكن أن يكون الشيء ممتعاً ولو لغيره وإن لم يعلم الذهن امتناعه؛ بخلاف الإمكان الخارجي. فإنه إذا علم بطل أن يكون ممتعاً. والإنسان يعلم الإمكان الخارجي: تارة بعلمه بوجود الشيء، وتارة بعلمه بوجود نظيره، وتارة بعلمه بوجود ما هو أبلغ منه فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولى بالإمكان منه.

ثم إنه إذا بين كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الرب عليه وإلا فمجرد العلم بإمكانه لا يكفي في إمكان وقوعه إن لم تعلم قدرة الرب على ذلك .

فبين سبحانه هذا كله بمثل قوله : (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُوراً)
وقوله (أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ) وقوله (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .

وقوله (لَخَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ) فإنه من المعلوم ببداية العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم والقدرة عليه أبلغ - وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك .

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى في مثل قوله : (وَهُوَ الَّذِي بَدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ) ولهذا قال بعد ذلك : (وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وقال : (إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ) الآية .

وكذلك ما ذكره في قوله (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُعْزِ الْعِظَمُ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) الآيات . فإن قوله تعالى : (مَنْ يُعْزِ الْعِظَمُ وَهِيَ رَمِيمٌ) قياس حذف إحدى مقدمتي لظهورها ، والأخرى سالبة كلية قرن معها دليلها ، وهو المثل المضروب الذي ذكره بقوله :

(وَصَرَبْنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ، قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ) وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي : أى لا أحد يحيي العظام وهى رميم . فإن كونها رميا يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة : المنافية للحياة التى مبنها على الحرارة والرطوبة ، ولتفرق أجزائها ، واختلاطها بغيرها ، ولنحو ذلك من الشبهات . والتقدير هذه العظام رميم ولا أحد يحيي العظام وهى رميم فلا أحد يحييها ولكن هذه السالبة كاذبة ومضمونها امتناع الاحياء .

وبين سبحانه إمكانية من وجوه بيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه ، فقال (يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) وقد أنشأها من التراب ، ثم قال : (وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ) ليعين علمه بما تفرق من الأجزاء واستحال .

ثم قال : (الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا) فين أنه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب ، وذلك أبلغ فى المنافاة لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليوسه ؛ فالرطوبة تقبل من الانفعال مالا تقبله اليوسه .

ثم قال : (أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) وهذه مقدمة معلومة بالبديهية - ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند المخاطب كما قال سبحانه (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) ثم بين قدرته العامة بقوله (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) .

وفي هذا الموضوع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه .

وكذلك ما استعمله سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما أضافوه إليه من الولادة سواء سموها حسية أو عقلية كما تزعمه النصارى من تولد الكلمة - التي جعلوها جوهر الابن - منه ، وكما تزعمه الفلاسفة الصابئون من تولد العقول العشرة ، والنفوس الفلكية التسعة : التي هم مضطربون فيها هل هي جواهر أو أعراض ؟ وقد يجعلون العقول بمنزلة الذكور ، والنفوس بمنزلة الإناث ، ويجعلون ذلك آباءهم ، وأمهاتهم ، وآلهتهم وأربابهم القريبة وعلهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة الإرادية الدالة على النفس المحركة ، لكن أكثرهم يجعلون النفس الفلكية عرضاً لا جوهرًا قائماً بنفسه وذلك شبيه بقول مشركي العرب وغيرهم : الذين جعلوا له بنين وبنات . قال تعالى (وَجَعَلُوا لِلَّهِ

شُرَكَاءَ الْجِنِّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ)
وقال تعالى (أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)

وكانوا يقولون الملائكة بنات الله كما يزعم هؤلاء : أن العقول ، أو العقول والنفوس « هي الملائكة » وهي متولدة عن الله فقال الله تعالى : (وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ

* يَنْوَرُونَ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)

إلى قوله (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَٰى
لَاجْرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ) وقال تعالى (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ
بِالْبَيْنِ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ
* أَوْ مَنْ يَنْشُرُوْنَ فِي الْحَيَاةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ
عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا وَخَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيَسْأَلُونَ) .
وقال تعالى (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُزَّىٰ) إلى قوله (أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ
ضَيِيضَةٌ) أى جائرة وغير ذلك فى القرآن .

فبين سبحانه أن الرب الخالق أولى بأن ينزهه عن الأمور الناقصة منكم فكيف
تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم ، وتستخفون من إضافته إليكم مع أنه
واقع لا محالة ، ولا تنزهونه عن ذلك ، وتفنونه عنه ، وهو أحق بنفى
المكروهات المنقصات منكم .

وكذلك قوله فى التوحيد (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
مِّنْ شُرَكَآءَ فِي مَارَزَقْتِكُمْ فَأَتَشْرَفِ فِيهِ سِوَاهُ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ) أى كيفية
بعضكم بعضا كما فى قوله (ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُّوْلَآءَ تَقْتُلُوْنَ أَنفُسَكُمْ) وفى قوله (لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ
ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا) وفى قوله (وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ) وفى قوله
(فَتَوَبُّوْا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ) وفى قوله (وَلَا تَخْرُجُوا أَنفُسَكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ) الى
قوله (ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُّوْلَآءَ تَقْتُلُوْنَ أَنفُسَكُمْ) فان المراد فى هذا كله من نوع واحد . فبين
سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فيما له حتى يخاف مملوكه كما يخاف نظيره ،

بل تمتنعون أن يكون المملوك لكم نظيراً ، فكيف ترضون لى أن تجعلوا ما هو مخلوق ومملوكى شريكاً لى : يدعى ويعبد — كما أدعى وأعبد — كما كانوا يقولون فى تلييتهم لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك — وهذا باب واسع عظيم جداً ليس هذا موضعه .

وإنما الغرض التنبيه على أن فى القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل : التى تستحق أن تكون أصول الدين .

وأما ما يدخله بعض الناس فى هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين ؛ وإن أدخله فيه مثل « المسائل » ، والدلائل ، الفاسدة : مثل نفي الصفات ، والقدر ، ونحو ذلك من المسائل .

ومثل « الاستدلال » على حدوث العالم بحدوث « الأعراض » التى هى صفات الأجسام القائمة بها : إما الأكوان ، وإما غيرها ، وتقرير المقدمات التى يحتاج إليها هذا الدليل : من إثبات « الأعراض » التى هى الصفات أولاً ، أو إثبات « بعضها » كالأكوان التى هى الحركة ، والسكون ، والاجتماع ، والافتراق ، « وإثبات حدوثها » ثانياً بإبطال ظهورها بعد الكون وإبطال انتقالها من محل إلى محل — ثم إثبات « امتناع خلو الجسم » ثالثاً ؛ إما عن كل جنس من أجناس الأعراض : بإثبات أن الجسم قابل لها ، وأن القابل للشيء لا يخلو عنه ، وعن ضده ؛ وإما عن الأكوان — وإثبات « امتناع حوادث لا أول لها » رابعاً ، وهو مبنى على مقدمتين :

(إحداهما): أن الجسم لا يخلو عن « الأعراض » التي هي الصفات
(والثانية) أن ما لا يخلو عن « الصفات » التي هي الأعراض فهو محدث لأن
الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة ، وقد يفرضون ذلك في
بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان ، وما لا يخلو عن جنس الحوادث
فهو حادث لا تمتاع حوادث لا تنهاى .

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس
بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه ولهذا قد اعترف حذاق « أهل الكلام »
كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ، ولا سلف الأمة وأئمتها ،
وذكروا أنها محرمة عندهم . بل المحققون على أنها طريقة باطلة ، وأن مقدماتها
فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقاً . ولهذا تجد من اعتمد عليها في
أصول دينه فأحد الأمرين له لازم ؛ إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين
أدلة القائلين بقدوم العالم فتكافأ عنده الأدلة ، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة .
كما هو حال طوائف منهم .

وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل . كما التزم
جهنم لأجلها فناء الجنة والنار ، والتزم أبو الهذيل لأجلها انقطاع حركات أهل
الجنة . والتزم قوم لأجلها - كالأشعري وغيره - أن الماء والهواء والنار له طعم ولون
وريح ونحو ذلك . والتزم قوم لأجلها ، وأجل غيرها : أن جميع « الأعراض »
كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال لأنهم احتاجوا إلى جواب النقص

الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتهما. فقالوا: صفات «الأجسام» أعراض أى أنها تعرض وتزول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فإنها باقية . وأما جمهور عقلاء بنى آدم فقالوا: هذه مخالفة للمعلوم بالحس .

والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفي صفات الرب مطلقاً ، أو نفي بعضها لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده . والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وهو أيضاً فى غاية الفساد والضلال . ولهذا التزموا القول بخلق القرآن ، وإنكار رؤية الله فى الآخرة ، وعلوه على عرشه . إلى أمثال ذلك من اللوازم التى التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التى جعلها المعتزلة ، ومن اتبعهم أصل دينهم

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين ؛ ولكن ليست فى الحقيقة من أصول الدين الذى شرعه الله لعباده .

وأما الدين الذى قال الله فيه (**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ**) فذاك له أصول وفروع بحسبه .

وإذا عرف أن مسمى أصول الدين فى عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإبهام — لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات — تبين أن الذى هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن

الرسول . وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستزمنة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما أن لازم الحق حق .

وهذا التقسيم ينبه أيضاً على مراد السلف والأئمة بدم الكلام وأهله : إذ ذلك يتناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة . فأما من قال الحق الذى أذن الله فيه حكماً ودليلاً فهو من أهل العلم والإيمان . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه - إذا احتج إلى ذلك وكانت المعانى صحيحة - كمخاطبة العجم : من الروم ، والفرس ، والترك بلغتهم وعرفهم ، فإن هذا جائز حسن للحاجة .

وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأُم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة ، لأن أباهما كان من المهاجرين إليها فقال لها - « يا أم خالد هذا سنا » والسنا بلسان الحبشة الحسن . لأنها كانت من أهل هذه اللغة . وكذلك يُترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة ، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم ، وكلامهم بلغتهم . ويترجمها بالعربية . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ له ، ويكتب له ذلك حيث لم يأمن من اليهود عليه .

فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة
كلفظ « الجواهر » و « العرض » و « الجسم » وغير ذلك ؛ بل لأن المعاني التي
يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب
النهي عنه لاشتغال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات . كما قال الإمام
أحمد في وصفه لأهل البدع فقال : هم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ،
متفقون على مخالفة الكتاب ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على
جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه .

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات ، ووزنت بالكتاب
والسنة : بحيث يثبت الحق الذي أثبتته الكتاب والسنة ، وينفي الباطل الذي نفاه
الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق ؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم
بهذه الألفاظ : نفيًا وإثباتًا : في الوسائل والمسائل ؛ من غير بيان التفصيل
والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم . وهذا من مشارات الشبهة .

فإنه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة
والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين : أنه علق بمسمى لفظ « الجواهر »
« والجسم » « والتحيز » « والعرض » ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين ؛
لا الدلائل ولا المسائل ؛ والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها . تارة
لاختلاف الوضع . وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ كمن يقول
« الجسم » هو المؤلف ، ثم يتنازعون هل هو الجواهر الواحد بشرط تأليفه ؟

أوالجوهرا ن فصاعدا؟ أو السنة؟ أو الثمانية؟ أو غير ذلك؟ ومن يقول هو الذى يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه ، وأنه مركب من المادة والصورة ، ومن يقول هو الموجود ، أو الموجود القائم بنفسه ؛ وأن الموجود لا يكون إلا كذلك .

والسلف والأئمة — الذين ذموا وبدعوا الكلام فى الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعانى التى يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ فى أصول الدين : فى دلائله ، وفى مسأله : نفا وإثباتا .

فأما إذا عرف المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة ، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ : ليتبين ما وافق الحق من معانى هؤلاء ، وما خالفه . فهذا عظيم المنفعة ، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اختلفُوا فِيهِ) وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعانى التى يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم . وذلك يحتاج إلى معرفة معانى الكتاب والسنة . ومعرفة معانى هؤلاء بألفاظهم . ثم اعتبار هذه المعانى بهذه المعانى ليظهر الموافق والمخالف .

وأما قول السائل فإن قيل بالجواز : فما وجهه ، وقد فهمنا منه عليه السلام النهى عن الكلام فى بعض المسائل ؟ فيقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل فى جواب السؤال ، وأن ما هو فى الحقيقة أصول الدين الذى بعث الله به رسوله

فلا يجوز أن ينهى عنها بحال ، بخلاف ما سمي أصول الدين وليس هو أصولاً في الحقيقة . لا دلائل ولا مسائل . أو هو أصول لدين لم يشرعه الله بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله .

وأما ما ذكره السائل من نفيه فالذي جاء به الكتاب والسنة النهى عن أمور .

منها القول على الله بلا علم ، كقوله (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْإِنْتِمَ وَالْبَغْيَ بغيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ) وقوله (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) .

ومنها أن يقال عليه غير الحق كقوله (أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) وقوله (لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) ومنها الجدل بغير علم كقوله (هَاتِنْتُمْ هَؤُلَاءِ حُجَجَكُمْ فِيمَا كُفِرْتُمْ بِهِ وَعَلِمْتُمْ أَنَّمَا تُجَادُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ) . ومنها الجدل في الحق بعد ظهوره كقوله (يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ) .

ومنها الجدل بالباطل كقوله (وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ) . ومنها الجدل في آياته كقوله (مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا) وقوله (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغيرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كُفْرًا مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا) وقوله (إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ) وقوله (وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا هُمْ مِنْ حَيْصٍ) ونحو ذلك قوله (وَالَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ)

لَهُمْ جَنَّاتٌ دَاخِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ) وقوله (وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ)
وقوله (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ) .

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف كقوله :

(وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) إلى قوله (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا
وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ
وُجُوهٌ) . قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود
وجوه أهل البدعة والفرقة ، وقال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ
مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وقال تعالى : (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ
النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تُبَدِّلْ لِحَقِّ اللَّهِ) إلى قوله (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ
الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا) .

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله (وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا
جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَيِّنَاتٍ مِنْهُمْ) وفي مثل قوله (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ
رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ) وفي مثل قوله (وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ
بَعِيدٍ) .

وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم توافق كتاب الله كالحديث
المشهور عنه الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو وسأته معروف
في مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه — وهم يتناظرون في القدر — ورجل يقول: ألم يقل الله: كذا، ورجل يقول: ألم يقل الله: كذا فكأنما فقيء في وجهه حب الرمان فقال أ بهذا أمرتم إنما هلك من كان قبلكم بهذا : ضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله ليصدق بعضه بعضاً ، لا ليكذب بعضه بعضاً انظروا ما أمرتم به فافعلوه ، وما نهيتم عنه فاجتنبوه ، هذا الحديث أو نحوه .

وكذلك قوله : « المراء في القرآن كفر » وكذلك ما أخرجاه في الصحيحين

عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قوله : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم » .

وأما أن يكون الكتاب أو السنة نهى عن معرفة المسائل التي يدخل فيما يستحق أن يكون من أصول دين الله فهذا لا يكون اللهم إلا أن نهى عن بعض ذلك في بعض الأحوال مثل مخاطبة شخص بما يعجز عنه فهمه فيفضل . كقول عبد الله بن مسعود « ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم » وكقول علي رضي الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله » . أو مثل قول حق يستلزم فسادا

أعظم من تركه فيدخل في قوله صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » رواه مسلم .

وأما قول السائل إذا قيل بالجواز فهل يجب ؟ وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه .

فيقال : لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عاماً بجملاً ، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله ، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه ، وعلم الكتاب ، والحكمة ، وحفظ الذكر ، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن ، ونحو ذلك — مما أوجبه الله على المؤمنين — فهو واجب على الكفاية منهم .

وأما ما يجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم ، ومعرفةهم ، وحاجتهم وما أمر به أعيانهم فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم ، أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتى ، والمحدث ، والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك .

وأما قوله هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد

من الوصول إلى القطع؟ فيقال: الصواب في ذلك التفصيل، فإنه وإن كان طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التي قد يسمونها مسائل الأصول يجب القطع فيها جميعها، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد. فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه: خطأ مخالف للكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها.

ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه فإنهم كثيراً ما يحتجون فيها بالأدلة التي يزعمونها قطعيات، وتكون في الحقيقة من الأغلوطات فضلاً عن أن تكون من الظنيات؛ حتى إن الشخص الواحد منهم كثيراً ما يقطع بصحة حجة في موضع، ويقطع بباطلها في موضع آخر، بل منهم من غاية كلامه كذلك؛ وحتى قد يدعى كل من المتناظرين العلم الضروري بنقيض ما ادعاه الآخر.

وأما التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجه الله من ذلك، كقوله (**أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ**) وقوله (**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ**) وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به .

وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد كقوله (**فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**) وقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجاه في الصحيحين .

فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة — من هذه المسائل الدقيقة — قديكون عند كثير من الناس مشتبهاً لا يقدر فيه على دليل يفيد اليقين ؛ لا شرعى ، ولا غيره لم يجب على مثل هذا فى ذلك ما لا يقدر عليه ، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوى غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين ؛ بل ذلك هو الذى يقدر عليه . لا سيما إذا كان مطابقاً للحق . فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه .

لكن ينبغى أن يعرف أن عامة من ضل فى هذا الباب ، أو عجز فيه عن معرفة الحق : فإنما هو لتفريطه فى اتباع ما جاء به الرسول ، وترك النظر ، والاستدلال الموصل إلى معرفته ، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا . كما قال تعالى : (فَأَمَّا يَا نِينَكَكُمْ مَنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى) قال ابن عباس تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة ثم قرأ هذه الآية .

وكما فى الحديث الذى رواه الترمذى وغيره عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «ستكون فتن قلت فما المخرج منها يارسول الله قال كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله ، وهو جبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به

الألسن ولا تنقضى عجائبه ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تشبع منه العلماء وفي رواية ولا تختلف به الآراء وهو الذى لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : (إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ) من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم . قال تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) وقال تعالى : (الْمَص * كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ) إلى قوله : (اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) وقال تعالى : (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً فَمَن أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ بَيِّنَاتٍ لِّلَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجَرَى الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنَّا إِنِنَّا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ) .

فذكر سبحانه أنه سيجزى الصادق عن آياته مطلقاً — سواء كان مكذبا أو لم يكن — سوء العذاب بما كانوا يصدفون : بين ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر . سواء اعتقد كذبه ، أو استكبر عن الإيمان به ، أو أعرض عنه اتباعا لما يهواه ، أو ارتاب فيما جاء به فكل مكذب بما جاء به فهو كافر . وقد يكون كافرا من لا يكذبه إذا لم يؤمن به .

ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله وإن كان له نظر ، وجدل ، واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك وجعل

ذلك من نعوت الكفار والمنافقين قال تعالى : (وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَابْصَرًا وَأَفْئِدَةً
فَمَا آغَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا ابْصَرُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ
وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) وقال تعالى : (فَلَمَّا جَاءَ تَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ
فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا
قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا
رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ) وقال تعالى :
(الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كِبْرُ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ
ءَامَنُوا) . وقال تعالى : (إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّاكِبِرٌ مَّا هُمْ بِبَلِغِيهِ فَاستَعِذْ بِاللَّهِ)
والسلطان هو الحجة المنزلة من عند الله كما قال تعالى : (أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا
فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ) وقال تعالى (أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ
إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) وقال تعالى : (إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا
مِنْ سُلْطَانٍ) .

وقد طالب سبحانه من اتخذ ديناً بقوله (أَتَتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ
أَشْرَوْا مِنْ عِندِي) .

فالكاتب الكتاب ، والأثارة كما قال من قال من السلف : هي الرواية ،
والإسناد . وقالوا : هي الخط أيضاً . إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط ،
وذلك لأن الأثارة من الأثر ؛ فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد
ويقيد بالخط فيكون كل ذلك من آثاره .

وقال تعالى في نعت المنافقين : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا
أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا
بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ
اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ
مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا
* أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي
أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) .

وفي هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير
الكتاب والسنة ، وعلى نفاقه ، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة
الشرعية وبين ما يسميه هو « عقليات » من الأمور المأخوذة عن بعض
الطراغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار .

فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلا ،
أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها ، أو لاتباع هواه بغير هدى
من الله : فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ؛ بخلاف المجتهد في طاعة
الله ورسوله باطنا وظاهراً الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله ؛
فهذا مغفور له خطؤه . كما قال تعالى : (ءَأَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ
وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ - لَأَنْفِرُقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ)
إلى قوله : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) . وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال قد فعلت ، وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطى ذلك .

فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا .

وأما قول السائل هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق - والحال هذه - فيقال : هذه العبارة وإن كثر تنازع الناس فيها نفيًا وإثباتًا فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان :

(أحدهما) ما اتفق الناس على جوازه ، ووقوعه ، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق .

(والثاني) ما اتفقوا على أنه لا يطاق ؛ لكن تنازعوا في جواز الأمر به ، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه . فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يطاق ، وتنازعوا في وقوع الأمر به ؛ فليس كذلك .

(فالنوع الأول) كتنازع المتكلمين من مثبتة القدر ونفاته في « استطاعة العبد ، وهي قدرته ، وطاقته . هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله ، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل أو يجب أن تكون معه وإن كانت متقدمة عليه . ؟ فن قال بالأول لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه

إذا لم يكن عنده قدرة إلا مع الفعل . ولهذا كان الصواب الذى عليه محققو المتكلمين ، وأهل الفقه ، والحديث ، والتصوف ، وغيرهم ما دل عليه القرآن ، وهو أن « الاستطاعة » التى هى مناط الأمر والنهى وهى المصححة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل . وأما « الاستطاعة » التى يجب معها وجود الفعل فهى مقارنة له .

« فالأولى » كقوله (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) . وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » ومعلوم أن الحج والصلاة تجب على المستطيع سواء فعل ، أو لم يفعل . فعلم أن هذه الاستطاعة لا تجب أن تكون مع الفعل .

« والثانية » كقوله تعالى : (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ) . وقوله تعالى : (وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا * الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنِ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) على قول من يفسر الاستطاعة بهذه ، وأما على تفسير السلف والجمهور ، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم . فنفسهم لا تستطيع إرادته ؛ وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة ، واتباعها : فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه « الاستطاعة » هى المقارنة للفعل الموجبة له .

وأما « الأولى » فلولا وجودها لم يثبت التكليف بقوله : (فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وأمثال ذلك ، فهؤلاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين إذا لم يستطيعوا سماع ما أنزل إلى الرسول فهم من هذا القسم .

وكذلك أيضاً تنازعهم في « المأمور به » الذى علم الله أنه لا يكون أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون . فمن الناس من يقول إن هذا غير مقدور عليه .

كما أن غالبية القدرية يمنعون أن يتقدم علم الله ، وخبره ، وكتابه بأنه لا يكون . وذلك لاتفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكناً ، ولا مقدوراً عليه . وقد خالفهم في ذلك جمهور الناس . وقالوا : هذا منقوض عليهم بقدرة الله تعالى وقالوا إن الله يعمله على ما هو عليه فيعلمه بقدرة الله تعالى ، ولا واقع ، ولا كائن : لعدم إرادة العبد له ، أو لبغضه إياه ، ونحو ذلك ، لا لعجزه عنه ، وهذا النزاع يزول بتنويع القدرة عليه كما تقدم ، فإنه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل ، وإن كان مقدوراً « القدرة المصححة للفعل » التى هى مناط الأمر والنهى .

(وأما النوع الثانى) فكاتفاهم على أن العاجز عن الفعل لا يطيقه كما لا يطيق الأعمى ، والأقطع والزمن نقط المصحف وكتابه والطيران ، فمثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع فى الشريعة .

وإنما تنازعوا في جواز الأمر به عقلا ، حتى نازع بعضهم في « الممتنع لذاته » كالجمع بين الضدين والنقيضين هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد في الشريعة ؟ ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة - كمن يزعم أن أبا لهب كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن - فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف . بل إذا قدر أنه أخبر بصليبه النار - المستلزم لموته على الكفر - وأنه أسمع هذا الخطاب : ففي هذا الحال انقطع تكليفه ، ولم ينفعه الإيمان حينئذ كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب قال تعالى : (فَتَرَىٰ كَيْفَ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا) وقال تعالى : (ءَالَّذِينَ وَقَدَّ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ) .

والمقصود هنا التنبيه على أن النزاع في هذا الأصل يتنوع تارة إلى الفعل المأمور به وتارة إلى جواز الأمر . ومن هنا شبه من شبه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحداً وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقاً : لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة المسلمين من باب ما لا يطاق . والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي ؛ وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .

ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزماً لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه ، وقاس أحد النوعين بالآخر . وذلك من « الأقيسة » التي اتفق المسلمون ؛ بل وسائر أهل الملل ؛ بل وسائر العقلاء على بطلانها - فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال - كقوله إن القدرة مع الفعل أو أن الله

علم أنه لا يفعل - على العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلا ودينا وذلك من مشاركات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية ، وإذا عرف هذا فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام . كإطلاق القول : بأن الناس مجبورون على أفعالهم ، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك ، واذم من يطلقه ؛ وإن قصد به الرد على « القدرية » الذين لا يقرون بأن الله خالق أفعال العباد ، ولا بأنه شاء الكائنات . وقالوا هذا رذبة بدعة بيدعة ، وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل ؛ ولولا أن هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم في ذلك ما يبين ردهم لذلك .

وأما إذا فصل مقصود القائل ، وبين بالعبارة التي لا يشتهب فيها الحق بالباطل : ما هو الحق ، وميز بين الحق والباطل : كان هذا من الفرقان ، وخرج المبين حينئذ مما ذم به أمثال هؤلاء الذين وصفتهم الأئمة بأنهم مختلفون في كتاب الله مخالفون لكتاب الله متفقون على ترك كتاب الله ، وأنهم يتكلمون بالمشابهة من الكلام ، ويحرفون الكلم عن مواضعه ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم .

ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة في مسمى القدرية المذمومين لخوضهم في القدر بالباطل إذ هذا جماع المعنى الذي ذمت به القدرية ، ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال في « كتاب السنة » فقال : (الرد على القدرية ، وقولهم إن الله

أجبر العباد على المعاصي). ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد قال : سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر ؛ فقال الزبيدي : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، ولكن يقضى ويقدر ، ويخلق ويَجبل عبده على ما أحب . وقال الأوزاعي : ما أعرف للجبر أصلاً في القرآن ولا في السنة ؛ فأهاب أن أقول ذلك ؛ ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل ، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعي من أهل الجماعة والتصديق .

فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة .

أما « الزبيدي » فمحمد بن الوليد صاحب الزهري فإنه قال : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، فنفي الجبر ، وذلك لأن الجبر المعروف في اللغة هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه . كما تقول الفقهاء في « باب النكاح » هل تجبر المرأة على النكاح أو لا تجبر ؛ وإذا عضلها الولي ماذا تصنع ؛ فيعنون يجبرها إنكاحها بدون رضاها واختيارها ، ويعنون بعضلها منعها مما ترضاه وتختاره . فقال : الله أعظم من أن يجبر أو يعضل ؛ لأن الله سبحانه قادر على أن يجعل العبد محباً راضياً لما يفعله ، ومبغضاً وكارهاً لما يتركه . كما هو الواقع ، فلا يكون العبد مجبوراً على ما يختاره ويرضاه ويريده وهي : « أفعاله

الاختيارية ، ولا يكون معضولا عما يتركه فيغضه ويكرهه ولا يريد به وهي « ترکه الاختيارية » .

وأما « الأوزاعي » فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ ، وإن عني به هذا المعنى حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة : فيفيض إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل . وذلك لا يسوغ . وإن قيل : إنه أريد به معنى صحيح .

قال الخلال : أبنا المروزي قال سمعت بعض المشيخة يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : أنكر سفيان الثوري الجبر ، وقال : الله تعالى جبل العباد . قال المروزي : أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس - يعني قوله الذي في صحيح مسلم - « إن فيك لخلقين يحبهما الله الحلم والأناة . فقال : أخلقين تخلقت بهما ، أم خلقين جبلت عليهما . فقال : « بل خلقين جبلت عليهما » فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله تعالى . ولهذا احتج البخاري وغيره على خلق الأفعال بقوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَامَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَامَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا) فأخبر تعالى أنه خلق الإنسان على هذه الصفة .

وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي . لأن الزبيدي نفي الجبر ، والأوزاعي منع إطلاقه إذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحا ففيه قد يقتضى نفي الحق والباطل ، كما ذكر الخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ، فقال : ثنا

محمد بن بكرثنا أبو معشر حدثنا يعلى عن محمد بن كعب أنه قال إنما سمي الجبار لأنه يجبر الخلق على ما أراد . فإذا امتنع من إطلاق اللفظ المجمل المحتمل المشتبه زال المحذور، وكان أحسن من نفيه وإن كان ظاهرا في المحتمل المعنى الفاسد خشية أن يظن أنه ينفي المعنيين جميعاً .

وهكذا يقال في نفي الطاقة على المأمور : فإن إثبات الجبر في المحذور نظير سلب الطاقة في المأمور . وهكذا كان يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة : قال الخلال : أنبأنا الميموني قال سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يناظر خالد بن خدّاش يعني في القدر - فذكروا رجلا فقال أبو عبد الله : إنما أكره من هذا أن يقول أجبر الله . وقال أنبأنا المروزي قلت لأبي عبد الله رجل يقول إن الله أجبر العباد : فقال هكذا لا تقل . وانكر هذا ، وقال يضل من يشاء ويهدى من يشاء .

وقال أنبأنا المروزي قال كتب إلى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف العكبري وقال إنه تنزه عن ميراث أبيه ، فقال رجل قدرى : إن الله لم يجبر العباد على المعاصي فرد عليه أحمد بن رجاء فقال : إن الله جبر العباد على ما أراد أراد بذلك إثبات القدر ، فوضع أحمد بن علي كتابا: يحتج فيه ، فأدخلته على أبي عبد الله ، فأخبرته بالقصة فقال : ويضع كتابا وأنكر عليهما جميعا : علي ابن رجاء حين قال جبر العباد ، وعلى القدرى الذى قال لم يجبر ، وأنكر على أحمد بن علي في وضعه الكتاب واحتجاجه ، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب ، وقال

لى : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال جبر العباد . فقلت لأبى عبد الله
فما الجواب فى هذه المسئلة ؟ قال يضل الله من يشاء ، ويهدى من يشاء .

قال المروذى فى هذه المسئلة ؟ إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذى قال لم
يجبر ، وعلى من رد عليه جبر فقال أبو عبد الله : كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا
فى جوابها ، وقال : يستغفر ربه الذى رد عليهم بمحدثه ، وأنكر على من رد
بشئ من جنس الكلام ؛ إذا لم يكن له فيها إمام مقدم . قال المروذى فما كان
بأسرع من أن قدم أحمد بن على من عكبر ومعه مشيخة ، وكتاب من أهل عكبر
فأدخلت أحمد بن على على أبى عبد الله . فقال : يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب
ادفعه إلى أبى بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله عز وجل
فقال : أبو عبد الله لى : ينبغى أن تقبلوا منه فرجعوا إليه .

وقد بسطنا الكلام فى هذا المقام فى غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل
الفاسد الذى ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذى يسمونه جبراً ينافى
الأمر والنهى . حتى جعله القدرية منافياً للأمر والنهى مطلقاً .

وجعله طائفة من الجبرية منافياً لحسن الفعل وقبحه ، وجعلوا ذلك بما
اعتمدوه فى نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل ؛ ومن المعلوم
أنه لا ينافى ذلك . إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائماً للفاعل ونافعاله ،
وكونه منافياً للفاعل وضاراً له .

سئل شيخ الإسلام

أبو العباس بن تيمية رحمه الله تعالى :-

ما الذي يجب على المكلف اعتقاده؟ وما الذي يجب عليه علمه؟ وما هو العلم المرغوب فيه؟ وما هو اليقين؟ وكيف يحصل؟ وما العلم بالله؟

فأجاب :-

الحمد لله رب العالمين ، أما قوله : ما الذي يجب على المكلف اعتقاده ، فهذا فيه إجمال وتفصيل .

أما الإجمال فإنه يجب على المكلف أن يؤمن بالله ورسوله ، ويقر بجميع ما جاء به الرسول : من أمر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وما أمر به الرسول ونهى ؛ بحيث يقر بجميع ما أخبر به وما أمر به . فلا بد من تصديقه فيما أخبر ؛ والانقياد له فيما أمر .

وأما التفصيل فعلى كل مكلف أن يقر بما ثبت عنده ؛ من أن الرسول أخبر به وأمر به ، وأما ما أخبر به الرسول ولم يبلغه أنه أخبر به ؛ ولم يمكنه العلم بذلك ؛ فهو لا يعاقب على ترك الإقرار به مفصلا ، وهو داخل في إقراره

بالمجمل العام ، ثم إن قال خلاف ذلك متأولاً كان مخطئاً يغفر له خطؤه؛ إذا لم يحصل منه تفریط ولا عدوان ، ولهذا يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة ، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك ما لا يجب على من نشأ بدار جهل . وأما ما علم ثبوته بمجرد القياس العقلي دون الرسالة ؛ فهذا لا يعاقب إن لم يعتقد .

وأما قول طائفة من أهل الكلام : إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها ؛ ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع ؛ فإنهم تارة ينفونه ، وتارة يتأولونه ، أو يفوضون معناه ، وتارة يثبتونه ، لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقاً بالصفات العقلية ، فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها ، إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي ثبتت بالرسالة ؛ وبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر ؛ لا بمجرد الأدلة العقلية .

وأما قوله : ما الذي يجب عليه علمه ؟ فهذا أيضاً يتنوع ، فإنه يجب على كل مكلف أن يعلم ما أمر الله به ، فيعلم ما أمر بالإيمان به ؟ وما أمر بعلمه ؛ بحيث لو كان له ما تجب فيه الزكاة لوجب عليه تعلم علم الزكاة ، ولو كان له ما يجب به لوجب عليه تعلم علم الحج ، وكذلك أمثال ذلك ! .

ويجب على عموم الأمة علم جميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، بحيث لا يضيع من العلم الذي بلغه النبي صلى الله عليه وسلم أمته شيء ، وهو ما دل

عليه الكتاب والسنة ، لكن القدر الزائد على ما يحتاج إليه المعين فرض على الكفاية : إذا قامت به طائفة سقط عن الباقي .

وأما « العلم المرغب فيه جملة » فهو العلم الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم أمته لكن يرغب كل شخص في العلم الذي هو إليه أحوج ؛ وهو له أنفع ، وهذا يتنوع ؛ فرغبة عموم الناس في معرفة الواجبات والمستحبات من الأعمال والوعد والوعيد أنفع لهم . وكل شخص منهم يرغب في كل ما يحتاج إليه من ذلك ، ومن وقعت في قلبه شبهة فقد تكون رغبته في عمل ينافيها أنفع من غير ذلك .

وأما « اليقين » فهو طمأنينة القلب ؛ واستقرار العلم فيه ، وهو [معنى] ما يقولون : « ما يقن » إذا استقر عن الحركة . وضد اليقين الريب . وهو نوع من الحركة والاضطراب ، يقال : رابى يريبنى ، ومنه في الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بظبي حاقف ، فقال : لا يريبه أحد .

ثم اليقين ينتظم منه أمران : علم القلب . وعمل القلب . فإن العبد قد يعلم علماً جازماً بأمر ؛ ومع هذا فيكون في قلبه حركة واختلاج من العمل الذي يقتضيه ذلك العلم ، كعلم العبد أن الله رب كل شيء ومليكه ؛ ولا خالق غيره ؛ وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ؛ فهذا قد تصحبه الطمأنينة إلى الله والتوكل عليه ، وقد لا يصحبه العمل بذلك ؛ إما لغفلة القلب عن هذا العلم ، والغفلة هي ضد العلم التام وإن لم تكن ضد الأصل العلم ، وإما للخواطر التي تسنح في القلب من الالتفات إلى الأسباب ، وإما لغير ذلك .

وفي الحديث المشهور الذي رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سلوا الله اليقين والعافية ، فما أعطى أحد بعد اليقين شيئاً خيراً من العافية ، فسلوهما الله » فأهل اليقين إذا ابتلوا ثبتوا ؛ بخلاف غيرهم فإن الإبتلاء قد يذهب إيمانهم أو ينقصه . قال تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِهَا الْمَاصِبُونَ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) ألا ترى إلى قوله تعالى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) . فهذه حال هؤلاء .

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ يَمَاتِعْمَلُونَ بَصِيرًا) ، إلى قوله : (هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا * وَإِذْ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا) ١ . وقال تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا أَحْسَبَ النَّارِ إِلَّا الْمَلَائِكَةَ وَمَا جَعَلْنَا عَدُوَّهُمْ إِلَّا الْفِتْنَةَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) الآيتين .

وأما كيف يحصل اليقين فبثلاثة أشياء :

أحدها : تدبر القرآن .

والثاني : تدبر الآيات التي يحدتها الله في الأنفس والآفاق التي تبين

أنه حق .

والثالث : العمل بموجب العلم ، قال تعالى : (سَتْرِيهِمْ أَيَّتَنَّا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمُ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) ، والضمير عائد على القرآن . كما قال تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقِ بَعِيدٍ * سَتْرِيهِمْ أَيَّتَنَّا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمُ أَنَّهُ الْحَقُّ) الآية .

وأما قول طائفة من المتفلسفة ومن تبعهم من المتكلمة والمنصوفة : أن الضمير عائد إلى الله ؛ وأن المراد ذكر طريق معرفته بالاستدلال بالعقل ؛ فتنسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة ، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

فبين سبحانه أنه يرى الآيات المشهودة ليين صدق الآيات المسموعة ، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية ، لأنه سبحانه لم يدل عباده بالقرآن بمجرد الخبر — كما يظنه طوائف من أهل الكلام يظنون أن دلالة القرآن إنما هو بطريق الخبر ، والخبر موقوف على العلم بصدق الخبر الذي هو الرسول ، والعلم بصدقه موقوف على إثبات الصانع ؛ والعلم بما يجب ويجوز ويمتنع عليه ؛ والعلم بجواز بعثة الرسل ؛ والعلم بالآيات الدالة على صدقهم ، ويسمون هذه الأصول العقلية . لأن السمع عندهم موقوف عليها ، وهذا غلط عظيم ، وهو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع .

فإن الله سبحانه بين في كتابه كل ما يحتاج إليه في أصول الدين ، قرره

التوحيد، والنبوّة، والمعاد بالبراهين التي لا ينتهي إلى تحقيقها نظر، خلاف المتكلمين^(١) من المسلمين والفلاسفة وأتباعهم، واحتج فيه بالأمثال الصمدية؛ التي هي المقاييس العقلية المفيدة لليقين، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضوع.

وأما الآيات المشهودة فإن ما يشهد، وما يعلم بالتواتر: من عقوبات مكذبي الرسل ومن عصاهم، ومن نصر الرسل وأتباعهم على الوجه الذي وقع، وما علم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته وجعل العاقبة له، وانتقامه من أهل معصيته وجعل الدائرة عليهم: فيه عبرة تبين أمره ونهيه؛ ووعدده ووعيدته؛ وغير ذلك، بما يوافق القرآن.

ولهذا قال تعالى: (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَّتُمْ أَنْ يَمُخْرَجُوا) إلى قوله: (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ).

فهذا بين الاعتبار في أصول الدين، وإن كان قد تناول الاعتبار في فروعها وكذلك قوله: (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِئَةً أُخْرَى كَافِرَةٌ) إلى قوله: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ).

وأما العمل؛ فإن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره ومخالفته تضعفه؛ بل قد تذهبه، قال الله تعالى: (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) ، وقال تعالى: (وَنَقَلْنَا أَفْسِدْتَهُمْ وَأَبْصَرْتَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ) ، وقال تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [خلافاً للمتكلمين] .

فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا (الآيات). وقال : (قَدْ جَاءَكُمْ
 مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ
 السَّلَامِ) الآية . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ
 كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ) الآية .

وأما العلم فيراد به في الأصل نوعان :

أحدهما : العلم به نفسه ؛ وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام
 وما دلت عليه أسماؤه الحسنى . وهذا العلم إذا رسخ في القلب أوجب خشية الله
 لا محالة ، فإنه لا بد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته ؛ ويعاقب على معصيته ؛ كما
 شهد به القرآن والعيان ، وهذا معنى قول أبي حبان التيمي - أحد أتباع التابعين -
 العلماء ثلاثة :

عالم بالله ليس عالماً بأمر الله . وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله . وعالم
 بالله وبأمر الله . فالعالم بالله الذي يخشى الله ، والعالم بأمر الله الذي يعرف
 الحلال والحرام .

وقال رجل للشعبي : أيها العالم ! فقال : إنما العالم من يخشى الله . وقال -
 عبد الله بن مسعود : كني بخشية الله علماً ، وكني بالاغترار بالله جهلاً .

والنوع الثاني يراد بالعلم بالله : العلم بالأحكام الشرعية ، كما في الصحيح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه ترخص في شيء فبلغه أن أقواماً تنزهوا عنه ،

فقال : « ما بال أقوام يتزهون عن أشياء أترخص فيها ! والله إنى لأعلمكم بالله وأخشاكم له ، وفي رواية « والله إنى لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده ، فجعل العلم به هو العلم بحدوده .

وقريب من ذلك قول بعض التابعين فى صفة أمير المؤمنين على بن أبى طالب - رضى الله عنه - حيث قال : إن كان الله فى صدرى لعظيما ، وإن كنت بذات الله لعليما ، أراد بذلك أحكام الله .

فإن لفظ الذات فى لغتهم لم يكن كلفظ الذات فى اصطلاح المتأخرين ، بل يراد به ما يضاف إلى الله ، كما قال خبيب رضى الله عنه .

وذلك فى ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع

ومنه الحديث : « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلها فى ذات الله » .
ومنه قوله تعالى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) (وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)
ونحو ذلك . فإن ذات تأنث ذو ، وهو يستعمل مضافا يتوصل به إلى الوصف بالأجناس ، فإذا كان الموصوف مذكر آقيل ذو كذا ؛ وإن كان مؤنثا قیل ذات كذا ، كما يقال ذات سوار . فإن قیل أصيب فلان فى ذات الله فالمعنى فى جهته ووجهته : أى فى أمر به وأحبه ؛ ولأجله .

ثم إن الصفات لما كانت مضافة إلى النفس فيقال فى النفس أيضا إنها ذات علم وقدرة وكلام ونحو ذلك ، حذفوا الإضافة وعرفوها فقالوا : الذات الموصوفة

أى النفس الموصوفة ، فإذا قال هؤلاء المؤكدون « الذات » فإنما يعنون به النفس الحقيقية ؛ التي لها وصف ولها صفات .

والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذى يوصف به الموصوف ؛ كقول الصحابي في (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أحبها لأنها صفة الرحمن ، وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام : كالعلم والقدرة . والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه ، وتقول : إنما الصفات مجرد العبارة التي يعبر بها عن الموصوف . والكلائية ومن اتبعهم من الصفاتية قد يفرقون بين الصفة والوصف ، فيجعلون الوصف هو القول ؛ والصفة المعنى القائم بالموصوف .

وأما جماهير الناس فيعلمون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر في الأصل ؛ كالوعد والعدة ؛ والوزن والزنة ؛ وأنه يراد به تارة هذا ؛ وتارة هذا .

ولما كان أولئك الجهمية ينفون أن يكون لله وصف قائم به بعلم أو قدرة ؛ أو إرادة أو كلام — وقد أثبتنا المسلمون — صاروا يقولون : هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات . وقد صار طائفة من مناظريهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق ، ويقولون : الصفات زائدة على الذات التي وصفوا — لها صفات ووصف — فيشعرون الناس أن هناك ذاتاً متميزة عن الصفات ، وأن لها صفات متميزة عن الذات . ويشنع نفاة الصفات بشناعات ليس هذا موضعها ، وقد بينا فسادها في غير هذا الموضع .

والتحقيق أن الذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلاً ، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات . فدعوى المدعى وجود حى علم قدير بصير بلا حياة ولا علم ولا قدرة ؛ كدعوى قدرة وعلم وحياة لا يكون الموصوف بها حياً علماً قديراً ، بل دعوى شيء موجود قائم بنفسه قديم أو محدث ، عرى عن جميع الصفات تمتع فى صريح العقل .

ولكن الجهمية المعتزلة وغيرهم ؛ لما أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات صار مناظرهم يقول : أنا أثبت الصفات زائدة على ما أثبتموه من الذات ؛ أى لا أقصر على مجرد إثبات ذات بلا صفات . ولم يعن بذلك أنه فى الخارج ذات ثابتة بنفسها ؛ ولا مع ذلك صفات هى زائدة على هذه الذات متميزة عن الذات ولهذا كان من الناس من يقول : الصفات غير الذات . كما يقوله المعتزلة ؛ والكرامية ؛ ثم المعتزلة تنفيها ، والكرامية تثبتها .

ومنهم من يقول : الصفة لا هى الموصوف ولا هى غيره . كما يقوله طوائف من الصفاتية ، كأبي الحسن الأشعري وغيره .

ومنهم من يقول كما قالت الأئمة : لا نقول الصفة هى الموصوف ؛ ولا نقول : هى غيره ؛ لأننا لا نقول : لا هى هو ؛ ولا هى غيره ، فإن لفظ الغير فيه إجمال ، قد يراد به المبين للشيء أو ما قارن أحدهما الآخر ؛ وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان ؛ ويراد بالغير : أن ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر .

وعلى الأول فليست الصفة غير الموصوف ، ولا بعض الجملة غيرها .

وعلى الثاني فالصفة غير الموصوف ، وبعض الجملة غيرها .

فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ الغير على الصفة نفيًا أو إثباتًا ؛ لما في ذلك من الإجمال والتلبيس ؛ حيث صار الجهمي يقول : القرآن هو الله أو غير الله . فتارة يعارضونه بعلمه فيقولون : علم الله هو الله أو غيره ؛ إن كان ممن يثبت العلم ؛ أو لا يمكنه نفسه .

وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاقين : النفي والإثبات ، لما فيه من التلبيس ، بل يستفصل السائل فيقال له : إن أردت بالغير ما يباين الموصوف فالصفة لا تباينه ؛ فليست غيره . وإن أردت بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال ؛ وإن لم يكن هو فهو غير بهذا الاعتبار والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد .

فصل

ولما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف ، وأرباب العمل والصوت ، عن القرآن والإيمان : تجدم في العقل على طريق كثير من المتكلمة ، يجعلون العقل وحده أصل علمهم ، ويفردونه ، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له .

والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية ، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن .

وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه ، ويرون أن الأحوال العالية ، والمقامات الرفيعة ، لا تحصل إلا مع عدمه ، ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل .

ويمدحون السكر والجنون والوله ، وأمورا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز ، كما يصدقون بأموار يعلم بالعقل الصريح بطلانها ، ممن لم يعلم صدقه ، وكلا الطرفين مذموم .

بل العقل شرط في معرفة العلوم ، وكإل وصلاح الأعمال ، وبه يكمل العلم

والعمل ؛ لكنه ليس مستقلاً بذلك ؛ بل هو غريزة في النفس ، وقوة فيها ، بمنزلة قوة البصر التي في العين ؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن ، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار .

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها ، وإن عزل بالكلية : كانت الأقوال ، والأفعال مع عدمه : أموراً حيوانية ، قد يكون فيها محبة ، ووجد ، وذوق ، كما قد يحصل للبهيمة .

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة ، والأقوال المخالفة للعقل باطلة .

والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه . لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه ، لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها ، وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقاً ، وهي باطل ، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به ، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة ، ودخلوا في أحوال ، وأعمال فاسدة ، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم .

وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث تارة بعزل العقل عن محل ولايته ، وتارة بمعارضة السنن به .

فهذا الانحراف الذي بين الحرفية ، والصوتية في العقل التمييزي بمنزلة الانحراف الذي بينهم في الوجد القلبي فإن الصوتية صدقوا وعظموه ، وأسرفوا

فيه ، حتى جعلوه هو الميزان ، وهو الغاية ، كما يفعل أولئك في العقل ،
والحرفية أعرضت عن ذلك ، وطغنت فيه ولم تعده من صفات الكمال .

وسبب ذلك أن أهل الحرف لما كان مطلوبهم العلم ، وبابه هو العقل ،
وأهل الصوت لما كان مطلوبهم العمل وبابه الحب : صار كل فريق يعظم
ما يتعلق به ، وينم الآخر ، مع أنه لا بد من علم ، وعمل : عقل على .
وعمل ذهني ، وحب . وتميز ، وحركة . قال ، وحال . حرف ، وصوت .
وكلاهما إذا كان موزوناً بالكتاب والسنة كان هو الصراط المستقيم ، والحمد لله
رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

وإذا كانت الشهادتان هي أصل الدين . وفرعه ، وسائر دعائمه ، وشعبه
داخلة فيهما . فالعبادة متعلقة بطاعة الله ورسوله ، كما قال تعالى : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ
وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ)
وقال في الآية المشروعة في خطبة الحاجة : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا
قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا) .

وفي الخطبة : « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر
إلا نفسه ، ولا يضر الله شيئاً » ، وقال : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ) وقال : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعِصِ
اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ) .
وكذلك علق الأمور بمحبة الله ورسوله ، كقوله : (أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ

وَرَسُولِهِ) . وبرضا الله ورسوله ، كقوله : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)
 وتحكيم الله ورسوله ، كقوله : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ)
 وقوله : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ) وأمر عند التنازع
 بالرد إلى الله ، والرسول ، فقال : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن
 تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) وجعل المغانم لله والرسول ، فقال :
 (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) ونظائر هذا متعددة .

فتعليق الأمور من المحبة والبغضة ، والموالة والمعاداة ، والنصرة
 والخذلان ، والموافقة والمخالفة ، والرضا والغضب ، والعطاء والمنع ؛ بما
 يخالف هذه الأصول المنزلة من عند الله بما هو « أخص منها » أو « أعم منها »
 أو « أعم من وجهه وأخص من وجهه » .

فالأعم : ما عليه المتفلسفة ، ومن اتبعهم - من ضلال المتكلمة والمتصوفة
 والممالك المؤسسة على ذلك كملك الترك وغيرهم . - في تسويغ التدين ، بغير
 ما جاء به محمد رسول الله ، وإن عظم محمدا وجعل دينه أفضل الأديان ، وكذلك
 من سوغ النجاة والسعادة بعد مبعثه بغير شريعته .

و « الأعم من وجهه الأخص من وجهه » : مثل الأنساب . والقبائل ؛
 والاجناس العربية ، والفارسية ، والرومية ، والتركية أو الأمصار والبلاد .

و «الأخص مطلقاً» : الانتساب إلى جنس معين من أجناس بعض شرائع الدين كالتجند للجهادين ، والفقه للعلماء ، والفقير والتصوف للعباد . أو الانتساب إلى بعض فرق هذه الطوائف كإمام معين ، أو شيخ ، أو ملك ، أو متكلم من رؤوس المتكلمين ، أو مقالة ، أو فعل تمييز به طائفة ، أو شعار هذه الفرق من اللباس من عمام أو غيرها ، كما يتعصب قوم للخزقة ، أو [اللبسة^(١)] يعنون الخزقة الشاملة للفقهاء ، والفقراء ، أو المختصة بأحد هذين ، أو بعض طوائف أحد هؤلاء أو لباس التجند ، أو نحو ذلك . كل ذلك من أمور الجاهلية المفرقة بين الأمة وأهلها خارجون عن السنة والجماعة ، داخلون في البدع والفرقة ؛ بل دين الله تعالى : أن يكون رسوله محمد صلى الله عليه وسلم : هو المطاع أمره ، ونهيه ، المتبوع في محبته ومعصيته ، ورضاه ، وسخطه ، وعطائه ، ومنعه ، وموالاته ، ومعاداته ، ونصره وخذلانه .

ويعطى كل شخص أو نوع من أنواع العالم ، من الحقوق : ما أعطاهم إياه الرسول . فالمقرب من قربه ، والمقصى من أقصاه ، والمتوسط من وسطه ويجب من هذه الأمور : أعيانها ، وصفاتها ما يحبه الله ورسوله منها ، ويكره منها ما كرهه الله ورسوله منها ، ويترك منها - لا محبوباً ولا مكروهاً - ما تركه الله ، ورسوله كذلك - لا محبوباً ولا مكروهاً .

ويؤمر منها بما أمر الله به ورسوله ، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله

(١) كذا بالاصل .

ويباح منها ما أباحه الله ورسوله ، ويعني عما عفا الله عنه ورسوله ويفضل منها ما فضله الله ورسوله ، ويقدم ما قدمه الله ورسوله ، ويؤخر ما أخره الله ورسوله ، ويرد ما تنوزع منها إلى الله ورسوله . فما وضع اتبع ، وما اشتبه بين فيه .

وما كان منها من الاجتهاديات المتنازع فيها التي أقرها الله ورسوله ، كاجتهاد الصحابة في تأخير العصر عن وقتها يوم قريظة ، أو فعلها في وقتها ، فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم واحدة من الطائفتين ، وكما قطع بعضهم نخل بني النضير ، وبعضهم لم يقطع ، فأقر الله الأمرين . وكما ذكر الله عن داود وسليمان : — أنهما حكما في الحرث ، ففهم الحكومة أحدهما ، وأثنى على كل منهما بالعلم والحكم به . وكما قال صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

فما وسعه الله ورسوله وسع ، وما عفا الله عنه ورسوله عفى عنه . وما اتفق عليه المسلمون من إيجاب . أو تحريم ، أو استحباب ، أو إباحت ، أو عفو بعضهم لبعض عما أخطأ فيه ، وإقرار بعضهم لبعض فيما اجتهدوا به ، فهو مما أمر الله به ورسوله ؛ فإن الله ورسوله أمر بالجماعة ، ونهى عن الفرقة . ودل على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، على ما هو مسطور في مواضعه .

وسئل شيخ الإسلام

أحمد بن تيمية - قدس الله روحه -

عن قوله صلى الله عليه وسلم: «تفترق أمتي ثلاث وسبعين فرقة». ما الفرق؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف؟

فأجاب :-

الحمد لله . الحديث صحيح مشهور في السنن والمسند ؛ كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، ولفظه « افتقرت اليهود على إحدى وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ، واقتقرت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة » وفي لفظ « على ثلاث وسبعين ملة ، وفي رواية قالوا : يا رسول الله من الفرقة الناجية ؟ قال : « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » وفي رواية قال « هي الجماعة يد الله على الجماعة » .

ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة ، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم .

وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ولا تبلغ
الفرقة من هؤلاء قريبا من مبلغ الفرقة الناجية فضلا عن أن تكون بقدرها ،
بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة . وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة
والإجماع . فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة .

وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكروهم في كتب
المقالات ؛ لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة^(١) هي إحدى الثنتين والسبعين
لا بد له من دليل ، فإن الله حرم القول بلا علم عموما ؛ وحرم القول عليه بلا
علم خصوصا ؛ فقال تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ
وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) ،
وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ
الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ
مَا لَا تَعْلَمُونَ) ، وقال تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) .

وأیضا فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى
فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة ؛ ويجعل من
خالفها أهل البدع ، وهذا ضلال مبين . فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم
إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
يوحى ، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر ؛ وطاعته في كل ما أمر ، وليست

(١) كلمة لم تظهر .

هذه المنزلة لغيره من الأئمة ، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحبه وواقفه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق .

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة ؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها وأتمهم فقهاء فيها [وأهل] معرفة بمعانيها واتباع لها : تصديقاً وعملاً وجباً وموالاتة لمن والها ومعاداة لمن عادها ، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة ؛ فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه .

وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله ، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف ؛ فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه ؛ وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة

أبطلوه ؛ ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس ، فإن اتباع الظن جهل ، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم .

وجماع الشر الجهل والظلم ، قال الله تعالى : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) إلى آخر السورة . وذكر التوبة لعله سبحانه وتعالى أنه لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم ثم يتوب الله على من يشاء ، فلا يزال العبد المؤمن دائما يتبين له من الحق ما كان جاهلا به ، ويرجع عن عمل كان ظلما فيه .

وأدناه ظلمه لنفسه كما قال تعالى : (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) ، وقال تعالى (هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يَبَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) وقال تعالى (الرَّكَّتَبُ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) .

ومما ينبغي أيضا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام: على درجات ، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة .

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه ؛ فيكون محمودا فيما رده من الباطل وقاله من الحق ؛ لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل ، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها ؛ ورد بالباطل باطلا بباطل أخف منه ، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة .

ومثل هؤلاء إذالم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين ؛
يوالون عليه ويعادون ؛ كان من نوع الخطأ . والله سبحانه وتعالى يغفر
للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك .

ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها : لهم مقالات قالوها
باجتهاد ، وهى تخالف ما ثبت فى الكتاب والسنة ؛ بخلاف من والى موافقه
وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين ، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه فى
مسائل الآراء والاجتهادات ؛ واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من
أهل التفرق والاختلافات .

ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع « الخوارج »
المارقون . وقد صح الحديث فى الخوارج عن النبي صلى الله عليه وسلم من
عشرة أوجه خرجها مسلم فى صحيحه ؛ وخرج البخارى منها غير وجه .

وقد قاتلهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين على بن
أبي طالب ، فلم يختلفوا فى قتالهم كما اختلفوا فى قتال الفتنة يوم الجمل وصفين
إذ كانوا فى ذلك ثلاثة أصناف : صنف قاتلوا مع هؤلاء ؛ وصنف قاتلوا مع
هؤلاء ؛ وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا . وجاءت النصوص بترجيح
هذه الحال .

فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين وكفروهم واستحلوا قتالهم جاءت السنة

بما جاء فيهم ؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ! فإن في قتلهم أجرأ عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى قسمة النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا محمد اعدل فإنك لم تعدل ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « لقد خبت وخسرت إن لم أعدل » فقال له بعض أصحابه : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : « إنه يخرج من ضنئي هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم » الحديث .

فكان مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى ؛ كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه .

وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط ، ثم عبد الله بن المبارك ، وهما — إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالوا : أصول البدع أربعة : الروافض ، والخوارج ، والقدرية ، والمرجئة . فقيل لابن المبارك : والجهمية ؟ فأجاب : بأن أولئك ليسوا من أمة محمد . وكان يقول : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية . وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم ، قالوا :

إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة ، كما لا يدخل فيهم -
المنافقون الذين يطنون الكفر ويظهرون الإسلام ، وهم الزنادقة .

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم : بل الجهمية داخلون في الاثنتين
والسبعين فرقة وجعلوا أصول البدع خمسة ، فعلى قول هؤلاء : يكون كل طائفة
من « المتبدعة الخمسة » اثنا عشر فرقة ، وعلى قول الأولين : يكون كل طائفة من
« المتبدعة الأربعة » ثمانية عشر فرقة .

وهذا يبني على أصل آخر ، وهو « تكفير أهل البدع » فن أخرج الجهمية
منهم لم يكفرهم ، فإنه لا يكفر سائر أهل البدع بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة
الفساق والعصاة ، ويجعل قوله هم في النار مثل ما جاء في سائر الذنوب ، مثل
أكل مال اليتيم وغيره ، كما قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا
إِنَّمَا يَكُونُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) .

ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين :

منهم من يكفرهم كلهم ، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين إلى الأئمة
أو المتكلمين .

وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير « المرجئة » و « الشيعة »
المفضلة ونحو ذلك ، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء ، وإن كان
من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع - من هؤلاء وغيرهم - خلافاً

عنه ، أوفى مذهبه ، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم ، وهذا غلط على مذهبه ، وعلى الشريعة .

ومنهم من لم يكفر أحداً من هؤلاء إلخافاً لأهل البدع بأهل المعاصي ، قالوا : فكذا أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنوب فكذا لا يكفرون أحداً ببدعة .

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير «الجهمية المحضنة» الذين ينكرون الصفات ، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى ؛ ولا يبين الخلق ؛ ولا له علم ولا قدرة ، ولا سمع ولا بصر ولا حياة ، بل القرآن مخلوق ، وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار ، وأمثال هذه المقالات .

وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره .

وأما القدرية الذين ينفون [الكتابة] والعلم فكفروهم ، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال .

وفصل الخطاب ، في هذا الباب بذكر أصليين :

أحدهما : أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقاً ، فإن الله منذ بعث محمداً صلى الله عليه وسلم وأنزل عليه القرآن وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن به ، وكافر به مظهر الكفر ،

ومناق مستخف بالكفر . ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة ، ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين ؛ وآيتين في الكفار ؛ وبضع عشر آية في المنافقين .

وقد ذكر الله الكفار والمنافقين في غير موضع من القرآن ، كقوله : (وَلَا تُطِيعِ الْكٰفِرِينَ وَالْمُنٰفِقِينَ) . وقوله : (إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنٰفِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا) . وقوله : (فَأَلْيَوْمَ لَا يُؤَخِّدُكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) . وعظفهم على الكفار ليمزهم عنهم بإظهار الإسلام ، والافهم في الباطن شر من الكفار كما قال تعالى : (إِنَّ الْمُنٰفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ) . وكما قال : (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَابَ أَوْ لَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) . وكما قال : (قُلْ أَنفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِن كُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ * وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تَقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كٰرِهُونَ) .

وإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر ، ويكثر مثل هذا في الرفضة والجهمية ، فإن رؤسائهم كانوا منافقين زنادقة . وأول من ابتدع الرفض كان منافقاً . وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق . ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرفضة والجهمية لقرابهم منهم .

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطناً وظاهراً ، لكن فيه جهل وظلم

حتى أخطأ ما أخطأ من السنة ؛ فهذا ليس بكافر ولا منافق ، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقاً أو عاصياً ؛ وقد يكون مخطئاً متأولاً مغفوراً له خطؤه ؛ وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه ، فهذا أحد الأصلين .

والأصل الثاني : أن المقالة تكون كفرآ : كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم ، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب وكذا لا يكفر به جاحده ، كمن هو حديث عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام ، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول ، ومقالات الجهمية هي من هذا النوع ، فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على رسوله .

وتغلف مقالاتهم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جداً مشهورة وإنما يردونها بالتحريف .

الثاني : أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع ، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع . فكما أن أصل الإيمان بالإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله .

الثالث : أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها ؛
لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان حتى يظن أن
الحق معهم ، لما يوردونه من الشبهات . ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله
ورسوله باطناً وظاهراً ؛ وإنما التبس عليهم واشتبه هذا كما التبس على غيرهم من
أصناف المبتدعة ، فهؤلاء ليسوا كفاراً قطعاً ، بل قد يكون منهم الفاسق
والعاصي ؛ وقد يكون منهم المخطيء المغفور له ؛ وقد يكون معه من الإيمان
والتقوى ما يكون معه به من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه .

وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة
والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، وحينئذ تتفاضل ولاية
الله وتتبعض بحسب ذلك .

وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب
ويعتقدون ذنباً ما ليس بذنب ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر
الكتاب - وإن كانت متواترة - ويكفرون من خالفهم ويستحلون منه لارتداده
عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم
« يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » ولهذا كفروا عثمان
وعليا وشيعتهما ؛ وكفروا أهل صفين - الطائفتين - في نحو ذلك من
المقالات الخبيثة .

وأصل قول الرافضة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على نصا قاطعاً للعدو ؛ وأنه إمام معصوم ومن خالفه كفر ؛ وأن المهاجرين والأنصار كنتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم ؛ واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة وظلموا واعتدوا ؛ بل كفروا إلا نفرأ قليلا : بضعة عشر أو أكثر ، ثم يقولون : إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالوا منافقين . وقد يقولون : بل آمنوا ثم كفروا .

وأكثرهم يكفر من خالف قولهم ويسمون أنفسهم المؤمنين ومن خالفهم كفاراً ، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوأ حالا من مدائن المشركين والنصارى ، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين . وعلى معاداتهم ومحاربتهم : كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين .

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق ، كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم ، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المتدعة عن الكتاب والسنة ، ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة ، فجمهور العامة لا تعرف ضد السنة إلا الرافضى ، فإذا قال أحدهم : أنا سني فإنما معناه لست رافضياً .

ولا ريب أنهم شر من الخوارج : لكن الخوارج كان لهم في مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة ، وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف

الخوارج ، فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة ، وهم منتسبون إليهم ، وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق ؛ والروافض معروفون بالكذب . والخوارج مرقوا من الإسلام وهؤلاء نابذوا الإسلام .

وأما القدريّة المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة لكن المعتزلة وغيرهم من القدريّة هم جهمية أيضا ، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك .

وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة ، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة ؛ وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة ؛ حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة .

ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون : تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرا عن مقالاتهم ، كقول سفيان الثوري : من قدم عليا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأَنْصار ؛ وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك . أو نحو هذا القول . قاله لما نسب إلى تقديم علي بعض أئمة الكوفيين . وكذلك قول أيوب السخيتاني : من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأَنْصار قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين . وقد روى أنه رجع عن ذلك . وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين .

وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى ،
ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبينها ؛ وذب عنها وبين حال مخالفيها
وجاهد عليها ؛ وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع ؛ وقد قال الله
تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِ نَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) ، فالصبر
واليقين بهما تنال الإمامة في الدين ، فلما قام بذلك قرنت باسمه من الإمامة في السنة
ما شهر به وصار متبوعاً لمن بعده ، كما كان تابِعاً لمن قبله .

وإلا فالسنة هي ما تلقاه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتلقاه
عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها
أصبر . والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم . والله أعلم .

فصل

قاعدة:

الانحراف عن الوسط كثير في أكثر الأمور، في أغلب الناس . مثل تقابلهم في بعض الأفعال ، يتخذها بعضهم ديناً واجباً ، أو مستحباً ، أو مأموراً به في الجملة . وبعضهم يعتقدونها حراماً مكروهاً ، أو محرماً ، أو منهيها عنه في الجملة .

مثال ذلك « سماع الغناء » فإن طائفة من المتصوفة ، والمتفكرة تتخذها ديناً ، وإن لم تقل بالسنتها ، أو تعتقد بقلوبها أنه قرينة — فإن دينهم حال ؛ لا اعتقاد : فخالهم ، وعملهم ، هو استحسانها في قلوبهم ، ومحبتهم لها ، ديانة وتقرباً إلى الله . وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك ، ويقوله بلسانه .

وفيه من يعتقد ، ويقول : ليس قرينة — لكن حالهم هو كونه قرينة ، وناهماً في الدين ، ومصلاً للقلوب .

ويغلو فيه من يغلو ؛ حتى يجعل التاركين له كلهم خارجين عن ولاية الله ، وثمراتها من المنازل العلية .

ويازأهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه ، ولا يفصل بين غناء الصغير والنساء في الأفراح ، وغناء غيرهن وغنائهن في غير الأفراح .

ويغلو من يغلو في فاعليه حتى يجعلهم كلهم فساقا أو كفارا .

وهذان الطرفان من اتخاذ ما ليس بمشروع دينا ، أو تحريم ما لم يحرم ، دين الجاهلية ، والنصارى : الذى عابه الله عليهم كما قال تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) وقال تعالى فيما رواه مسلم فى صحيحه من حديث عياض بن حمار : « إني خلقت عبادى حنفاء فاجتلتهم الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا » وقال فى حق النصارى : (وَلَا يُحْرِمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ) .

ومثال ذلك : أن يحصل من بعضهم « تقصير فى المأمور » أو « اعتداء فى المنهى » : إما من جنس الشبهات ، وإما من جنس الشهوات : فيقابل ذلك بعضهم بالاعتداء فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، أو بالتقصير ، فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

والتقصير والاعتداء : إما فى المأمور به والمنهى عنه شرعا ، وإما فى نفس أمر الناس ونهيمهم : هو الذى استحق به أهل الكتاب العقوبة حيث قال : (ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدِّينَةَ أَيْنَ مَا تَقِفُوا إِلَّا يَجْبِلُونَ مِنَ اللَّهِ وَجِبِلٌ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُ وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ)

وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِتَايَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ
حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (فجعل ذلك بالمعصية ، والاعتداء . والمعصية :
مخالفة الأمر ، وهو التقصير ، والاعتداء مجاوزة الحد .

وكذلك يضمن كل « مؤتمن على مال » إذا قصر وفرط في ما أمر به وهو
المعصية ، إذا اعتدى بخيانة أو غيرها ؛ ولهذا قال : (وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ) فالإثم هو المعصية والله أعلم .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم
محارم فلا تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم من
غير نسيان فلا تسألوا عنها ، فالمعصية تضيع الفرائض ، وانتهاك المحارم : وهو
مخالفة الأمر والنهي والاعتداء مجاوزة حدود المباحات .

وقال تعالى : (يَا مَعْرُوفُ بِتَنبِيهِمْ وَعِنْدَ الْمُكْرِمِ وَيُجِدْ لَهُمُ
الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ) فالمعصية مخالفة أمره ونهيه والاعتداء مجاوزة
ما أحله إلى ما حرمه وكذلك قوله - والله أعلم - : (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا
وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا) فالذنوب : المعصية ، والإسراف : الاعتداء ومجاوزة الحد .

واعلم أن « مجاوزة الحد » هي نوع من مخالفة النهي لأن إعتداء الحد
محرم منهي عنه فيدخل في قسم المنهي عنه ؛ لكن المنهي عنه قسمان :

منهي عنه مطلقاً كالكفر ، فهذا فعله لإثم ، ومنهي عنه .

وقسم أبيض منه أنواع ومقادير، وحرّم الزيادة على تلك الأنواع والمقادير
فهذا فعله عدوان .

وكذلك قد يحصل العدوان في المأمور به كما يحصل في المباح فإن الزيادة
على المأمور به قد يكون عدواناً محرماً وقد يكون مباحاً مطلقاً وقد يكون مباحاً
إلى غاية فالزيادة عليها عدوان .

ولهذا التقسيم قيل في « الشريعة » هي الأمر والنهي ، والحلال والحرام ،
والفرائض والحدود ، والسنن والأحكام .

« الفرائض » هي المقادير في المأمور به . و« الحدود » النهايات لما يجوز
من المباح المأمور به وغير المأمور به .

وقال شيخ الإسلام

قدس الله روحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من أحمد بن تيمية إلى من يصل إليه هذا الكتاب^(١) من المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة ؛ المتتمين إلى جماعة الشيخ العارف القدوة . « أبي البركات عدى بن مسافر الأموى ، - رحمه الله - ومن نحى نحوهم - وفقهم الله لسلك سبيله ، وأعانهم على طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وجعلهم معتصمين بحبله المتين ؛ مهتدين لصراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وجذبهم طريق أهل الضلال والاعوجاج ؛ الخارجين عما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من الشرعة والمنهاج ؛ حتى يكونوا بمن أعظم الله عليهم المنة ؛ بمتابعة الكتاب والسنة .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد : فإننا نحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ، وهو للحمد أهل ؛ وهو

(١) تسمى الوصية الكبرى .

على كل شئ قدير . ونسأله أن يصل على خاتم النبيين وسيد ولد آدم - صلى الله عليه وسلم - وأكرم الخلق على ربه وأقربهم إليه زلفى ، وأعظمهم عنده درجة ، محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيداً ، وأنزل عليه الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ، ومهيئنا عليه ، وأكمل له ولأئمة الدين ، وأتم عليهم النعمة وجعلهم خير أمة أخرجت للناس ، فهم يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله .

وجعلهم أمة وسطاً أى عدلاً خياراً ، ولذلك جعلهم شهداء على الناس ، هداهم لما بعث به رسله جميعهم من الدين الذى شرعه لجميع خلقه ، ثم خصهم ، بعد ذلك بما ميزهم به وفضلهم من الشرعة والمنهاج الذى جعله لهم .

(فالأول) مثل « أصول الايمان » وأعلاها وأفضلها هو « التوحيد » وهو شهادة أن لا إله إلا الله . كما قال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) وقال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) ، وقال تعالى : (وَسَأَلْنَا مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ) وقال تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى)

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) .

ومثل الإيمان بجميع كتب الله ، وجميع رسله ، كما قال تعالى : (قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) ، ومثل قوله تعالى : (وَقُلْ ءَامَنَّا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ كِتَابِ رَبِّنَا وَأَمْرٌ بِالْعَدْلِ بَيْنَكُمْ) ، ومثل قوله تعالى : (ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ءَ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ءَ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ءَ وَقَالُوا سِعْمَنَا وَأَطَعْنَا غُرَّانَا رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) إلى آخرها .

ومثل الإيمان باليوم الآخر وما فيه من الثواب والعقاب ، كما أخبر عن إيمان من تقدم من مؤمنى الأمم به حيث قال : (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالصَّابِرِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) .

ومثل أصول الشرائع كما ذكر في سورة « الأنعام » و « الأعراف » و « سبحان » وغيرهن من السور المكية : من أمره بعبادته وحده لا شريك له ، وأمره ببر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والعدل في المقال ؛ وتوفية الميزان والمكيال ؛ وإعطاء السائل والمحروم ؛ وتحريم قتل النفس بغير

الحق وتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ؛ وتحريم الإثم والبغى بغير الحق وتحريم الكلام في الدين بغير علم ؛ مع ما يدخل في التوحيد من إخلاص الدين لله ، والتوكل على الله والرجاء لرحمة الله ، والخوف من الله والصبر لحكم الله والقيام لأمر الله ؛ وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من أهله وماله والناس أجمعين .

إلى غير ذلك من أصول الإيمان التي أنزل الله ذكرها في مواضع من القرآن كالسور المكية وبعض المدنية .

(وأما الثاني) فما أنزله الله في السور المدنية من شرائع دينه ، وما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم لأُمَّته . فإن الله سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة وامنن على المؤمنين بذلك ، وأمر أزواج نبيه بذكر ذلك فقال : (وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ) وقال : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) وقال : (وَأَذْكُرُ مَا بُدِئْتُ بِهٖ فِي بَيْوتِكُمْ مِّنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ)

قال غير واحد من السلف : الحكمة هي السنة . لأن الذي كان يتلى في بيوت أزواجه رضى الله عنهن سوى القرآن هو سننه صلى الله عليه وسلم ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه » وقال حسان بن عطية : كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن فيعمله إياها كما يعمله القرآن .

وهذه « الشرائع » التي هدى الله بها هذا النبي وأمه مثل : الوجهة ، والمنسك ، والمنهاج ، وذلك مثل الصلوات الخمس في أوقاتها بهذا العدد ، وهذه القراءة ، والركوع ، والسجود ، واستقبال الكعبة .

ومثل فرائض الزكاة ونصبتها التي فرضها في أموال المسلمين : من الماشية والحبوب ، والثمار ، والتجارة ، والذهب ، والفضة ، ومن جعلت له ؛ حيث يقول : (إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) .

ومثل صيام شهر رمضان ، ومثل حج البيت الحرام ، ومثل الحدود التي حددها لهم : في المناكح ، والموارث ، والعقوبات والمبايعات ، ومثل السنن التي سننها لهم : من الأعياد ، والجمعات ، والجماعات في المكتوبات ، والجماعات في الكسوف ، والاستسقاء ، وصلاة الجنائز والترأجح .

وما سنه لهم في العادات ، مثل : المطاعم ، والملابس ، والولادة ، والموت ، ونحو ذلك : من السنن ، والآداب ، والأحكام التي هي حكم الله ورسوله بينهم : في الدماء ، والأموال ، والأبضاع ، والأعراض ، والمنافع ، والأبشار ، وغير ذلك من الحدود والحقوق ، إلى غير ذلك مما شرعه لهم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ،

وحب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم ؛ فجعلهم متبعين لرسوله صلى الله عليه وسلم ؛ وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة كما ضلت الأمم قبلهم ؛ إذ كانت كل أمة إذا ضلت أرسل الله تعالى رسولا إليهم ؛ كما قال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) ، وقال تعالى (وَإِنَّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ) .

ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا نبي بعده ، فعصم الله أمته أن تجتمع على ضلالة . وجعل فيها من تقوم به الحجة إلى يوم القيامة . ولهذا كان اجماعهم حجة كما كان الكتاب والسنة حجة . ولهذا امتاز أهل الحق من هذه الأمة والسنة والجماعة : عن أهل الباطل ؛ الذين يزعمون أنهم يتبعون الكتاب ، ويعرضون عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وعمما مضت عليه جماعة المسلمين .

فإن الله أمر في كتابه باتباع سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولزوم سبيله ، وأمر بالجماعة والاتلاف ، ونهى عن الفرقة والاختلاف ، فقال تعالى : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) ، وقال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ) ، وقال تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) ، وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) .

وقال تعالى : (وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) ، وقال تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَابًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) ، وقال تعالى : (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) ، وقال تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) ، وقال تعالى في أم الكتاب : (أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٥٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون » .

فأمر سبحانه في « أم الكتاب » التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلاً ، والتي أعطيها نبينا صلى الله عليه وسلم من كنز تحت العرش ، والتي لا تجزى صلاة إلا بها : أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم : كاليهود ، ولا الضالين كالنصارى .

وهذا « الصراط المستقيم » هو دين الإسلام المحض ، وهو ما في كتاب الله تعالى ، وهو « السنة والجماعة » فإن السنة المحضه هي دين الإسلام المحض ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه من وجوه متعددة رواها أهل السنن والمسائيد كالإمام أحمد وأبي داود والترمذي وغيرهم أنه قال : « سفترق هذه

الأمة على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ، وهي الجماعة ، وفي رواية
« من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » .

وهذه الفرقة الناجية « أهل السنة » وهم وسط في النحل ؛ كما أن ملة
الإسلام وسط في الملل ، فالمسلمون وسط في أنبياء الله ورسله وعباده الصالحين ؛
لم يغفلوا فيهم كما غلت النصارى فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله
والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه
عما يشركون .

ولا جفوا عنهم كما جفت اليهود ؛ فكانوا يقتلون الأنبياء بغير حق ،
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس ، وكلما جاءهم رسول بما لا تهوى
أنفسهم كذبوا فريقاً وقتلوا فريقاً .

بل المؤمنون آمنوا برسل الله وعزروهم ونصروهم ووقروهم وأجروهم
وأطاعوهم ، ولم يعبدوهم ولم يتخذوهم أرباباً ، كما قال تعالى : (مَا كَانَ
لِإِسْرَائِيلَ أَنْ يُوتِيَهِ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ
دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِنِعْمَتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَلَهُمْ الْيُسْرَى أُولَئِكَ الْكَاذِبُونَ * وَلَا
يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

ومن ذلك أن المؤمنين توسطوا في « المسيح » فلم يقولوا هو الله ولا ابن الله

ولا ثالث ثلاثة ، كما تقوله النصارى ، ولا كفروا به ، وقالوا على مريم بهتاناً عظيماً ، حتى جعلوه ولد بغية كما زعمت اليهود ، بل قالوا هذا عبد الله ورسوله وكمته ألقاها إلى مريم العذراء البتول وروح منه .

وكذلك المؤمنون « وسط في شرائع دين الله » فلم يحرموا على الله أن ينسخ ما شاء ويمحو ما شاء . ويثبت ، كما قاله اليهود كما حكى الله تعالى ذلك عنهم بقوله : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ) ،
وبقوله : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْتِينَا السَّحَابُ بِغُبَابٍ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) .

ولا جوزوا لأكابر علمائهم وعبادهم أن يغيروا دين الله ، فيأمروا بما شاؤوا وينهوا عما شاؤوا ، كما يفعله النصارى ، كما ذكر الله ذلك عنهم بقوله : (اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهَيْبَتَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) . قال عدى بن حاتم رضى الله عنه : قلت : يا رسول الله ما عبدوهم ؟ قال : « ما عبدوهم ؛ ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم » .

والمؤمنون قالوا : « لله الخلق والأمر » فكما لا يخلق غيره لا يأمر غيره . وقالوا : سمعنا وأطعنا ؛ فأطاعوا كل ما أمر الله به . وقالوا : (إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) .
وأما المخلوق فليس له أن يبدل أمر الخالق تعالى ولو كان عظيماً .

وكذلك في صفات الله تعالى : فإن اليهود وصفوا الله تعالى بصفات المخلوق

الناقصة ؛ فقالوا : هو فقير ونحن أغنياء . وقالوا : يد الله مغلولة . وقالوا : إنه تعب من الخلق فاستراح يوم السبت . إلى غير ذلك .

والنصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق المختصة به ، فقالوا : إنه يخلق ويرزق ؛ ويغفر ويرحم ، ويتوب على الخلق ويثيب ويعاقب .

والمؤمنون آمنوا بالله سبحانه وتعالى ، ليس له سمي ولا ند ، ولم يكن له كفواً أحد ، وليس كمثله شيء . فإنه رب العالمين وخالق كل شيء ، وكل ما سواه عباد له فقراء إليه (**إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا * لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا**) .

ومن ذلك أمر الحلال والحرام . فإن اليهود كما قال الله تعالى : (**فِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ**) ؛ فلا يأكلون ذوات الظفر ؛ مثل الإبل والبط . ولا شحم الثرب والكليتين ؛ ولا الجدى في لبن أمه . إلى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما ؛ حتى قيل : إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعاً . والواجب عليهم مئتان وثمانية وأربعون أمراً ، وكذلك شدد عليهم في النجاسات حتى لا يؤاكلوا الحائض ولا يجامعوها في البيوت .

وأما النصارى فاستحلوا الخبائث وجميع المحرمات ، وباشروا جميع النجاسات ، وإنما قال لهم المسيح ، (**وَلَا تُحِلُّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ**)

ولهذا قال تعالى : (قَالُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) .

وأما المؤمنون فكما نعمت الله به في قوله : (وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُمِبَهَا الَّذِينَ يُتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) .

وهذا باب يطول وصفه .

وهكذا أهل السنة والجماعة في الفرق . فهم في « باب أسماء الله وآياته ، وصفاته » وسط بين « أهل التعطيل » الذين يلحدون في أسماء الله وآياته ، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه ؛ حتى يشبهوه بالعدم والموات ، وبين « أهل التمثيل » الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات .

فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف وتمثيل .

وهم في « باب خلقه وأمره » وسط بين المكذبين بقدره الله ؛ الذين

لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء ، وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل . فيعطلون الأمر والنهي والثواب والعقاب ، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءَنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ) .

فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير . فيقدر أن يهدى العباد ويقلب قلوبهم ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . فلا يكون في ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن إنفاذ مراده ، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات .

ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل ، وأنه مختار ، ولا يسمونه مجبوراً ؛ إذ المجبور من أكرهه على خلاف اختياره ، والله سبحانه جعل العبد مختاراً لما يفعله فهو مختار مرید ، والله خالقه وخالق اختياره ، وهذا ليس له نظير . فإن الله ليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله .

وهم في « باب الأسماء والأحكام والوعد الوعيد » وسط بين الوعيدية ؛ الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخددين في النار ، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية ، ويكذبون بشفاععة النبي صلى الله عليه وسلم . وبين المرجئة الذين يقولون : إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء ، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان . ويكذبون بالوعد والعقاب بالكلية .

فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله ،
وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة ، وأنهم لا يخلدون
في النار . بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من
إيمان ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته .

وهم أيضاً في « أصحاب رسول الله » صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم وسط
بين الغالية . الذين يغالون في علي رضي الله عنه ، فيفضلونه على أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما ، وأن الصحابة ظلموا
وفسقوا ، وكفروا الأمة بعدهم كذلك ، وربما جعلوه نبياً أو إلهاً ، وبين الجافية
الذين يعتقدون كفره ، وكفر عثمان رضي الله عنهما ، ويستحلون دماءهما ودماء
من تولاهما . ويستحبون سب علي وعثمان ونحوهما ، ويقدمون في خلافة
علي رضي الله عنه وإمامته .

وكذلك في سائر « أبواب السنة » هم وسط . لأنهم متمسكون بكتاب الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان .

فصل

وأتم أصلحكم الله قد من الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام الذي هو دين الله ، وعافاكم الله مما ابتلى به من خرج عن الإسلام من المشركين وأهل الكتاب . والإسلام أعظم النعم وأجلها ، فإن الله لا يقبل من أحد ديناً سواه (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ) .

وعافاكم الله بانتسابكم إلى السنة من أكثر البدع المضلة ، مثل كثير من بدع الروافض والجهمية والخوارج والقدرية ، بحيث جعل عندكم من البغض لمن يكذب بأسماء الله وصفاته ، وقضائه وقدره ، أو يسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو من طريقة أهل السنة والجماعة ، وهذا من أكبر نعم الله على من أنعم عليه بذلك ، فإن هذا من تمام الإيمان وكمال الدين ولهذا كثير فيكم من أهل الصلاح والدين وأهل القتال المجاهدين ما لا يوجد مثله في طوائف المبتدعين ، وما زال في عساكر المسلمين المنصورة وجنود الله المؤيدة منكم من يؤيد الله به الدين ، ويعز به المؤمنين .

وفي أهل الزهادة والعبادة منكم من له الأحوال الزكية والطريقة المرضية ، وله المكاشفات والتصرفات .

وفيكم من أولياء الله المتقين من له لسان صدق في العالمين ، فإن قدماء المشايخ الذين كانوا فيكم ، مثل الملقب بشيخ الإسلام « أبي الحسن علي بن أحمد ابن يوسف القرشي الهكاري » وبعده الشيخ العارف القدوة « عدى بن مسافر الأموي » ومن سلك سبيلهما فيهم من الفضل والدين والصلاح والاتباع للسنة ما عظم الله به أقدارهم ، ورفع به منارهم .

والشيخ « عدى » قدس الله روحه كان من أفاضل عباد الله الصالحين وأكابر المشايخ المتبعين ، وله من الأحوال الزكية والمناقب العلية ما يعرفه أهل المعرفة بذلك . وله في الأمة صيت مشهور ولسان صدق مذكور ، وعقيدته المحفوظة عنه لم يخرج فيها عن عقيدة من تقدمه من المشايخ الذين سلك سبيلهم ، كالشيخ الإمام الصالح « أبي الفرج عبد الواحد ابن محمد بن علي الأنصاري الشيرازي ، ثم « الدمشقي » وكشيخ الإسلام « الهكاري » ونحوهما .

وهؤلاء المشايخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول « أهل السنة والجماعة » بل كان لهم من الترغيب في أصول أهل السنة والدعاء إليها والحرص على نشرها ومنابذة من خالفها مع الدين والفضل والصلاح ما رفع الله به أقدارهم ، وأعلى منارهم ، وغالب ما يقولونه في أصولها الكبار جيد ، مع أنه لا بد وأن يوجد في كلامهم وكلام نظرائهم من المسائل

المرجوحة والدلائل الضعيفة ؛ كأحاديث لا تثبت ، ومقاييس لا تطرد (مع)^(١) ما يعرفه أهل البصيرة .

وذلك أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما المتأخرون من الأمة الذين لم يحكموا معرفة الكتاب والسنة ، والفقه فيها ، ويميزوا بين صحيح الأحاديث وسقيمها وناتج المقاييس وعقيمها ، مع ما ينضم إلى ذلك من غلبة الأهواء ، وكثرة الآراء ، وتغلظ الاختلاف والافتراق ، وحصول العداوة والشقاق .

فإن هذه الأسباب ونحوها بما يوجب « قوة الجهل والظلم » للذين نعت الله بهما الإنسان في قوله : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) فإذا من الله على الإنسان بالعلم والعدل أنقذه من هذا الضلال ، وقد قال سبحانه : (وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ) ، وقد قال تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) .

وأنتم تعلمون — أصلحك الله — أن « السنة » التي يجب اتباعها ، ويحمد أهلها ويذم من خالفها : هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : في أمور الاعتقادات ، وأمور العبادات ، وسائر أمور الديانات . وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه في أقواله وأفعاله ، وما تركه من قول وعمل . ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان .

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

وذلك « في دواوين الإسلام المعروفة » : مثل صحيح البخارى ومسلم ،
وكتب السنن . مثل سنن أبى داود ، والنسائى ، وجامع الترمذى ، وموطأ
الإمام مالك ، ومثل المسانيد المعروفة ؛ كمثل مسند الإمام أحمد وغيره . ويوجد
فى كتب « التفاسير » و « المغازى » وسائر « كتب الحديث » جملها وأجزائها
من الآثار ما يستدل ببعضها على بعض . وهذا أمر قد أقام الله له من أهل
المعرفة من اعتنى به حتى حفظ الله الدين على أهله .

وقد جمع طوائف من العلماء الأحاديث والآثار المروية فى أبواب « عقائد
أهل السنة » مثل : حماد بن سلية ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الله بن
عبد الرحمن الدارمى ؛ وعثمان بن سعيد الدارمى ، وغيرهم فى طبقتهم . ومثلها
ما بوب عليه البخارى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه وغيرهم
فى كتبهم .

ومثل مصنفات أبى بكر الأثرم ، وعبد الله بن أحمد ، وأبى بكر الخلال
وأبى القاسم الطبرانى ، وأبى الشيخ الأصبهاني ، وأبى بكر الأجرى ، وأبى
الحسن الدارقطنى ، وأبى عبد الله بن منده ، وأبى القاسم اللالكائى ، وأبى عبد الله
ابن بطة ؛ وأبى عمرو الطلنكى ، وأبى نعيم الأصبهاني ، وأبى بكر البيهقي ، وأبى
ذر الهروى . وإن كان يقع فى بعض هذه المصنفات من الأحاديث الضعيفة
ما يعرفه أهل المعرفة .

وقد يروى كثير من الناس : فى الصفات ، وسائر أبواب الاعتقادات

وعامة أبواب الدين : أحاديث كثيرة تكون مكذوبة ، موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي قسمان : —

منها ما يكون كلاما باطلا لا يجوز أن يقال ، فضلا عن أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والقسم الثاني من الكلام : ما يكون قد قاله بعض السلف أو بعض العلماء أو بعض الناس ، ويكون حقا . أو مما يسوغ فيه الاجتهاد ، أو مذهبا لقائله ، فيعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث ، مثل المسائل التي وضعها الشيخ « أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري » وجعلها محنة يفرق فيها بين السني والبدعي ، وهي «مسائل معروفة» عملها بعض الكذابين وجعل لها إسناداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها من كلامه ، وهذا يعلمه من له أدنى معرفة أنه مكذوب مقترى .

وهذه المسائل وإن كان غالبها موافقا لأصول السنة ففيها ما إذا خالفه الإنسان لم يحكم بأنه مبتدع ، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده ، فإن هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل السنة ، والنزاع فيها لفظي لأن مبناها على أن اللذة [التي] يعقبها ألم ؛ هل تسمى نعمة أم لا؟ وفيها أيضاً أشياء مرجوحة .

فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب ، فإن السنة هي الحق دون الباطل ؛ وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة : فهذا « أصل عظيم » لأهل الإسلام عموما ولن يدعى السنة خصوصا .

فصل

وقد تقدم أن دين الله وسط بين الغالى فيه . والجافى عنه . والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالي بأيهما ظفر : إما إفراط فيه ، وإما تفريط فيه . وإذا كان الإسلام الذى هو دين الله لا يقبل من أحد سواه ، قد اعترض الشيطان كثيراً ممن ينتسب إليه ؛ حتى أخرجه عن كثير من شرائعه ؛ بل أخرج طوائف من أعبد هذه الأمة وأورعها عنه ، حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرمية .

وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال المارقين منه ؛ فثبت عنه فى الصحاح وغيرها من رواية أمير المؤمنين «على بن أبى طالب وأبى سعيد الخدرى ، وسهل بن حنيف ، وأبى ذر الغفارى ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبدالله بن عمر ، وابن مسعود» رضى الله عنهم ، وغير هؤلاء . أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج فقال «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم أو فقتلوهم ؛ فإن فى قتلهم أجرأ عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» ، وفى رواية «شر قتيل تحت أديم السماء ، خير

قتيل من قتلوه، وفي رواية «لويعلم الذين يقاتلونهم ما زوى لهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم لنكوا عن العمل» .

وهؤلاء لما خرجوا في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضى الله عنه - قاتلهم هو وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وتحضيضه على قتالهم . واتفق على قتالهم جميع أئمة الإسلام .

وهكذا كل من فارق جماعة المسلمين وخرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشريعته من أهل الأهواء المضلة والبدع المخالفة .

ولهذا قاتل المسلمون أيضاً «الرافضة» الذين هم شر من هؤلاء ، وهم الذين يكفرون جماهير المسلمين ، مثل الخلفاء الثلاثة وغيرهم . ويزعمون أنهم هم المؤمنون ومن سواهم كافر ، ويكفرون من يقول : إن الله يرى في الآخرة ، أو يؤمن بصفات الله وقدرته الكاملة ومشيتته الشاملة ، ويكفرون من خالفهم في بدعهم التي هم عليها .

فإنهم يمسحون القدمين ولا يمسحون على الخف ، ويؤخرون الفطور والصلاة إلى طلوع النجم ، ويجمعون بين الصلاتين من غير عذر ، ويقنتون في الصلوات الخمس ، ويحرمون الفقاع ، وذبائح أهل الكتاب ، وذبائح من خالفهم من المسلمين ، لأنهم عندهم كفار ، ويقولون على الصحابة رضی

الله عنهم أقوالا عظيمة لا حاجة إلى ذكرها هنا ، إلى أشياء أخر . فقاتلهم المسلمون بأمر الله ورسوله .

فإذا كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ، قد انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم ، فيعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام والسنة ، حتى يدعى السنة من ليس من أهلها ، بل قد مرق منها وذلك «بأسباب» :-

منها الغلو الذي ذمه الله تعالى في كتابه حيث قال : (يَتَّاهِلَ الْكُتَبِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ) إلى قوله : (وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) وقال تعالى . (قُلْ يَتَّاهِلَ الْكُتَبِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) ؛ وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «إياكم والغلو في الدين ، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» وهو حديث صحيح .

ومنها التفرق والاختلاف الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز :
ومنها أحاديث تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي كذب عليه باتفاق أهل المعرفة ، يسمعا الجاهل بالحديث فيصدق بها الموافقة ظنه وهواه .

« وأضل الضلال ، اتباع الظن والهوى ، كما قال الله تعالى في حق من ذمهم : (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى) (وقال في حق نبيه صلى الله عليه وسلم : (وَالنَّجْوَى إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) ، فنزهه عن الضلال والغواية اللذين هما الجهل والظلم ، فالضال هو الذى لا يعلم الحق ، والغاوى الذى يتبع هواه . وأخبر أنه ما ينطق عن هوى النفس ؛ بل هو وحى أوحاه الله إليه ، فوصفه بالعلم ونزهه عن الهوى .

وأنا أذكر جوامع من أصول الباطل التى ابتدعتها طوائف ممن ينتسب إلى السنة وقد مرق منها ، وصار من أكابر الظالمين . وهى فصول : —

الفصل الأول

أحاديث رووها في الصفات زائدة على الأحاديث التي في دواوين الإسلام مما نعلم باليقين القاطع أنها كذب وبهتان ، بل كفر شنيع .

وقد يقولون من أنواع الكفر ما لا يروون فيه حديثاً ؛ مثل حديث يروونه: إن الله ينزل عشية عرفة على جمل أورق ، يصفح الركبان ويعانق المشاة . وهذا من أعظم الكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وقائله من أعظم القائلين على الله غير الحق ، ولم يرو هذا الحديث أحد من علماء المسلمين أصلاً ، بل أجمع علماء المسلمين وأهل المعرفة بالحديث على أنه مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أهل العلم — كابن قتيبة وغيره — هذا وأمثاله إنما وضعه الزنادقة الكفار ليشينوا به [على] أهل الحديث ، ويقولون: إنهم يروون مثل هذا .

وكذلك حديث آخر : فيه أنه رأى ربه حين أفاض من مزدلفة يمشى أمام الحجيج وعليه جبة صوف ، أو ما يشبه هذا البهتان والافتراء على الله ، الذي لا يقوله من عرف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وهكذا حديث فيه « أن الله يمشى على الأرض ، فإذا كان موضع خضرة قالوا : « هذا موضع قدميه » ويقراءون قوله تعالى : (فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) هذا أيضاً كذب باتفاق العلماء . ولم يقل الله فانظر إلى آثار خطى الله ، وإنما قال : آثار رحمة الله) ورحمته هنا النبات .

وهكذا أحاديث في بعضها « أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه في الطواف » وفي بعضها « أنه رآه وهو خارج من مكة » وفي بعضها « أنه رآه في بعض سكك المدينة » إلى أنواع آخر .

وكل حديث فيه « أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه في الأرض » فهو كذب باتفاق المسلمين وعلمائهم ، هذا شيء لم يقله أحد من علماء المسلمين ولا رواه أحد منهم .

وإنما كان النزاع بين الصحابة في أن محمداً صلى الله عليه وسلم هل رأى ربه ليلة المعراج ؟ فكان ابن عباس رضى الله عنهما وأكثر علماء السنة يقولون : إن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه ليلة المعراج ، وكانت عائشة رضى الله عنها وطائفة معها تنكر ذلك ، ولم ترو عائشة رضى الله عنها في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ، ولا سألته عن ذلك . ولا نقل في ذلك عن الصديق رضى الله عنه ، كما يروونه ناس من الجهال : « أن أباهما سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : نعم . وقال لعائشة : لا ، فهذا الحديث كذب باتفاق العلماء .

ولهذا ذكر القاضى « أبو يعلى » وغيره : أنه اختلفت الرواية عن الإمام

أحمد - رحمه الله - هل يقال : إن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعيني رأسه ؟
أو يقال بعين قلبه . أو يقال : رآه ولا يقال بعيني رأسه ولا بعين قلبه ؟ على
ثلاث روايات .

وكذلك الحديث الذي رواه أهل العلم أنه قال : « رأيت ربي في صورة كذا
وكذا » يروى من طريق ابن عباس ومن طريق أم الطفيل وغيرهما وفيه « أنه
وضع يده بين كتفي » حتى وجدت برد أنا مله على صدرى » هذا الحديث لم يكن
ليلة المعراج . فإن هذا الحديث كان بالمدينة . وفي الحديث : أن النبي صلى الله عليه
وسلم نام عن صلاة الصبح ثم خرج إليهم ، وقال : « رأيت كذا وكذا » وهو
من رواية من لم يصل خلفه إلا بالمدينة كأم الطفيل وغيرها ، والمعراج إنما كان
من مكة باتفاق أهل العلم وبنص القرآن والسنة المتواترة ، كما قال الله تعالى :
(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا) .

فعلم أن هذا الحديث كان رؤيا منام بالمدينة ، كما جاء مفسرا في كثير من
طرقه « انه كان رؤيا منام » مع أن رؤيا الأنبياء وحى ، لم يكن رؤيا يقظة
ليلة المعراج .

وقد اتفق المسلمون على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه بعينه في
الأرض ، وأن الله لم ينزل له إلى الأرض ، وليس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قط حديث فيه « أن الله نزل له إلى الأرض » بل الأحاديث الصحيحة :
« أن الله يدنو عشية عرفة » ، وفي رواية « إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى

ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟
من يستغفرني فأغفر له ؟ » .

وثبت في الصحيح : أن الله يدنو عشية عرفة ، وفي رواية « إلى سماء
الدنيا ، فيباهي الملائكة بأهل عرفة ، فيقول : أنظروا إلى عبادي ! أتوني شعنا
غيرا ، ما أراد هؤلاء ؟ وقد روى « أن الله ينزل ليلة النصف من شعبان » إن صح
الحديث فإن هذا مما تكلم فيه أهل العلم .

وكذلك ما روى بعضهم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل من حراء
تبدى له ربه على كرسى بين السماء والأرض » غلط باتفاق أهل العلم . بل الذى
في الصحاح : « أن الذى تبدى له الملك الذى جاءه بحراء فى أول مرة ، وقال
له : « اقرأ ! فقلت : لست بقارىء ، فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد ؛ ثم
أرسلنى ، فقال : اقرأ فقلت : لست بقارىء ، فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد ؛
ثم أرسلنى ، فقال : (أَقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ * الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) فهذا أول ما نزل على النبي صلى
الله عليه وسلم .

ثم جعل النبي صلى الله عليه وسلم يحدث عن فترة الوحى . قال : « فبينما
أنا أمشى إذ سمعت صوتا ؛ فرفعت رأسى فإذا الملك الذى جاءنى بحراء جالس
على كرسى بين السماء والأرض » رواه جابر رضى الله عنه فى الصحيحين .
فأخبر أن الملك الذى جاءه بحراء رآه بين السماء والأرض ، وذكر أنه رعب

منه ، فوقع في بعض الروايات الملك فظن القارىء أنه الملك ، وأنه الله وهذا غلط وباطل .

وبالجملة أن كل حديث فيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه في الأرض » وفيه « أنه نزل له إلى الأرض » وفيه « أن رياض الجنة من خطوات الحق » وفيه « أنه وطئ على صخرة بيت المقدس » كل هذا كذب باطل باتفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم .

وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينه قبل الموت فدعواه باطل باتفاق أهل السنة والجماعة ؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحداً من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت . وثبت ذلك في صحيح مسلم عن النواس ابن سميان عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أنه لما ذكر الدجال قال : « واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » .

وكذلك روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه آخر : يحذر أمته فتنة الدجال ، وبين لهم « أن أحداً منهم لن يرى ربه حتى يموت » فلا يظن أحد أن هذا الدجال الذي رآه هو ربه .

ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان قال : « الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » .

وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه و يقينه ؛ فإذا كان إيمانه صحيحاً لم يره إلا في صورة حسنة ، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه . ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة ، ولها « تعبير وتأويل » ، لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق .

وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضاً من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام : فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم . وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه ، فهذا كله يقع في الدنيا .

وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه ، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام ، وربما علم في المنام أنه منام .

فهكذا من العباد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشعور بحواسه ، فيظنها رؤية بعينه وهو غلط في ذلك ، وكل من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين أنه رأى ربه بعيني رأسه فهو غلط في ذلك ياجماع أهل العلم والإيمان .

نعم رؤية الله بالأبصار هي للؤمنين في الجنة ، وهي أيضاً للناس في عرصات القيامة ؛ كما تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب ، وكما ترون القمر ليلة البدر صحوً ليس دونه سحاب » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « جنات الفردوس أربع : جنتان من ذهب آتيتهما وحليتهما وما فيهما . وجنتان من فضة آتيتهما وحليتهما وما فيهما . وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن » وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه ! فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار ؛ فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهي الزيادة .

وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح : وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول ؛ واتفق عليها أهل السنة والجماعة ، وإنما يكذب بها أو يحرفها « الجهمية » ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم : الذين يكذبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك ، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة .

ودين الله وسط بين تكذيب هؤلاء بما أخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم في الآخرة ؛ وبين تصديق الغالية ؛ بأنه يرى بالعيون في الدنيا ، وكلاهما باطل .

وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعيني رأسه في الدنيا هم ضلال كما تقدم ، فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه في بعض الأشخاص : إما بعض الصالحين ، أو بعض المردان ، أو بعض الملوك أو غيرهم ، عظم ضلالهم

وكفرهم ، وكانوا حينئذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه في صورة عيسى بن مريم .

بل هم أضل من أتباع الدجال الذى يكون فى آخر الزمان ، ويقول للناس أنار بكم ! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبث ! ويقول للخربة : أخرجى كنوزك فتبعه كنوزها ! وهذا هو الذى حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم أمته . وقال : « ما من خلق آدم إلى قيام الساعة ففتنة أعظم من الدجال » وقال : « إذا جلس أحدكم فى الصلاة فليستعد بالله من أربع ؛ ليقل : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر . وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال » .

فهذا ادعى الربوبية وأتى بشبهات فتن بها الخلق ، حتى قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه أعور ؛ وإن ربكم ليس بأعور ، واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » ، فذكر لهم علامتين ظاهرتين يعرفهما جميع الناس ؛ لعلمه صلى الله عليه وسلم بأن من الناس من يضل فيجوز أن يرى ربه فى الدنيا فى صورة البشر ، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك ، وهؤلاء قد يسمون « الحلولية » و « الاتحادية » .

وهم صنفان :—

« قوم » يخصوصونه بالحلول أو الاتحاد فى بعض الأشياء . كما يقوله النصارى

في المسيح عليه السلام ، والغاية في على رضى الله عنه ونحوه ؛ وقوم في أنواع من المشايخ ، وقوم في بعض الملوك ، وقوم في بعض الصور الجميلة ؛ إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى .

و « صنف » يعمون فيقولون بحلوله أو اتحاده في جميع الموجودات — حتى الكلاب والخنزير والنجاسات وغيرها — كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية : كأصحاب ابن عربى ، وابن سبعين ، وابن الفارض ، والتلسانى ، والبليانى ، وغيرهم .

ومذهب جميع المرسلين ومن تبعهم من المؤمنين وأهل الكتب أن الله سبحانه خالق العالمين ، ورب السموات والأرض وما بينهما ؛ ورب العرش العظيم ، والخلق جميعهم عباده وهم فقراء إليه .

وهو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ؛ ومع هذا فهو معهم أينما كانوا ؛ كما قال سبحانه وتعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

فهؤلاء « الضلال الكفار » الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينه ، وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه ! وربما يعين أحدهم آدمياً إما شخصاً ؛

أوصياً ؛ أو غير ذلك ؛ ويزعم أنه كلهم ، يستتابون . فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانوا كفاراً ؛ إذ هم أ كفر من اليهود والنصارى (الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) فإن المسيح رسول كريم وجيه عند الله في الدنيا والآخرة ومن المقربين ، فإذا كان الذين قالوا : إنه هو الله وإنه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم ؛ بل الذين قالوا إنه اتخذ ولداً حتى قال : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا * تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا * وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا *) فكيف بمن يزعم في شخص من الأشخاص أنه هو ؟ هذا أ كفر من الغالية الذين يزعمون أن علياً رضى الله عنه ؛ أو غيره من أهل البيت هو الله .

وهؤلاء هم « الزنادقة » الذين حرقهم على - رضى الله عنه - بالنار ، وأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة ، وقذفهم فيها بعد أن أجلهم ثلاثاً ليتوبوا ، فلما لم يتوبوا أ حرقهم بالنار ، وانفقت الصحابة - رضى الله عنهم - على قتلهم ؛ لكن ابن عباس - رضى الله عنهما - كان مذهبه أن يقتلوا بالسيف بلا تحريق ، وهو قول أكثر العلماء ، وقصتهم معروفة عند العلماء .

فصل

وكذلك الغلو في بعض المشايخ : إما في الشيخ « عدى » ويونس القتي أو الحلاج وغيرهم ؛ بل الغلو في علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - ونحوه ، بل الغلو في المسيح عليه السلام ونحوه .

فكل من غلا في حى ؛ أو في رجل صالح كـشـل على - رضى الله عنه - أو « عدى » أو نحوه ؛ أو فيمن يعتقد فيه الصلاح ؛ كالحلاج أو الحاكم الذى كان بمصر ، أو يونس القتي ونحوهم ، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول : كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده ، أو يقول إذا ذبح شاة : باسم سيدى ، أو يعبده بالسجود له أو لغيره ، أو يدعوه من دون الله تعالى ؛ مثل أن يقول : يا سيدى فلان اغفرلى أو ارحمنى أو انصرنى أو ارزقنى ، أو أغثنى أو أجرنى ، أو توكلت عليك ، أو أنت حسبي ؛ أو أنا فى حسبك ؛ أو نحو هذه الأقوال والأفعال ؛ التى هى من خصائص الربوبية التى لا تصلح إلا لله تعالى ، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه ، فإن تاب وإلا قتل . فإن الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب لنعبد الله وحده لا شريك له ولا نجعل مع الله إلهاً آخر .

والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى — مثل : الشمس والقمر والكواكب ، والعزير والمسيح والملائكة ، واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، ويغوث ويعوق ونسر ، أو غير ذلك — لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلاتق ؛ أو أنها تنزل المطر ، أو أنها تنبت النبات ، وإنما كانوا يعبدون الأنبياء والملائكة والكواكب والجن والتماثيل المصورة لهؤلاء ، أو يعبدون قبورهم ، ويقولون : إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى . ويقولون : هم شفعاؤنا عند الله .

فأرسل الله رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه ، لا دعاء عبادة ؛ ولا دعاء استغاثة . وقال تعالى : (قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) .

قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون المسيح وعزيرا والملائكة ؛ فقال الله لهم : هؤلاء الذين تدعونهم يتقربون إلي كما تتقربون ، ويرجون رحمتي كما ترجون رحمتي ، ويخافون عذابي كما تخافون عذابي ، وقال تعالى : (قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ * وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) فأخبر سبحانه : أن ما يدعى من دون الله ليس له مثقال ذرة في الملك

ولا شرك في الملك ، وأنه ليس له من الخلق عون يستعين به ، وأنه لا تنفع
الشفاعة عنده إلا بإذنه .

وقال تعالى : (وَكَرَّمْنَا مَلَكِي فِي السَّمَوَاتِ لِأَتُنْعِيْ شَفَعْتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ
اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى) وقال تعالى : (أَمْ آتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلُوبِ أَوْلَادِكُمْ أَنْ
لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) وقال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ
وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتَبِئْتُمْ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي
السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ) الآية .

وعبادة الله وحده: هي أصل الدين ، وهو التوحيد الذي بعث الله به
الرسول وأنزل به الكتب ، فقال تعالى : (وَسَأَلْنَا مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا
أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ) ؟ وقال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ
أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) وقال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ
قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحقق التوحيد ويعلمه أمته ، حتى قال له
رجل : ما شاء الله وشئت . فقال : « أجعلتني لله ندا ؟ ! بل ما شاء الله وحده »
وقال : « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ؛ ولكن ما شاء الله ثم شاء محمد » ،
ونهى عن الحلف بغير الله فقال : « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت »

وقال : « من حلف بغير الله فقد أشرك » ، وقال : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، إنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله » .

ولهذا اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن يحلف بمخلوق ، كالكعبة ونحوها .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السجود له ، ولما سجد بعض أصحابه نهاه عن ذلك وقال : « لا يصلح السجود إلا لله » ، وقال : « لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » ، وقال لمعاذ بن جبل — رضى الله عنه — : « رأيت لو مررت بقبرى أكنت ساجدا له » ؟ قال : لا . قال : « فلا تسجد لى » .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ القبور مساجد ؛ فقال فى مرض موته : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا » قالت عائشة رضى الله عنها : ولولا ذلك لأبرز قبره ؛ ولكن كره أن يتخذ مسجدا .

وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا بيتي عيدا ولا بيوتكم قبورا ، وصلوا على حيتما كنتم فإن صلاتكم تبلغنى » ، ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المسجد على القبور ، ولا تشرع الصلاة عند القبور ؛ بل كثير من العلماء يقول الصلاة عندها باطلة .

والسنة في زيارة قبور المسلمين نظير الصلاة عليهم قبل الدفن ، قال الله تعالى
في كتابه عن المنافقين (وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ)
فكان دليل الخطاب أن المؤمنين يصلى عليهم ويقام على قبورهم .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا :
« السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، يرحم
الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين . نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم
لا تحرمننا أجرهم ، ولا تفتننا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » .

وذلك أن من أكبر أسباب عبادة الأوثان كان التعظيم للقبور بالعبادة
ونحوها ، قال الله تعالى في كتابه : (وَقَالُوا لَا تَنْدُرُنَا بِهِمُ الْمُشْرِكُونَ وَلَا نَدُرُهُمْ وَلَا أَسْوَاعًا
وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) . قال طائفة من السلف : كانت هذه أسماء قوم
صالحين ؛ فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم وعبدوها .

ولهذا اتفق العلماء على أن من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره
أنه لا يتمسح بحجرته ولا يقبلها ، لأن التقبيل والاستلام إنما يكون لأركان بيت
الله الحرام ، فلا يشبه بيت المخلوق بيت الخالق .

وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات إنما تقصد في بيوت الله
وهي المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . فلا تقصد بيوت المخلوقين
فتتخذ عيداً ، كما قال صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا بيتي عيداً » كل هذا لتحقيق

التوحيد الذى هو أصل الدين ورأسه الذى لا يقبل الله عملا إلا به ، ويعفر
لصاحبه ولا يعفر لمن تركه ، وكما قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ
ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا) .

ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه ، فأعظم آية في القرآن
آية الكرسي (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ) . وقال صلى
الله عليه وسلم : (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة) . والإله : الذى
يأله القلب عبادة له ، واستعانة ، ورجاء له ، وخشية ، وإجلالا ، وإكراما .

فصل

ومن ذلك الاقتصاد في السنة ؛ واتباعها كما جاءت — بلا زيادة ولا نقصان — مثل الكلام : في (القرآن) و (سائر الصفات) فإن مذهب سلف الأمة وأهل السنة أن القرآن كلام الله ؛ منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . هكذا قال غير واحد من السلف . روى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار — وكان من التابعين الأعيان — قال : ما زلت أسمع الناس يقولون ذلك .

والقرآن الذي أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم هو هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم ، وهو كلام الله لا كلام غيره ؛ وإن تلاه العباد وبلغوه بحركاتهم وأصواتهم . فإن الكلام لمن قاله مبتدئاً لا لمن قاله مبلغاً مؤدياً ، قال الله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) ، وهذا القرآن في المصاحف ، كما قال تعالى : (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ) وقال تعالى : (يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً * فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ) . وقال : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ) .

والقرآن كلام الله بحروفه ونظمه ومعانيه ، كل ذلك يدخل في القرآن وفي كلام الله . وإعراب الحروف هو من تمام الحروف ؛ كما قال النبي صلى الله

عليه وسلم : « من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات » وقال أبو بكر وعمر رضى الله عنهما : حفظ إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه .

وإذا كتب المسلمون مصحفاً فإن أحبوا أن لا ينقطوه ولا يشكلوه جاز ذلك ؛ كما كان الصحابة يكتبون المصاحف من غير تنقيط ولا تشكيل ؛ لأن القوم كانوا عرباً لا يلحنون . وهكذا هي المصاحف التي بعث بها عثمان رضى الله عنه إلى الأمصار في زمن التابعين .

ثم فشا « اللحن » فنقطت المصاحف وشكلت بالنقط الحمر ، ثم شكلت بمثل خط الحروف ؛ فتنازع العلماء في كراهة ذلك . وفيه خلاف عن الإمام أحمد رحمه الله وغيره من العلماء ، قيل : يكره ذلك لأنه بدعة : وقيل : لا يكره للحاجة إليه . وقيل يكره النقط دون الشكل لبيان الإعراب . والصحيح أنه لا بأس به .

والتصديق بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن الله يتكلم بصوت ؛ وينادى آدم عليه السلام بصوت ؛ إلى أمثال ذلك من الأحاديث . فهذه الجملة كان عليها سلف الأمة وأئمة السنة .

وقال أئمة السنة : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق . حيث تلى وحيث

كتب . فلا يقال لتلاوة العبد بالقرآن : إنها مخلوقة ، لأن ذلك يدخل فيه القرآن المنزل ، ولا يقال : غير مخلوقة ، لأن ذلك يدخل فيه أفعال العباد .

ولم يقل قط أحد من أئمة السلف : إن أصوات العباد بالقرآن قديمة ، بل أنكروا على من قال : لفظ العبد بالقرآن غير مخلوق .

وأما من قال : إن المداد قديم : فهذا من أجهل الناس وأبعدهم عن السنة ، قال الله تعالى : (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) فأخبر أن المداد يكتب به كلماته .

وكذلك من قال ليس القرآن في المصحف ؛ وإنما في المصحف مداد وورق ، أو حكاية وعبارة . فهو مبتدع ضال . بل القرآن الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو ما بين الدفتين . والكلام في المصحف - على الوجه الذي يعرفه الناس - له خاصة يمتاز بها عن سائر الأشياء .

وكذلك من زاد على السنة فقال : إن ألفاظ العباد وأصواتهم قديمة فهو مبتدع ضال . كمن قال : إن الله لا يتكلم بحرف ولا بصوت فإنه أيضاً مبتدع منكر للسنة .

وكذلك من زاد وقال : إن المداد قديم ، فهو ضال . كمن قال : ليس في المصاحف كلام الله .

وأما من زاد على ذلك من الجهال الذين يقولون : إن الورق ، والجلد ،
والوتد ، وقطعة من الحائط : كلام الله ، فهو بمنزلة من يقول : ما تكلم الله
بالقرآن ولا هو كلامه . هذا الغلو من جانب الإثبات يقابل التكذيب من جانب
النفي ، وكلاهما خارج عن السنة والجماعة .

وكذلك أفراد الكلام في النقطة والشكلة بدعة نفيًا وإثباتًا ، وإنما حدثت
هذه البدعة من مائة سنة أو أكثر بقليل ، فإن من قال : إن المداد الذي تنقط
به الحروف ويشكل به قديم ، فهو ضال جاهل ، ومن قال : إن إعراب
حروف القرآن ليس من القرآن فهو ضال مبتدع .

بل الواجب أن يقال : هذا القرآن العربي هو كلام الله . وقد دخل في ذلك
حروفه بإعرابها كما دخلت معانيه ، ويقال : ما بين اللوحين جميعه كلام الله .
فإن كان المصحف منقوفاً مشكولاً أطلق على ما بين اللوحين جميعه أنه كلام الله .
وإن كان غير منقوط ولا مشكول : كالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة ، كان
أيضاً ما بين اللوحين هو كلام الله . فلا يجوز أن تلتقى الفتنة بين المسلمين بأمر
محدث ونزاع لفظي لا حقيقة له ، ولا يجوز أن يحدث في الدين ما ليس منه .

فصل

وكذلك يجب الاقتصاد والاعتدال في أمر « الصحابة » و « القرابة » - رضى الله عنهم - فإن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم من السابقين والتابعين لهم بإحسان . وأخبر أنه رضى عنهم ورضوا عنه ؛ وذكرهم في آيات من كتابه ؛ مثل قوله تعالى : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرْتَهُمُ رُكْعًا مُسَجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْطَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)

وقال تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) .

وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسى بيده لو أن أحداكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

وقد انفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين على بن أبي

طالب - رضى الله عنه - أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما ، واتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيعة عثمان بعد عمر رضى الله عنهما ، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا » وقال صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة » . وكان أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه آخر الخلفاء الراشدين المهديين .

وقد اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعباد والأمرء والأجناد على أن يقولوا : أبو بكر ثم عمر ؛ ثم عثمان ؛ ثم على رضى الله عنهم . ودلائل ذلك ، وفضائل الصحابة كثير ؛ ليس هذا موضعه .

وكذلك تؤمن « بالإمساك عما شجر بينهم » ونعلم أن بعض المنقول فى ذلك كذب . وهم كانوا مجتهدين ؛ إما مصيبين لهم أجران ؛ أو مشايين على عملهم الصالح مغفور لهم خطوهم ؛ وما كان لهم من السيئات - وقد سبق لهم من الله الحسنى - فإن الله يغفرها لهم ؛ إما بتوبة أو بحسنات ما حية ، أو مصائب مكفرة ؛ أو غير ذلك . فإنهم خير قرون هذه الأمة كما قال صلى الله عليه وسلم : « خير القرون قرنى الذى بعثت فيهم ؛ ثم الذين يلونهم » وهذه خير أمة أخرجت للناس .

ونعلم مع ذلك أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان أفضل وأقرب إلى الحق من معاوية ومن قاتله معه لما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدرى — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق» . وفي هذا الحديث دليل على أنه مع كل طائفة حق ؛ وأن علياً رضى الله عنه أقرب إلى الحق .

وأما الذين قعدوا عن القتال في الفتنة ؛ كسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وغيرهما رضى الله عنهم ؛ فاتبعوا النصوص التي سمعوها في ذلك عن القتال في الفتنة ، وعلى ذلك أكثر أهل الحديث .

وكذلك «آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم» لهم من الحقوق ما يجب رعايتها ، فإن الله جعل لهم حقاً في الخمس والفيء ، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لنا : «قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد» . وآل محمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة ، هكذا قال الشافعى وأحمد بن حنبل ؛ وغيرهما من العلماء رحمهم الله ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إن الصدقة لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد» وقد قال الله تعالى في كتابه : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) وحرم الله عليهم الصدقة لأنها

أوساخ الناس ، وقد قال بعض السلف : حب أبي بكر وعمر إيمان ؛ وبغضهما نفاق . وفي المسانيد والسنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس — لما شكوا إليه جفوة قوم لهم قال : « والذى نفسى بيده لا يدخلون الجنة حتى يجوبكم من أجلى » .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله اصطفى بنى إسماعيل ؛ واصطفى بنى كنانة من بنى إسماعيل ؛ واصطفى قريشا من كنانة ، واصطفى بنى هاشم من قريش ؛ واصطفانى من بنى هاشم » .

وقد كانت الفتنة لما وقعت بقتل عثمان واقتراق الأمة بعده ، صار قوم ممن يحب عثمان ويغلو فيه ينحرف عن على رضى الله عنه ، مثل كثير من أهل الشام ؛ ممن كان إذ ذاك يسب علياً رضى الله عنه ويبغضه .

وقوم ممن يحب علياً رضى الله عنه ويغلو فيه ينحرف عن عثمان رضى الله عنه ، مثل كثير من أهل العراق ؛ ممن كان يبغض عثمان ويسبه رضى الله عنه .

ثم تغلظت بدعتهم بعد ذلك ؛ حتى سبوا أبا بكر وعمر رضى الله عنهما وزاد البلاء بهم حينئذ .

والسنة محبة عثمان وعلى جميعا ، وتقديم أبي بكر وعمر عليهما رضى الله

عنهم ؛ لما خصهما الله به من الفضائل التي سبقا بها عثمان وعلياً جميعاً . وقد نهى الله في كتابه عن التفرق والتشتت ؛ وأمر بالاعتصام بجملة .

فهذا موضع يجب [على] المؤمن أن يتثبت فيه ويعتصم بحبل الله . فإن السنة مبناها على العلم والعدل ؛ والاتباع لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فالإفضة لما كانت تسب « الصحابة » صار العلماء يأمرون بعقوبة من يسب الصحابة ، ثم كفرت الصحابة وقالت عنهم أشياء قد ذكرنا حكمهم فيها في غير هذا الموضع .

ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في « يزيد بن معاوية » ولا كان الكلام فيه من الدين ، ثم حدثت بعد ذلك أشياء ، فصار قوم يظهرون لعنة يزيد بن معاوية . وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلى لعنة غيره ، فكره أكثر أهل السنة لعنة أحد بعينه ، فسمع بذلك قوم ممن كان يتسنن ؛ فاعتقد أن يزيد كان من كبار الصالحين وأمة الهدى .

وصار الغلاة فيه على طرفي نقيض ، هؤلاء يقولون : إنه كافر زنديق ، وإنه قتل ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقتل الأنصار وأبناءهم بالحرة ليأخذ بثأر أهل بيته الذين قتلوا كفاراً ، مثل جده لأمه عتبة بن ربيعة ، وخاله الوليد ؛ وغيرهما ويذكرون عنه من الاشتهار بشرب الخمر وإظهار الفواحش أشياء .

وأقوام يعتقدون أنه كان إماماً عادلاً هادياً مهدياً ، وأنه كان من الصحابة أو أكابر الصحابة ، وأنه كان من أولياء الله تعالى . وربما اعتقد بعضهم أنه كان من الأنبياء ! ويقولون: من وقف في يزيد وقفه الله على نار جهنم. ويروون عن الشيخ «حسن بن عدى» أنه كان كذا وكذا ولياً ؛ ومن وقفوا فيه وقفوا على النار: لقولهم في يزيد . وفي زمن الشيخ حسن زادوا أشياء باطلة نظماً ونثراً . وغلوا في الشيخ «عدى» وفي «يزيد» بأشياء مخالفة لما كان عليه الشيخ «عدى» الكبير - قدس الله روحه - فإن طريقته كانت سليمة لم يكن فيها من هذه البدع ، وابتلوا بروافض عادوهم ، وقتلوا الشيخ حسناً ، وجرت فتن لا يحبها الله ولا رسوله .

وهذا الغلو في يزيد من الطرفين خلاف لما أجمع عليه أهل العلم والإيمان .

فإن يزيد بن معاوية ولد في خلافة عثمان بن عفان - رضى الله عنه - ولم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء ؛ ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح ، وكان من شبان المسلمين ؛ ولا كان كافراً ولا زنديقاً ؛ وتولى بعد أبيه على كراهة من بعض المسلمين ورضا من بعضهم ، وكان فيه شجاعة وكرم ، ولم يكن مظهراً للفواحش كما يحكى عنه خصومه .

وجرت في إمارته أمور عظيمة :-

أحدها مقتل الحسين رضى الله عنه ؛ وهو لم يأمر بقتل الحسين ، ولا أظهر

الفرح بقتله ؛ ولا نكت بالقضيب على ثنياه - رضى الله عنه - ولا حمل رأس الحسين - رضى الله عنه - إلى الشام ، لكن أمر بمنع الحسين رضى الله عنه ، وبدفعه عن الأمر . ولو كان بقتاله ، فزاد النواب على أمره ؛ وحض « الشمرذى » الجيوش^(١) على قتله لعبيد الله بن زياد ؛ فاعتدى عليه عبيد الله ابن زياد ، فطلب منهم الحسين رضى الله عنه أن يحىء إلى يزيد ؛ أو يذهب إلى الثغر مرابطاً ؛ أو يعود إلى مكة . فنعوه رضى الله عنه ، إلا أن يستأسر لهم ، وأمر عمر بن سعد بقتاله - فقتلوه مظلوماً - له ولطائفة من أهل بيته . رضى الله عنهم .

وكان قتله - رضى الله عنه - من المصائب العظيمة ، فإن قتل الحسين ، وقتل عثمان قبله : كانا من أعظم أسباب الفتن في هذه الأمة ، وقتلتهما من شرار الخلق عند الله .

ولما قدم أهلهم رضى الله عنهم على يزيد بن معاوية أكرمهم وسيرهم إلى المدينة ، وروى عنه أنه لعن ابن زياد على قتله . وقال : كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين ، ولكنه مع هذا لم يظهر منه إنكار قتله . والانتصار له ، والأخذ بثأره ، كان هو الواجب عليه ، فصار أهل الحق يلومونه على تركه للواجب مضافاً إلى أمور أخرى . وأما خصومه فيزيدون عليه من القرية أشياء .

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [وحض شمر بن ذى الجوشن على قتله

لعبيد الله بن زياد] .

وأما (الأمر الثاني) : فإن أهل المدينة النبوية نقضوا بيعته وأخرجوا نوابه وأهله ، فبعث إليهم جيشاً ؛ وأمره إذا لم يطيعوه بعد ثلاث أن يدخلها بالسيف ويبيحها ثلاثاً ، فصار عسكره في المدينة النبوية ثلاثاً يقتلون وينهبون ، ويفتضون الفروج المحرمة . ثم أرسل جيشاً إلى مكة المشرفة ، فحاصروا مكة ، وتوفى يزيد وهم محاصرون مكة ، وهذا من العدوان والظلم الذي فعل بأمره .

ولهذا كان الذي عليه معتقد أهل السنة وأئمة الأمة أنه لا يسب ولا يجب قال « صالح بن أحمد بن حنبل » قلت لأبي : إن قوما يقولون : إنهم يحبون يزيد . قال : يا بني ! وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ فقلت : يا أبت ! فلماذا لا تلغنه ؟ قال : يا بني ! ومتى رأيت أباك يلعن أحداً ؟ .

وروى عنه قيل له : أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية ؟ فقال : لا . ولا كرامة . أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل ؟ .

فيزيد عند علماء أئمة المسلمين ملك من الملوك . لا يحبونه محبة الصالحين وأولياء الله ؛ ولا يسبونهم . فإنهم لا يحبون لعنة المسلم المعين . لما روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أن رجلاً كان يدعى حماراً ، وكان يكثير شرب الخمر ، وكان كلما أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضربه . فقال

رجل : لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله » .

ومع هذا فطائفة من أهل السنة يجيزون لعنه ، لأنهم يعتقدون أنه فعل من الظلم ما يجوز لعن فاعله .

وطائفة أخرى ترى محبته ، لأنه مسلم تولى على عهد الصحابة ؛ وبايعه الصحابة . ويقولون : لم يصح عنه ما نقل عنه وكانت له محاسن أو كان مجتهداً فيما فعله .

والصواب هو ما عليه الأئمة : من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن . ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فإلله يغفر للفاسق والظالم ، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة . وقد روى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له » وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية ، وكان معه أبو أيوب الانصارى رضى الله عنه .

وقد يشبهه يزيد بن معاوية بعمه يزيد بن أبى سفيان ، فإن يزيد بن أبى سفيان كان من الصحابة وكان من خيار الصحابة ، وهو خير آل حرب . وكان أحد أمراء الشام الذين بعثهم أبو بكر رضى الله عنه فى فتوح الشام ، ومشى أبو بكر فى ركابه يوصيه مشيعاً له ، فقال له : يا خليفة رسول الله : إما أن تركب وإما أن أنزل . فقال : لست براكب ولست بنازل ، إني أحسب خطاى هذه

في سبيل الله . فلما توفي بعد فتوح الشام في خلافة عمر ، ولى عمر رضى الله عنه مكانه أخاه معاوية ، وولد له يزيد في خلافة عثمان بن عفان ، وأقام معاوية بالشام إلى أن وقع ما وقع .

فالواجب الاقتصار في ذلك والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به ، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة ، فإنه بسبب ذلك اعتقد قوم من الجهال أن يزيد بن معاوية من الصحابة ، وأنه من أكابر الصالحين وأئمة العدل ، وهو خطأ بين .

فصل

وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله : مثل أن يقال للرجل : أنت شكيلي . أو قرفندي . فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان ، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة لا شكيلي ولا قرفندي . والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول : لا أنا شكيلي ولا قرفندي ؛ بل أنا مسلم متبع لكتاب الله وسنة رسوله .

وقد روينا عن معاوية بن أبي سفيان : أنه سأل عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فقال : أنت على ملة على ، أو ملة عثمان ؟ فقال : لست على ملة على ، ولا على ملة عثمان ، بل أنا على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك كان كل من السلف يقولون : كل هذه الأهواء في النار : ويقول أحدهم : ما أبالي أى التعمتين أعظم على أن هداني الله للإسلام ، أو أن جنبني هذه الأهواء ، والله تعالى قد سمانا في القرآن : المسلمين المؤمنين عباد الله ، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم . وسموها هم وآباؤهم . ما أنزل الله بها من سلطان .

بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي
والمالكي ، والشافعي ، والحنبلي أو إلى شيخ ، كالفادري ، والعدوي
ونحوهم ، أو مثل الانتساب إلى القبائل : كالقيسي واليماني ، وإلى الأمصار
كالشامي والعراقي والمصري .

فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها ، ولا يوالى بهذه الأسماء ولا يعادى
عليها ، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أى طائفة كان .

وأولياء الله الذين هم أولياؤه : هم الذين آمنوا وكانوا يتقون ، فقد
أخبر سبحانه أن أولياءه هم المؤمنون المتقون وقد بين المتقين في قوله تعالى :
(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَأَمَلَتْكُمْ وَالْكَفَّاتِ وَالْتَبَتِ عَلَى الْمَالِ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ
بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) والتقوى هي فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله
عنه .

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن حال أولياء الله وما صاروا
به أولياء ، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « يقول الله تبارك وتعالى : من عادى لي ولياً فقد بارزني

بالمحاربة ، وما تقرب إلى عبدى بمثل أداء ما اقترضت عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحبته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، فبى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشى ولئن سألتى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لأعيدنه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه .

فقد ذكر فى هذا الحديث أن التقرب إلى الله تعالى على درجتين : إحداهما التقرب إليه بالفرائض . والثانية هى التقرب إلى الله بالنوافل بعد أداء الفرائض .

فالأولى درجة « المقتصدین » الأبرار أصحاب اليمين . والثانية درجة « السابقين » المؤمنين ، كما قال الله تعالى : (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ * تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ * يُسْفُونَ مِنْ رَجْحِيقٍ مَخْتُومٍ * خِتَمُهُمْ مِسْكٌ * وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ) .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : يمزج لأصحاب اليمين مزجاً ، ويشربه المقربون صرفاً .

وقد ذكر الله هذا المعنى فى عدة مواضع من كتابه ، فكل من آمن بالله ورسوله واتقى الله فهو من أولياء الله .

والله سبحانه قد أوجب موالة المؤمنين بعضهم لبعض ، وأوجب عليهم معاداة الكافرين . فقال تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنَّمَا اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِينًا * وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْتُوا لَوْلَا الَّذِينَ آقَسُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ * إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حَرْبَ اللَّهِ هُمُ الْعَالِيُونَ) .

فقد أخبر سبحانه أن ولي المؤمن هو الله ورسوله وعباده المؤمنين ، وهذا عام في كل مؤمن موصوف بهذه الصفة ، سواء كان من أهل نسبة أو بلدة أو مذهب أو طريقة أو لم يكن ، وقال الله تعالى : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) ، وقال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأْواَ وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) إلى

قوله (وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنكُمْ) ، وقال تعالى :
 (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) إلى قوله تعالى : (فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ
 وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ
 لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) .

وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحسنى والسهر ، وفي الصحاح أيضاً أنه قال : « المؤمن للؤمن كاللبنان يشد بعضه بعضاً ، وشبك بين أصابعه ، وفي الصحاح أيضاً أنه قال :
 « والذي نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقال
 صلى الله عليه وسلم : « المسلم أخو المسلم لا يسلبه ولا يظلمه » وأمثال هذه
 النصوص في الكتاب والسنة كثيرة .

وقد جعل الله فيها عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، وجعلهم إخوة ،
 وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين ، وأمرهم سبحانه بالامتلاف ونهاهم عن
 الاقتراق والاختلاف ، فقال : (وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) .
 وقال : (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ
 الْآيَةَ .

فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن تفترق وتختلف ،

حتى يوالى الرجل طائفة ويعادى طائفة أخرى بالظن والهوى ؛ بلا برهان من الله تعالى . وقد برأ الله نبيه صلى الله عليه وسلم من كان هكذا .

فهذا فعل أهل البدع ؛ كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم .

وأما أهل السنة والجماعة فهم معتصمون بحبل الله ، وأقل ما فى ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه وإن كان غيره أتقى لله منه .

وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله ، ويؤخر من أخره الله ورسوله ويحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ؛ وينهى عما نهى الله عنه ورسوله ، وأن يرضى بما رضى الله به ورسوله ؛ وأن يكون المسلمون يداً واحدة ، فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يضلل غيره ويكفره ، وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة ؛ ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ فى شيء من أمور الدين فليس كل من أخطأ يكون كافراً ولا فاسقاً ، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان ، وقد قال تعالى فى كتابه فى دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) وثبت فى الصحيح أن الله قال : قد فعلت .

لا سيما وقد يكون من يوافقكم فى أخص من الإسلام ، مثل أن يكون مثلكم

على مذهب « الشافعي » أو منتسباً إلى الشيخ « عدى » ثم بعد هذا قد يخالف في شيء ، وربما كان الصواب معه ، فكيف يستحل عرضه ودمه أو ماله ؟ مع ما قد ذكر الله تعالى من حقوق المسلم والمؤمن ! .

وكيف يجوز التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟

وهذا التفريق الذي حصل من الأمة علمائها ومشايخها ، وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها . وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله ، كما قال تعالى : (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّ أَخَذْنَا مِيثَقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ) .

فتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا ، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا ؛ فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب .

وجماع ذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ * وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) ، الى قوله : (وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ، فمن الأمر بالمعروف : الأمر بالاتلاف والاجتماع ؛ والنهي

عن الاختلاف والفرقة ، ومن النهي عن المنكر إقامة الحدود على من خرج من شريعة الله تعالى .

فمن اعتقد في بشر أنه إله ؛ أو دعا ميتاً ؛ أو طلب منه الرزق والنصر والهداية ، وتوكل عليه أو سجد له ، فإنه يستتاب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

ومن فضل أحداً من « المشايخ » على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو اعتقد أن أحداً يستغنى عن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استتاب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

وكذلك من اعتقد أن أحداً من « أولياء الله » يكون مع محمد صلى الله عليه وسلم كما كان الخضر مع موسى عليه السلام ، فإنه يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه . لأن الخضر لم يكن من أمة موسى عليه السلام ، ولا كان يجب عليه طاعته ، بل قال له : إني على علم من علم الله علمه الله لا تعلمه ؛ وأنت على علم من علم الله علمه الله لا أعلمه . وكان مبعوثاً إلى بني إسرائيل . كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم : « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعث إلى الناس عامة » .

ومحمد صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى جميع الثقلين : إنسهم وجنهم . فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته فهو كافر يجب قتله .

وكذلك من كفر المسلمين أو استحل دماءهم وأموالهم ، ببدعة ابتدعتها
ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله ، فإنه يجب نهيهم عن ذلك وعقوبته بما يجره ،
ولو بالقتل أو القتال . فإنه إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف ، وأكرم
المتقون من جميع الطوائف ؛ كان ذلك من أعظم الأسباب التي ترضى الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم . وتصلح أمر المسلمين .

ويجب على أولى الأمر وهم علماء كل طائفة وأمرؤها ومشايخها أن يقوموا
على عامتهم ، ويأمرهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر ؛ فيأمرهم بما أمر
الله به ورسوله ، وينهونهم عما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم .

(فالأول) مثل شرائع الإسلام : وهي الصلوات الخمس في مواقيتها ،
 وإقامة الجمعة والجماعات من الواجبات ، والسنن الراتبات : كالأعياد ، وصلاة
الكسوف ، والاستسقاء ، والترابيح ، وصلاة الجنائز ، وغير ذلك . وكذلك
الصدقات المشروعة ، والصوم المشروع ، وحج البيت الحرام . ومثل الإيمان
بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر
خيره وشره ؛ ومثل الإحسان ، وهو أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن
تراه فإنه يراك .

ومثل سائر ما أمر الله به ورسوله من الأمور الباطنة والظاهرة ، ومثل
إخلاص الدين لله ، والتوكل على الله ، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما

سواهما ، والرجاء لرحمة الله والخشية من عذابه ، والصبر لحكم الله ، والتسليم لأمر الله ، ومثل صدق الحديث ، والوفاء بالعهود ، وأداء الأمانات إلى أهلها ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والتعاون على البر والتقوى ، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين ، وابن السبيل والصاحب والزوجة والمملوك ، والعدل في المقال والفعال ؛ ثم الندب إلى مكارم الأخلاق ؛ مثل أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك ؛ قال الله تعالى :

(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) .

وأما « المنكر » الذي نهى الله عنه ورسوله فأعظمه الشرك بالله ، وهو أن يدعو مع الله إلهاً آخر ؛ إما الشمس وإما القمر أو الكواكب ؛ أو ملكاً من الملائكة أو نبياً من الأنبياء ؛ أو رجلاً من الصالحين أو أحداً من الجن ، أو تماثيل هؤلاء أو قبورهم ، أو غير ذلك مما يدعى من دون الله تعالى ، أو يستغاث به أو يسجد له ، فكل هذا وأشباهه من الشرك الذي حرمه الله على لسان جميع رسله .

وقد حرم الله قتل النفس بغير حقها ، وأكل أموال الناس بالباطل ، إما

بالغضب وإما بالربا أو الميسر ، كالبيع والمعاملات التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قطيعة الرحم وعقوق الوالدين ، وتطيف المكيال والميزان ، والإثم والبغى بغير الحق .

وكذلك مما حرمه الله تعالى ، أن يقول الرجل على الله ما لا يعلم ، مثل أن يروى عن الله ورسوله أحاديث يجزم بها وهو لا يعلم صحتها ، أو يصف الله بصفات لم ينزل بها كتاب من الله ولا أثارة من علم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كانت من صفات النفي والتعطيل ، مثل قول الجهمية : إنه ليس فوق العرش ولا فوق السموات ؛ وإنه لا يرى في الآخرة ؛ وإنه لا يتكلم ولا يجب ، ونحو ذلك مما كذبوا به الله ورسوله ، أو كانت من صفات الإثبات والتمثيل ، مثل من يزعم أنه يمشى في الأرض أو يجالس الخلق ، أو أنهم يرونه بأعينهم أو أن السموات تحويه وتحيط به ، أو أنه سار في مخلوقاته ، إلى غير ذلك من أنواع الفرية على الله .

وكذلك العبادات المبتدعة التي لم يشرعها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، كما قال تعالى : (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) ، فإن الله شرع لعباده المؤمنين عبادات ؛ فأحدث لهم الشيطان عبادات ضاهاها بها ، مثل أنه شرع لهم عبادة الله وحده لا شريك له ؛ فشرع لهم شركاء ؛ وهي عبادة ما سواه والإشراك به . وشرع لهم الصلوات الخمس وقراءة القرآن فيها والاستماع

له ؛ والاجتماع لسماع القرآن خارج الصلاة أيضاً ، فأول سورة أنزلها على نبيه صلى الله عليه وسلم : (أَقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) أمر في أولها بالقراءة ؛ وفي آخرها بالسجود ، بقوله تعالى : (وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ) .

ولهذا كان أعظم الأذكار التي في الصلاة قراءة القرآن ؛ وأعظم الأفعال السجود لله وحده لا شريك له ، وقال تعالى : (وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَتْ مَشْهُودًا) ، وقال تعالى : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) .

وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون ، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى رضي الله عنهما : ذكرنا ربنا . فيقرأ وهم يستمعون ، ومر النبي صلى الله عليه وسلم بأبي موسى رضي الله عنه وهو يقرأ ؛ فجعل يستمع لقراءته ، فقال : يا أبا موسى : مررت بك البارحة فجعلت استمع لقراءتك « فقال : لو علمت لحبرته لك تحبيراً وقال : « لله أشد أذناً » أى استماعاً « إلى الرجل يحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته » .

وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الأمة وأكابر المشايخ ، كعروف الكرخي والفضيل بن عياض ، وأبي سليمان الداراني ، ونحوهم . وهو سماع المشايخ

التأخرين الأكبر ، كالشيخ عبد القادر ، والشيخ عدى بن مسافر ، والشيخ
أبي مدين ، وغيرهم من المشايخ رحمهم الله .

وأما المشركون فكان سماعهم كما ذكره الله تعالى في كتابه ؛ بقوله تعالى :
(وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) . قال السلف : المكاء الصفير .
والتصدية التصفيق باليد ، فكان المشركون يجتمعون في المسجد الحرام يصفقون
ويصوتون يتخذون ذلك عبادة وصلاة ، فذمهم الله على ذلك ، وجعل ذلك من
الباطل الذي نهى عنه .

فمن اتخذ نظير هذا السماع عبادة وقربة يتقرب بها إلى الله فقد ضاهى هؤلاء
في بعض أمورهم ، وكذلك لم تفعله القرون الثلاثة التي أتت عليها النبي صلى الله
عليه وسلم ، ولا فعله أكابر المشايخ .

وأما سماع الغناء على وجه اللعب ، فهذا من خصوصية الأفراس للنساء
والصبيان كما جاءت به الآثار ، فإن دين الإسلام واسع لا حرج فيه .

وعمد الدين الذي لا يقوم إلا به هو الصلوات الخمس المكتوبات ، ويجب
على المسلمين من الاعتناء بها ما لا يجب من الاعتناء بغيرها . كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يكتب إلى عماله : إن أهم أمركم عندى الصلاة ، فمن حفظها وحافظ
عليها حفظ دينه ، ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة .

وهي أول ما أوجه الله من العبادات ، والصلوات الخمس تولى الله إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج ، وهي آخر ما وصى به النبي صلى الله عليه وسلم أمته وقت فراق الدنيا ، جعل يقول : « الصلاة الصلاة ! وما ملكت أيمانكم ! » ، وهي أول ما يحاسب عليه العبد من عمله ؛ وآخر ما يفقد من الدين . فإذا ذهبت ذهب الدين كله ؛ وهي عمود الدين فمتى ذهبت سقط الدين .

قال النبي صلى الله عليه وسلم « رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله » ، وقد قال الله في كتابه : (فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَاً) .

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وغيره : إضاعتها تأخيرها عن وقتها ؛ ولو تركوها كانوا كفاراً . وقال تعالى : (حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) ، والمحافظة عليها : فعلها في أوقاتها ، وقال تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) ، وهم الذين يؤخرونها حتى يخرج الوقت .

وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل ولا تأخير صلاة الليل إلى النهار ؛ للمسافر ولا للمريض ولا غيرهما . لكن يجوز عند الحاجة أن يجمع المسلم بين صلاتي النهار وهي الظهر والعصر في وقت إحداهما ، ويجمع بين صلاتي الليل وهي المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، وذلك لمثل المسافر والمريض وعند المطر ، ونحو ذلك من الأعذار .

وقد أوجب الله على المسلمين أن يصلوا بحسب طاقتهم ، كما قال الله تعالى :
 (فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) ، فعلى الرجل أن يصلى بطهارة كاملة وقراءة كاملة ،
 وركوع وسجود كامل ، فإن كان عادماً للماء ، أو يتضرر باستعماله لمرض أو برد
 أو غير ذلك ؛ وهو محدث أو جنب يتيم الصعيد الطيب ؛ وهو التراب . يسمح
 به وجهه ويديه ويصلى ؛ ولا يؤخرها عن وقتها باتفاق العلماء .

وكذلك إذا كان مجوساً أو مقيداً أو زمنياً أو غير ذلك صلى على حسب
 حاله ؛ وإذا كان يازاء عدوه صلى أيضاً صلاة الخوف ، قال الله تعالى :
 (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ
 كَفَرُوا إِنْ الْكٰفِرِينَ كَانُوا كَرِهُدًا وَّأُمِّيَةً * وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ
 طَآئِفَةً مِّنْهُمْ مَّعَكَ) إلى قوله : (وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ) إلى قوله :
 (فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا) .

ويجب على أهل القدرة من المسلمين أن يأمروا بالصلاة كل أحد من
 الرجال والنساء حتى الصبيان . قال النبي صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة
 لسبع ؛ واضربوهم على تركها لعشر ؛ وفرقوا بينهم في المضاجع » .

والرجل البالغ إذا امتنع من صلاة واحدة من الصلوات الخمس أو ترك
 بعض فرائضها المتفق عليها . فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . فمن العلماء من

يقول : يكون مرتدأ كافرأ لا يصلى عليه ولا يدفن بين المسلمين . ومنهم من يقول
يكون كقاطع الطريق وقاتل النفس ، والزانى المحصن .

وأمر الصلاة عظيم شأنها أن تذكرهنا ، فإنها قوام الدين وعماده ،
وتعظيمه تعالى لها فى كتابه فوق جميع العبادات ؛ فإنه سبحانه يخصها بالذكر
تارة ، ويقرنها بالزكاة تارة ، وبالصبر تارة ، وبالنسك تارة ، كقوله تعالى :
(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) ، وقوله : (وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ) ،
وقوله : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ) وقوله : (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ
وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَأَشْرِكَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) . وتارة يفتح
بها أعمال البر ويختتمها بها ؛ كما ذكره فى سورة (سَأَلَسَائِلُ) وفى أول سورة
« المؤمنين » . قال تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ *
وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ
حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ ابْتَغَىٰ
وَرَاءَ ذَلِكَ فَاُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ
عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يَحَافِظُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ) .

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا وإياكم من الذين يرثون الفردوس هم فيها
خالدون ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والحمد لله وحده . وصلى الله على
محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

(آخر كتاب مجمل اعتقاد السلف)

ويليه

(كتاب مفصل الاعتقاد)

فهرس المجلد الثالث

الموضوع	الصفحة
(الرسالة التدمرية) أو « تحقيق الإثبات للأسماء والصفات ، وبيان حقيقة الجمع بين الشرع والقدر »	١٢٨ - ١
مقدمة المؤلف .	٢ ، ١
الكلام في باب الصفات من باب الخبر ، والكلام في الشرع والقدر من باب الطلب والإرادة ، توضيح الفرق بين أقسام البابين .	٢
ما يجب على العبد في باب الصفات والقدر .	٣ ، ٢
الأصل الأول من هذه الرسالة في الكلام على التوحيد في الصفات .	٣
الأصل في الصفات ومذهب السلف فيها .	٤ ، ٣
الرسول جاءت بالنفي المجمل في نفي النقائص ونفي التمثيل عن الله .	٥ ، ٤
وجاءت الرسول بالإثبات المفصل في الأسماء والصفات ، آيات في هذا المعنى .	٧ - ٥
من حاد عن طريقة الرسول - من أصناف المعطلة - وصف الله بالسلب المفصل والإثبات المجمل .	٧
غلاة هؤلاء ينفون عنه النفي والإثبات فيشبهونه بالمتنعات .	٨ ، ٧

- ٨ ويقاربههم طائفة تصفه بالسلوب والإضافات فتشبهه بالمعدومات .
- ٨ طائفة من أهل الكلام تثبت الأسماء دون الصفات .
- ٩ ما وقعت فيه هذه الطوائف من التشبيه والتناقض .
- ٩ ، ٨ مما يحتاج به على هذه الطوائف ما علم بضرورة العقل من أنه لا بد من وجود غنى عما سواه .
- ١٠ - ١٦ لا يلزم من اتفاق أسماء الله أو أسماء صفاته مع أسماء بعض خلقه أو صفاتهم في اسم عام أو صفة عامة تماثل المسميات ؛ بل الإضافة ونحوها تميز ما يختص به الخالق وما يختص به المخلوق .
- ١٦ يتبين تحقيق الإثبات للأسماء والصفات والنقض على أهل التعطيل والتمثيل (بأصلين) و (مثلين) و (خاتمة) فيها سبع قواعد .
- ١٧ الأصل الأول : القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر منها
- ١٧ - ٢١ ما يلزم به المنتسبون إلى الأشعري إذا نفوا المحبة والرحمة والغضب ونحو ذلك ، مع إثباتهم للصفات السبع .
- ٢٠ ما يلزم المعتزلة من التناقض لما نفوا الصفات وأثبتوا الأسماء .
- ٢٠ ، ٢١ ما يخصم به من نفي الأسماء والصفات ، أو نفي النفي والإثبات أو قال ليس بقابل للاتصاف بالصفات .
- ٢٢ ، ٢٣ اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه المنفي

- بالأدلة السمعية والعقلية وإنما المنفي ما يستلزم الاشتراك فيما يجب ويجوز ويمتنع .
- ٢٣ تسمية النفاة لما دل عليه الشرع والعقل من الإثبات تشبيهاً وتجيماً تمويه على الجهال .
- ٢٣ ، ٢٤ إذا قالت المعطلة إثبات الصفات يستلزم التعدد والتعدد يستلزم التركيب والتركيب ممتنع .
- ٢٤ - ٢٧ كل من نفي شيئاً من الصفات أو العقليات لزمه فيما فر إليه من التشبيه نظير ما فر منه أو أشد .
- ٢٧ لا طريق للتخلص من التشبيه إلا بالإثبات اللائق بجلال الله .
- ٢٥ - ٢٨ الأصل الثاني : القول في الصفات كالقول في الذات . فإذا قال المعطل كيف استوى قيل له كيف هو ؟ .
- ٢٨ - ٣٠ (المثل الأول) : أن ما أخبر الله عنه من النعيم في الجنة يوافق في الأسماء للنعيم الموجود في الدنيا مع نفي التمثيل ، فنفي التمثيل عن صفات الخالق أولى .
- ٢٨ ، ٢٩ افترق الناس في إثبات الصفات وفيما أخبر به عن اليوم الآخر ثلاث فرق .
- ٢٩ ، ٣٠ كثير من الباطنية والفلاسفة ونحوهم يتأولون الأمر والنهي أيضاً . ويرفعون التكليف عن عارفهم .

٣٠ حكم هذه الفرق ، وما يحتاج به عليهم يحتاج به على الجهمية في نفي الصفات .

٣٠ لا يجوز أن تضرب لله الأمثال التي فيها مشابهة للخلق فيما يجب له ، أو يجوز عليه ، أو يتمتع عليه ؛ لكن يستعمل في حقه قياس الأولى .

٣٠ - ٣٥ (المثل الثاني) « الروح » متصفة بصفات يوصف بها بعض الخالق ولا يوجب ذلك تمثيلاً . ومن نفي عنها الصفات فهو معطل لها فصفات الخالق أولى .

٣١ - ٣٥ اضطراب الناس في ماهية الروح وصفاتها وسببه .

٣٢ - اختلاف أهل الكلام في معنى الجسم .

٣٥ - (الخاتمة الجامعة) فيها سبع قواعد نافعة .

٣٥ - ٤٠ (القاعدة الأولى) : أن الله موصوف بالإثبات والنفي جميعاً ؛ وما وصف به نفسه من النفي متضمن لإثبات مدح ؛ توضيح ذلك .

٣٩ ، ٤٠ - من وصفه بالنفي المحض أو نفي عنه النقيضين فقد شبهه بالمعدوم أو المستحيل ؛ وجه ذلك .

٤١ - ٤٣ (القاعدة الثانية) : ما أخبر به الرسول وجب الإيمان به وإن لم نعرف معناه ؛ ما تنازع فيه المتأخرون كلفظ الجهة والتحيز يتوقف في إطلاق لفظه ويستفسر عن المعنى من أثبت أو نفي .

٤٣ - ٤٨ (القاعدة الثالثة) في إطلاق لفظ الظاهر : هل يقال ظاهر النصوص مراد أو يقال ليس بمراد .

٤٣ ، ٤٤ قد يعتقد بعض من أطلق هذه العبارة أن ظاهر النصوص يقتضى التمثيل والذين يعتقدون ذلك تارة يجعلون اللفظ محتاجاً للتأويل ولا يكون كذلك . وتارة يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ لا اعتقادهم أنه باطل .

٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ أمثلة النوع الأول حديث «عبدى مرضت» و «إن قلوب العباد» .
٤٥ ، ٤٦ خطأ أهل التعطيل فى التنظير بين قوله : (يَدَى) وبين قوله : (مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا) وتحقيق الفرق بينهما .

٤٦ - ٤٨ إن كان المطلق لهذا اللفظ يقر بأن ظاهر الصفات السبع لا يقتضى التشبيه فليقر بظواهر ما عداها مع نفي التشبيه وإلا لزمه التناقض .
٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ السلف وعموم المسلمين لم يكونوا يعتقدون إذا أطلقوا نصوص .
الصفات أن ظاهرها يماثل صفات المخلوقين ولا أن مفهومها اللائق بجلال الله غير مراد .

٤٨ - ٥٤ (القاعدة الرابعة) وهى كالتوضيح للقاعدة الثالثة .
٤٨ الأربعة المحاذير التى وقع فيها من توهم فى الصفات أو بعضها التمثيل بصفات الخلق .

- ٤٩ التمثيل لذلك بصفة العلو والاستواء (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ) .
- ٥٢، ٥١ السماء والأرض والهواء والسحاب ليس شيء منها محتاجا في حمله إلى الشيء الآخر .
- ٥٢ حرف (في) في قولنا : الشمس والقمر في السماء يقتضى أن يكونا داخل السماء ولا يقتضى قوله : (ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ) أن يكون الله في جوف السموات وجه التفريق .
- ٥٤ - ٦٩ (القاعدة الخامسة) .
- ٥٤ ما أخبر الله به عن نفسه فيه ألفاظ تشبه معانيها من بعض الوجوه ما نعلمه من صفات الخلق ولا يقتضى ذلك تمثيلا .
- ٥٥ ، ٥٤ دفع التعارض بين الوقف على قوله : (إِيَّا اللَّهَ) والوقف على قوله : (فِي الْعِلْمِ) .
- ٥٦ ، ٥٥ أصبح لفظ التأويل - بحسب الاصطلاحات - يستعمل في ثلاثة معان (١) صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح . (٢) التفسير (٣) الحقيقة التي يؤول إليها الكلام .
- ٥٧-٥٩-٦٤-٦٦ العلم بكيفيات صفات الله وكيفيات ما أعده الله في الآخرة من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، وأما علم معنى الكلام الذي أخبر الله به عن ذلك فهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون .

الموضوع	الصفحة
لو لم تعلم معانى الأسماء التى سُمى بها خلقه لم تفهم معانى ما سُمى به نفسه وما سُمى به ما فى الآخرة .	٥٨ ، ٥٧
أسماء الله تنوعت معانيها واتفقت فى دلالتها على ذات الله وكذلك أسماء النبي وأسماء القرآن .	٥٩
نظير اتفاق أسماء الله مع أسماء بعض خلقه وصف القرآن فى مواضع بأنه محكم وفى مواضع بأنه متشابه .	٥٩
معنى الإحكام والتشابه الذى يعم القرآن والإحكام والتشابه الذى يخص بعضه .	٦٣ -- ٥٩
قد يكون التشابه نسبياً أى بالنسبة إلى بعض الناس .	٥٩
معظم ضلال بنى آدم كان من قبيل التشابه والقياس الفاسد .	٦٣
أعظم الناس ضلالاً بالمتشابه من اشتبه عليهم وجود الخالق بوجود المخلوق .	٦٣
طائفة أخرى اشتبه عليها مسمى الوجود فظنت أن فى الخارج عن الأذهان موجوداً مشتركاً وكليات مطلقة .	٦٤
التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة ، ما يزيل هذا الاشتباه .	٦٥ ، ٦٤
لم ينف الإمام أحمد مطلق لفظ التأويل .	٦٦
غلط وتناقض من نفاه مطلقاً ، بحث فى إطلاق الظاهر .	٦٦ - ٦٨

الموضوع	الصفحة
التأويل المذموم والباطل .	٦٧
(القاعدة السادسة) .	٦٩ - ٨٨
لا يكفي في باب الصفات نفي التشبيه ولا مطلق الإثبات من غير تشبيه .	٦٩ ، ٧٤
اصطلاح طوائف من أهل البدع على جعل التشبيه مفسراً بمعنى ، ثم يجعلون كل من أثبت ذلك المعنى مشبها .	٦٩
قد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل .	٧٠
أخص وصف الله ما هو؟ جعل بعضهم القديم من أسمائه .	٧١
قد تطلق المعتزلة على الصفاتية ، والصفاتية على أهل السنة اسم التشبيه والتمثيل لأجل ذلك الاصطلاح .	٧١ ، ٧٢
من طرق النفي الباطلة الاعتماد في نفي ما ينفي عن الله على مجرد نفي التشبيه .	٧١-٧٣ و٧٨
إبطال قولهم إن إثبات الصفات يقتضى التجسيم ، وقولهم إن الأجسام مماثلة .	٧٢ ، ٧٣
الطريق الصحيحة والتي يعتمد عليها في نفي ما ينفي عن الله هي نفي النقص والعيب ونفي مماثلة غيره له في صفات الكمال .	٧٤ ، ٨١
الجواب عن قول من زعم أن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه ... إلخ	٧٤

الموضوع	الصفحة
من نفي القدر المشترك بين المسميات لزمه تعطيل وجود كل موجود ولذلك سمي أهل السنة الجهمية: المعطلة .	٧٦ ، ٧٥
تحقيق حول القدر المشترك بين المسميات .	٧٦
كثير من أئمة النظار الاضطراب في أشياء (١) هل وجود الرب عين ماهيته؟ (٢) هل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو بالتواطؤ أو التشكيك؟ (٣) إثبات الأحوال ونفيها (٤) هل المعدم شيء أم لا؟ (٥) وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟ التحقيق في هذه المباحث .	٧٨-٧٦
« فصل » أبطل من المسلك الأول مسلك من نفي التشبيه معتمداً على نفي التجسيم والتحيز .	٧٩
هذا المسلك لا يحصل به تنزيه الله لوجوه أحدها .	٧٩
الوجه الثاني ، والثالث ، والرابع .	٨١ ، ٨٠
«فصل» وأما في طرق الإثبات فلا يكفي مجرد نفي التشبيه في الإثبات إيضاح ذلك .	٨٨ - ٨٢
طرق تنزيه الباري متسعة لا تحتاج إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم . منها أن كل ما ضاد أسماءه الحسنى فهو منزه عنه .	٨٥ - ٨٣
عود على القاعدة السابقة ، وهي أن كل نفي يتضمن إثباتاً .	٨٥

- ٨٥ - ٨٧ من طرق النبي الصحيحة أن يقال: كل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عنه .
- ٨٧ لو ماثلت صفات الخالق صفات المخلوق لجاز عليه ما يجوز على المخلوق من العدم... وبهذا يعلم بطلان مذهب المشبهة .
- تبع صفحة ٨٨ من ١ - س (القاعدة السابعة)
- ١ - كثير مما دل عليه السمع يعلم بالعقل .
- ١ - الأمثال المضروبة هي أقيسة عقلية .
- ١ - كثير من أهل الكلام يسمى هذه الأصول العقلية لاعتقاده أنها لا تعلم إلا بالعقل فقط .
- ب - تنازع أهل الكلام في الأصول التي يتوقف إثبات النبوة عليها .
- ب - فطائفة تزعم أن تحسين العقل وتقيحه داخل في هذه الأصول .
- ب - دليل بعض أهل الكلام على حدوث العالم والعلم بالصانع وإثبات النبوة .
- ب - هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالسمع لظنهم أن العقل عارضه .
- ب ، ج ضلال هؤلاء من وجوه .
- ج ، د كيف تعلم الصفات الآتية بالعقل ؛ الحياة ، الرحمة .. الخ
- د - من الطرق التي يسلكها الأئمة في إثبات الصفات أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى .
- د - طريقة أخرى لإثبات صفات الكمال .

الصفحة	الموضوع
د -	قد اعترض على الطريقة الأولى وأجاب المؤلف عنه بسبعة أوجه .
هـ ، و	حقيقة التقابل وأقسامه .
و -	التناقض .
ز -	الوجه الثاني العدم والملسكة .
ز ، ي	جوابان عما إذا قال لا يتقابلان تقابل السلب والإيجاب .
ي ، ك	الوجه الثالث .
ك -	الوجه الرابع .
ل ، م ، ن	الوجه الخامس .
ن -	الوجه السادس .
ن ، س	الوجه السابع .
١٩	« فصل » في الأصل الثاني وهو التوحيد في العبادات .
١٩	يجب الإيمان بالشرع والقدر جميعاً .
١٩ ، ٩٠	أمر تعالى بعبادته وحده ، وأرسل الرسل وأنزل الكتب بذلك .
٩٠ ، ٩١ - ٩٤ ، ٩٥	اتفقت الأنبياء على الدعوة إلى التوحيد ، دين الرسل واحد وهو الإسلام وشرائعهم متنوعة .
٩١ ، ٩٢	معنى الإسلام ، أول الرسل يبشر بآخريهم ويؤمن به .
٩٣ ، ٩٤	يجب الإيمان بجميع الرسل ، من لم يؤمن برسالة محمد إلى عموم الناس فهو كافر وكذا من لم يحج .

الموضوع	الصفحة
تنازع الناس فيمن تقدم من الأمم - وهم على دين الأنبياء - هل يقال فيهم مسلمون .	٩٤
رأس الإسلام مطلقاً شهادة أن لا إله إلا الله .	٩٤
أصل الشرك وأنواعه .	٩٥
الإقرار بتوحيد الربوبية عام في البشر ، ولم يدع أحد منهم أن العالم له صانعان .	٩٧ ، ٩٦
أكثر ما نقل عن بعض الناس القول بعدم شمول الربوبية كقول المجوس والقدرية .	٩٦ - ٩٨ ، ٩٩
بيان غلط عامة المتكلمين في مسمى التوحيد وأنواعه الثلاثة .	٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١
الجهمية أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد .	٩٩
غلاة الفلاسفة والقرامطة قالوا من أثبت أسماءه فليس بموحد وسموا أنفسهم الموحدين .	١٠٠
غاية ما عند كثير من الصوفية تحقيق توحيد الربوبية ، والإعراض عن توحيد الالهية ، وسلوك مذهب القدرية وبعضهم يقر بإثبات الصفات وبعضهم ينفيها .	١٠١ ، ١٠٢ - ١٠٤
مذهب جهم في الصفات والقدر والإيمان	١٠٢
مذهب التجارية والضرارية	١٠٢

الموضوع	الصفحة
مذهب الكلاية والأشعرية في الصفات والقدر والأسماء والأحكام	١٠٣
مذهب ابن كلاب وأصحابه في تلك الأبواب	١٠٣
مذهب الكرامية في الإيمان والصفات والقدر والوعيد	١٠٣
١٠٣ - ١٠٤ مذهب المعتزلة في الصفات .	
لم يكن في زمن الصحابة والتابعين جبرية وإنما نبغ فيهم القدرية النفاة والخوارج .	١٠٤
السر في ظهور البدع واختفائها .	١٠٤
الإقرار بتوحيد الربوبية لا ينبجى من العذاب إن لم يقترن به إعلان (١) شهادة أن لا إله إلا الله (٢) شهادة أن محمداً رسول الله .	١٠٥
الكلام حول الأصل الأول وتحقيقه وبيان أنواعه .	١٠٩
١٠٩ ، ١١٠ الأصل الثاني الإيمان بالرسول وطاعته .	
١١١ - ١١٣ « فصل » يجب الإيمان بالقدر والشرع ، أهل الهدى يؤمنون بهما جميعاً .	
١١١ ، ١١٢ الضلال في القدر ثلاث فرق (١) مجوسية (٢) مشركية (٣) إبليسية ، مذهب كل فرقة .	
من مذهب أهل السنة إثبات الأسباب .	١١٢
القول بأن الله يفعل عند الأسباب من مذاهب أهل البدع .	١١٢

- ١١٢ من جعل الأسباب هي المبدعة للأشياء ، فقد أشرك في الربوبية .
- ١١٢ ، ١١٣ كل سبب فهو مفتقر إلى سبب آخر وله مانع إن لم يدفعه الله عنه .
- ١١٣ بطلان قول الفلاسفة : الواحد لا يصدر عنه إلا واحد .
- ١١٤ ضرورة الخلق إلى الشرع ليميزوا به بين ما يفعلونه ويتكلمون به .
- ١١٤ ليس الشرع مجرد العدل بين الناس في المعاملات .
- ١١٤ - ١١٦ هل يعرف حسن الأفعال وقبيحها بالعقل أو بالشرع أو بهما .
- ١١٦ تنازع بعض أهل البدع هل تنزه الله عن فعل ما هو قبيح منه لعدم قدرته عليه أم لا ؟
- ١١٦ ، ١١٧ - ١١٩ ، ١٢٠ يلزم من نظر إلى القدر وعطل الشرع المناقضة .
- ١١٧ - ١١٩ الفناء يراد به ثلاثة أمور ، صاحب الفناء لا يسقط عنه التمييز مطلقاً .
- ١٢٠ المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ، ويترك المحذور ويصبر على المقدور .
- ١٢٠ ، ١٢١ حاجة العباد إلى كثرة الاستغفار .
- ١٢١ ، ١٢٢ جماع ما تقدم أن العبد لا بد له في الأمر من أصلين ولا بد له في القدر من أصلين .
- ١٢٢ ، ١٢٣ لا حجة لقدرى من قوله فحج آدم موسى .
- ١٢٣ جمع تعالى بين الأمر والقدر في مواضع من القرآن .

- ١٢٤ لا بد للإنسان في عبادته من أصلين أحدهما إخلاص الدين . الثاني موافقة الأمر .
- ١٢٤ ، ١٢٥ الناس في عبادة الله واستعانته على أربعة أقسام بيان هذه الأقسام .
- ١٢٥ ، ١٢٦ شر أهل البدع في باب القدر .
- ١٢٦-١٢٨ الوصية باتباع طريق السلف وأفضليتهم .
- ١٢٩-١٥٩ « العقيدة الوسطية » .
- ١٢٩ اعتقاد أهل السنة على سبيل الإجمال ما أجاب به النبي صلى الله عليه وسلم جبريل عليه سلام لماسأله عن الإيمان .
- ١٢٩ ، ١٣٠ الإيمان بصفات الله داخل في الإيمان بالله ، قول أهل السنة الشامل في باب الصفات .
- ١٣٠ ، ١٣١ جمع تعالى فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والاثبات في نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وآية الكرسي .
- ١٣١ - ١٣٨ ذكر آيات تشتمل على جملة مما سمي الله به نفسه ووصف به نفسه .
- ١٣١ آيات في إثبات صفة العلم .
- ١٣٢ آيات في إثبات صفة القوة والمتانة ، والسمع ، والبصر ، والخشية ، والارادة ، والمحبة ، والرحمة .
- ١٣٣ الرضا ، الغضب ، اللعن ، السخط ، الكراهة ، الانتقام ، المقت ، الإتيان ، الوجه ، اليدين ، العينين .

- ١٣٣ ، ١٣٤ يسمع الأصوات إذا أوجدها ، ويرى المخلوقات إذا خلقها . شدة
 المحاولة ، المكر ، الكيد ، العفو ، القدرة ، العزة ، البركة ،
 نفي السمي عن الله والكفو والند .
- ١٣٥ نفي الولد والشريك والولى من الذل ، تنزيه الله وتقديسه ، نفي
 الآلهة ، نفي الأمثال ، إثبات صفة الاستواء .
- ١٣٦ صفة العلو ، المعية .
- ١٣٦ ، ١٣٧ صفة الكلام ، القرآن من كلام الله ، منزل من الله ، إثبات
 رؤية الله فى الآخرة .
- ١٣٨ - ١٤١ أحاديث فى صفات الله .
- ١٣٨ صفة النزول ، الفرح ، الضحك .
- ١٣٩ العجب ، الرجل ، القدم ، النداء بصوت ، العلو ، الاستواء
 على العرش .
- ١٤٠ المعية ، القرب ، تفسير النبي للأسماء الأربعة . . ، السمع ، الرؤية .
- ١٤١ هذه الأمة خير الأمم ، أهل السنة أعدل فرق هذه الأمة فى باب
 الصفات وأفعال الله والوعيد والأسماء والأحكام والصحابة .
- ١٤٢ ، ١٤٣ « فصل » فى معنى العلو والمعية وأن اتصافه بالمعية لا ينافى دوام
 اتصافه بالعلو .
- ١٤٣ « فصل » فى القرب ويبان أنه لا ينافى العلو .

الموضوع	الصفحة
« فصل » في أن الله تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه .	١٤٤
« فصل » في إثبات الرؤية في القيامة وفي الجنة .	١٤٥
١٤٥-١٤٨ « فصل » من الإيمان باليوم الآخر الإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه .	
١٤٦ ، ١٤٧ والإيمان بالميزان ووزن الأعمال فيه ونشر الصحف ؛ محاسبة الله لخلقه ؛ والحوض ؛ والصراط .	
١٤٧ الإيمان بشفاعة الرسول وغيره لأهل الكبائر وغيرهم دون أهل الشرك .	
١٤٨-١٥١ (القدر) .	
١٤٨ إيمان بالقدر يشمل أربعة أشياء .	
١٤٩ ما كتب بعد ذلك مطابق لما في اللوح .	
١٤٩ ، ١٥٠ لا منافاة بين القدر والشرع ولا مساواة بين كل ما أوجده وأمر به .	
١٥٠ أهل السنة يؤمنون مع ذلك بأن للعبد أفعلاً وقدرة واختياراً حقيقة. الفرق التي تقابلت في باب القدر .	
١٥١ « فصل » في حد الإيمان عند أهل السنة وأن المؤمن لا يكفر بالذنوب ولا يخلد بها في النار ولا يخرج بها من الإيمان بالكلية .	

الموضوع	الصفحة
« فصل » في مذهب أهل السنة في الصحابة وتفضيل بعضهم على بعض .	١٥٢
شهادتهم باللجنة لمن شهد له الرسول بعينه .	١٥٣
مراتب الخلفاء الأربعة في الفضل والخلافة .	١٥٣
مذهب أهل السنة في أهل بيت الرسول وأزواجه وحقوق الجميع .	١٥٤
مسلك الروافض والنواصب في أهل البيت .	١٥٤
١٥٥ ، ١٥٤ إمساك أهل السنة عما شجر بين بعض الصحابة . وقولهم في الآثار المروية في مساوئهم .	
١٥٥ ، ١٥٦ فضائلهم توجب مغفرة ذنوبهم إن كانت لهم ذنوب نادرة .	
الأسباب التي تدفع موجب العذاب عن من استحقه .	١٥٥
يصدق أهل السنة بكرامات الأولياء . الأولياء ، الكرامات . أنواعها .	١٥٦
« فصل » من طريقة أهل السنة التمسك بها وبما كان عليه السابقون وتعظيم كلام الله وهدى رسوله لذلك سمو أهل الكتاب والسنة دون غيرهم .	١٥٧
سبب تسميتهم الجماعة ، حد الإجماع المعلوم .	١٥٧
« فصل » في اعتدال أهل السنة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيان محاسنهم وأخلاقهم .	١٥٨ ، ١٥٩
طريقة أهل السنة هي الإسلام ، الأبدال : هم أئمة الدين .	١٥٩

الموضوع	الصفحة
(مناظرة في العقيدة الواسطية)	١٦٠-١٩٤
سبب كتابة المناظرة .	١٦٠
اعتذار المؤلف عن الكتابة في المعتقد .	١٦١، ١٦٢
ما كتبه المؤلف من جمل الاعتقاد لما طلب منه الأمير ذلك .	١٦٢
قال للأمير إن قوماً يكذبون علي ، وطلب الإنصاف ، إخبار الشيخ عن علمه بالمذاهب وقيامه بالدين وحده في زمانه .	١٦٣
وصفه للواسطية ، وسبب كتابتها .	١٦٣ ، ١٦٤
جواب الشيخ عن ما اعترض عليه في قوله : « ولا تحريف » .	١٦٥
سبب عدول المؤلف عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف .	١٦٥ ، ١٦٦
وسبب عدوله عن لفظ التشبيه والتجسيم إلى لفظ التكميف والتمثيل .	١٦٦-١٦٨
حاول الأمير فصل النزاع فقال أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد .	١٦٩، ١٧٠، ١٨٩
سبب تسمية أحمد بن حنبل إمام أهل السنة .	١٦٩ ، ١٧٠
جوابه للأمير لما طلب منه الكلام في مسألة الحرف والصوت .	١٧٠
لم يقل أحمد إن صوت القارئ ومداد المصاحف قديم .	١٧٠ ، ١٧١
مسألة اللفظ بالقرآن . وهل هو حرف وصوت .	١٧١
ذم الشيخ لابن الوكيل وبيان كثرة تناقضه وسعيه في إيجاد الفرقة .	١٧٢-١٧٤
نازعوا الشيخ في كون القرآن بدأ من الله وإليه يعود .	١٧٤-١٧٦
استحسان الخصوم لكثير مما في الواسطية .	١٧٦

الموضوع	الصفحة
خلاصة ما اعترض به المنازعون لما أكملت قراءتها : أربعة أمور (الأول) على قوله : « الناجية » .	١٧٧
(الثاني) أنه لا يصلح إبدال لفظ الصفة بلفظ يرادفه ولا يفهم له معنى ولا يقال إنه يدل على صفة .	١٧٨
(الثالث) وقالوا التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء بكون القمر في السماء .	١٧٨
(الرابع) قالوا قولك في الاستواء حق على حقيقته لا يفهم منه إلا استواء الأجسام وأنت تنفي التجسيم .	١٧٨
١٧٩-١٩٤ جواب الشيخ عن الإيرادات الأربعة السابقة .	
١٨٢-١٨٤ مناظرتهم له في تسمية المعتزلة معتزلة والمتكلمين متكلمين .	
١٨٤-١٨٦ جوابه عن قول أحد المناظرين قد انتسب إلى أحمد أناس ابتدعوا أشياء ومنهم حشوية ومشبهة .	
نسب ابن الخطيب إلى أهل السنة القول بأن الله لا يرى وأن القرآن القديم... إلخ .	١٨٦
اعتراف مخالف الشيخ له بالصواب .	١٨٧
١٨٨، ١٩٠، ١٩١ بحث في لفظ الوجود هل هو مقول على الخالق والمخلوق بطريق الاشتراك؟ وهل وجود كل شيء عين ماهيته أو قدر زائد على ماهيته؟	
حد الأسماء المتواطئة والتمثيل لها .	١٩١

الصفحة	الموضوع
١٩٢	جواب الشيخ عن طعنهم في حديث الأوعال .
١٩٣	رده على من زعم أن قوله : (فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ) من آيات الصفات وأن السلف تأولوها .
١٩٤-٢٠٢	حكاية الشيخ علم الدين للمناظرة في الواسطية ، وهي معنى المناظرة الأولى ؛ لكن باختصار .
٢٠٢-٢١١	كتب عبد الله بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في المجلس الثاني وهو معنى ما تقدم أيضاً .
٢٠٧	سأله عن لفظ الظاهر هل هو مراد فقال ليس في العقيدة وتبرع بالجواب عليه .
٢١١-٢٤٨	جواب عن ورقة أرسلت إليه في السجن .
٢١١-٢١٤	عاقبة الصبر . النصر لا يكون إلا بعد امتحان . تحذيره للأمير عما يفسد الدين والدولة . أعداء الإسلام هم الذين أثاروا الفتنة على الشيخ
٢١٤-٢١٦	تصريحه بأنه لن ينكس راية المسلمين وأنه ليس له ما يخاف الناس عليه
٢١٦	الشيخ لم يسئ إلى أحد لكن كان فيهم من يسمع كلام المنافقين .
٢١٧	جوابه لما قالوا له أنت تخالف المذاهب الأربعة .
٢١٨	حكاية الشيخ لأقوال معارضية في صفى العلو والاستواء وأنهم يقولون بالنفى الصرف .
٢١٨	اعتراف الأمير بأن الشيخ على الحق وأن معارضيه قد ضيعوا الله .

- ٢١٨ ، ٢١٩ الباطنية ينكرون أن تكون أسماء الله وصفاته حقيقة .
- ٢١٩-٢٢٧ تقول عن علماء الطوائف الذين حكوا مذهب السلف في مسألة العلو والاستواء .
- ٢٢٠ قول ابن عبد البر : في سند حديث النزول ، مناظرة الهمداني للجويني .
- ٢٢١ لا يعرف أيام الأسبوع إلا المقرون بالنبوات .
- ٢٢٧ الشيخ كان من أعظم الناس طلباً لتأليف قلوب المسلمين .
- ٢٢٨ ، ٢٢٩ « الأشعري وابن عقيل » ما لهما وما عليهما .
- ٢٢٨ ، ٢٢٩ إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة .
- ٢٢٩ لم يدع المؤلف إلى مذهب من المذاهب الأربعة في أصول الدين وإنما دعا إلى ما اتفق عليه السلف .
- ٢٢٩-٢٣١ المؤلف من أعظم الناس نهياً عن تكفير أو تفسيق المعين الذي لم تقم عليه الحجة وكذلك السلف .
- ٢٣١ قصة الذي أوصى أن يحرق بعد موته خوفاً من الله .
- ٢٣٢-٢٣٤ « فصل » ما ذكرتم من أين الكلام فلم نكن مأمورين به مع عدوان المتكلم .
- ٢٣٢ ، ٢٣٣ لا يسوغ طلب رضا المخلوقين لوجهين .

- ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ « فصل » ما ذكرتم من طلب تفويض الحكم إلى « بدر الدين » .
- ٢٣٥ ، ٢٣٦ ذم الشيخ لخصمه ابن مخلوف وفساد حكمه .
- ٢٣٦ يحكم في هذه المسألة من كان من أهل العلم بها والتقوى : السلطان أو غيره .
- ٢٣٧ إحجام الحكام عن الكلام في قضية الشيخ كان من أجل الملك .
- ٢٣٨ ليس للخصم المدعى عليه أن يختار حكمه كما معين .
- ٢٣٨ مسائل العلم الكلية لا ينفذ فيها حكم الحاكم وإنما ينفذ في الأمور المعينة .
- ٢٣٨ - ٢٤٠ المسائل التي لا يرفع النزاع فيها حكم الحكام .
- ٢٣٩ ، ٢٤٠ ما يلزم السلطان في مسائل النزاع بين الأمة .
- ٢٤١ لا يكره الشيخ المحاقبة فيما كذب عليه في المحاضر ، ابن مخلوف الحاكم بها خارج عن شريعة الإسلام في حكمه .
- ٢٤٣ « فصل » القوم مستضعفون عن المحاقبة .
- ٢٤٣ ليعينوا للناس ما دعوهم إليه ، ويكتبوا ما ينكرون .
- ٢٤٥ ليس لأحد أن يأمر بشيء أو ينهى عن شيء إلا بحجة .
- ٢٤٥ - ٢٤٧ سعة صدر المؤلف لمن يخالفه واستعداده للجواب بالحجج .
- ٢٤٨ - ٢٧٨ محنة شيخ الإسلام في سجنه .

- ٢٤٨، ٢٤٩ الشيخ لا يجد بدأ من قيامه، بالحق ولا يطلب خطأً، ولا يقابل من يؤذيه، ولا يخرج على ولاية الأمر.
- ٢٥٠ أولوا الأمر المذكورون في الآية.
- ٢٥١، ٢٥٢ الشيخ من أطول الناس روحاً وأصبرهم على مر الكلام لكنه لم ير من يستوجب الرد عليه بالتي هي أحسن.
- ٢٥٣، ٢٥٤ ابن مخلوف وحده يحكم عليه وعلى غيره من بين قضاة المذاهب بما يخالف الشرع.
- ٢٥٤ سوء الحبس الذي كان فيه الشيخ وكذبات ابن مخلوف عليه.
- ٢٥٦ لا يسمع للشيخ كلام ولا يحكم عليه إلا الخصوم بشهادة الزور.
- ٢٥٨-٢٧٨ «فصل» معترض ذكر فيه المؤلف ما قال للطيرسي رسول نائب السلطان وهو يشبه ما تقدم في المناظرات.
- ٢٦٠-٢٦٣ ما نقله الأئمة عن السلف، وعموم المسلمين في معنى الاستواء على العرش.
- ٢٦٣، ٢٦٤ دفع احتجاج الجهمية بآيات المعية على نفي العلو.
- ٢٦٧ ما يمكن أن يسلم به الشيخ من شرابن مخلوف وأشباهه.
- ٢٦٧، ٢٦٨ أحد القولين في تفسير: (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ).
لفظ الشرع في عرف الناس يقال على ثلاثة معان.
- ٢٦٨-٢٧٠ نقد المؤلف لأحكام ابن مخلوف.

- ٢٦٩-٢٧١ إحصان الشيخ إلى خصومه .
- ٢٧٢ إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعبد غير الله ، كما علم ذلك بالضرورة من دين الإسلام .
- ٢٧٢-٢٧٧ الفرق بين حقوق الله وحقوق رسله على خلقه .
- ٢٧٤ اتخاذ القبور مساجد ، وما ينهى عنه زوار القبور .
- ٢٧٥ ، ٢٧٦ حكم من اتخذ نفيسة أو غيرها ربا يدعوها .
- ٢٧٨-٢٩٢ (قاعدة أهل السنة والجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة وعدم الفرقة)
- ٢٧٨-٢٨٩ تفسير : (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) إلى قوله : (خَلِدُونَ) .
- ٢٧٩ أول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة ، مذهب الخوارج ، وصفتهم ، وقتالهم .
- ٢٨٠-٢٨٢ « فصل » من أصول أهل السنة الصلاة مع الإمام ولو لم يعلم باطن حاله .
- ٢٨٠ ، ٢٨١ حكم الصلاة خلف المبتدع والمستور مع إمكان الصلاة خلف غيره أو عدم الإمكان .
- ٢٨٠ ، ٢٨١ استحباب بعض الناس أن لا يصلى إلا خلف من يعرف حاله لا ينفى القول بصحتها خلف من لا يعرف حاله .

- ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ « فصل » لا يجوز تكفير المؤمن بذنب فعله ، ولا بتأويل
تأوله ولا يستحل دم طائفة وما لها بذلك .
- ٢٨٢ قتال الخوارج وعدم تكفيرهم .
- ٢٨٣ الأصل في دماء المسلمين وأموالهم التحريم .
- ٢٨٥ كان السلف مع الاقتال يتعاملون معاملة المسلم مع المسلم .
- ٢٨٥ لم يرفع بأس الأمة فيما بينهم .
- ٢٨٥ ، ٢٨٦ أمر الله بالجماعة ونهى عن الفرقة .
- ٢٨٦ من تستحب ، أو تجوز ، أو لا تجوز ، أو تجب : الصلاة خلفه .
- ٢٨٦ هجر المظهر للبدعة والفجور إذا كان في هجره مصلحة .
- ٢٨٦ بحث في صحة الصلاة خلف الفاجر .
- ٢٨٧ ، ٢٨٨ من صلى بحسب استطاعته في هذه المسائل ونحوها فلا إعادة عليه .
- ٢٨٧ الذين غلطوا في تفسير : (الْحَيْطُ) لم يأمرهم بالقضاء .
- ٢٨٨ هل ثبت حكم خطاب الله ورسوله في حق العبد قبل أن تبلغه الحجة .
- ٢٨٩-٢٩٢ « فصل » أجمع المسلمون على الشهادتين وهم يقطعون بذلك
ولا يرتابون .
- ٢٨٩ ، ٢٩٠ الذين كرهوا لفظ القطع في هذه الأمور بعض المرازقة .
- ٢٨٩ ، ٢٩٠ وجه استثناء من استثنى من السلف في الإيمان .
- ٢٩٠ ، ٢٩١ زعمت طائفة أن من سب الصحابة لم تقبل له توبة .

الصفحة	الموضوع
٢٩١	التوبة تأتي على جميع الذنوب حتى سب الرسول .
٢٩١	جواب من علل قبول توبة من سب الصحابة بأنه حق لآدمي .
٢٩١	صفة توبة من سب صحابيا أو غيره ثم تاب .
٢٩٣-٣٢٧	سئل هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين إلخ .
٢٩٤	الجواب : المسائل التي تستحق أن تسمى أصول الدين قد بينها الرسول ، وقد تناقلتها الأمة .
٢٩٤ ، ٢٩٥	ما يلزم من زعم أن الرسول لم يبينها أو أن الأمة لم تنقلها عنه .
٢٩٥ ، ٢٩٦	أصول الدين قسمان : (١) كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد . (٢) دلائل هذه المسائل .
٢٩٦	كيفية بيان النبي للقسم الأول .
٢٩٦ ، ٢٩٧	ظن طوائف من المتكلمة والمتفلسفة أن النبي إنما بين دلائل مسائل أصول الدين بطريق الخبر المجرد .
٢٩٦ ، ٢٩٧	والصواب أنه بين ذلك بالأدلة العقلية أيضاً . وهي الأمثال المضروبة في القرآن .
٢٩٦ ، ٢٩٧	الأمثال هي الأقيسة العقلية سواء كانت قياس تمثيل أو قياس شمول .
٢٩٦ ، ٢٩٧	تعريف البرهان وقياسي التمثيل والشمول .

٢٩٧ لا يجوز أن يستدل في العلم الإلهي بالقياسين ولا يوصل الاستدلال بهما إلى يقين .

٢٩٧ ، ٢٩٨ إنما يستعمل في العلم الإلهي قياس الأولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً .

٢٩٨ ، ٣٠١ هذا النوع من القياس هو الذي كان يستعمله السلف والأئمة وبمثله جاء القرآن في تقرير أصول الدين .

٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ أمثلة لورود ذلك في تقرير المعاد .

٣٠١ ، ٣٠٣ من استعمال قياس الأولى في تنزيه الله وتقديسه عما نسب إليه من الولادة والشركاء .

٣٠١ اضطراب فلاسفة الصابئين في العقول العشرة والنفوس التسعة .

٣٠١ قال المشركون الملائكة بنات الله ، وقال الصابئون العقول والنفوس متولدة عن الله .

٣٠٣ أدخل بعض أهل البدع في مسمى أصول الدين نبي الصفات والقدر والاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأجسام وتقرير المتدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل .

الموضوع	الصفحة
الإعراض في اصطلاحهم .	٣٠٣
الاستدلال على الإقرار بالخالق والنبوة بهذه الطريقة ليس من طريقة الرسل والسلف وحرموها .	٣٠٤
من اعتمد عليها إما أن يطلع على ضعفها فتكافأ أدلته . وإما أن يلتزم لأجلها لوازم فاسدة .	٣٠٤ ، ٣٠٥
ما التزم جهم وأبو الهذيل والأشعري والمعتزلة من اللوازم الباطلة لأجل اعتمادهم عليها .	٣٠٤-٣٠٦
أصول الدين عند الله موروث عن الرسول بخلاف الدين الذي لم يأذن به الله .	٣٠٥ ، ٣٠٦
يتناول ذم السلف للكلام وأهله لمن استدل بالأدلة الفاسدة على المقالات الباطلة .	٣٠٦
مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ليس بمكروه عند الحاجة إذا كانت المعاني صحيحة .	٣٠٦
السلف لم يكرهوا الكلام لما فيه من الاصطلاحات المولدة بل لأجل ما فيه من المعاني الباطلة .	٣٠٧ ، ٣٠٨

الموضوع	الصفحة
لم يعلق النبي ولا السلف بمسمى لفظ الجوهر ونحوه شيئاً من أصول الدين .	٣٠٧
٣٠٧، ٣٠٨ النزاع في معنى الجسم .	
ما يحتاج إليه من يريد بيان ما وافق الحق من معاني هذه الاصطلاحات .	٣٠٨
جواب قول السائل : فإن قيل بالجواز فما وجهه ؟	٣٠٨
٣٠٩-٣١٢ جواب قوله قد نهى عليه السلام عن الكلام في بعض المسائل .	
المنهى عنه أمور ليس منها معرفة أصول الدين .	٣٠٩
من المنهى عنه القول على الله بلا علم ، القول على الله غير الحق ، الجدل في الحق بعد ظهوره ، الجدل بالباطل .	٣٠٩
٣١٠، ٣١١ التفرق والاختلاف ، المرء في الدين .	
قد نهى في بعض الأحيان عن مخاطبة شخص بما يعجز عن فهمه أو قول حق يستلزم فساداً أعظم .	٣١١
جواب قول السائل : إن قلنا بالجواز فهل يجب .	٣١٢
٣١٢-٣١٤ ما يجب على كل أحد ، فرض الكفاية ، ما يجب على أعيان الناس يتنوع بتنوع قدرهم والحاجة .	

٣١٢، ٣١٣ الجواب عن قوله : هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن .

٣١٣ بعض أهل الكلام أوجبوا القطع فيما يسمونه أصول الدين وهم يستدلون فيها بالأغلوطات .

٣١٤-٣١٧ عامة من ضل في أصول الدين ، أو عجز عن معرفة الحق فيها لتفريطه .

٣١٦، ٣١٧ تفسير (أَثَرَقَمِثَّ عَلِيٍّ) .

٣١٤-٣١٧ آيات فيها عبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الشرع .
٣١٧ المجتهد يغفر له خطؤه .

٣١٨-٣٢٦ الجواب عن قول السائل هل ذلك من « تكليف ما لا يطاق ؟ » .

٣١٨ الخلاف المحقق في هذه العبارة نوعان : فالأول النزاع في استطاعة العبد . هل يجب أن تكون مع الفعل . . إلخ .

٣١٩ الصواب أن الاستطاعة المصححة للفعل لا يجب أن تقارنه والاستطاعة التي يجب معها وجوده تقارنه .

٣٢٠ عند القدرة أن خلاف المعلوم لا يكون ممكناً ولا مقدوراً عليه .

٣٢٠ ، ٣٢١ النوع الثاني اتفاهم على أن غير المطيق للفعل لا يؤمر به شرعاً لكن تنازعوا في جواز الأمر به عقلاً .

٣٢١ نازع بعضهم في الممتنع لذاته هل يؤمر به عقلاً ، من زعم وقوع هذا في الشريعة فهو مبطل .

٣٢١ خلاصة ذلك : أن النزاع في تكليف ما لا يطاق يتنوع بالنسبة إلى الفعل ، وبالنسبة إلى الأمر به .

٣٢١ والنزاع في ذلك لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .

٣٢٢ فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة بإطلاق الجبر .
٣٢٢ الجبرية يدخلون في القدرية .

٣٢٣ ، ٣٢٤ جواب الزيدى والأوزاعي لما سئلا عن الجبر .

٣٢٤ ، ٣٢٥ جواب الأوزاعي أقوم ، معنى الجوابين .

٣٢٥ ، ٣٢٦ وجه إنكار أحمد على من قال جبر ومن قال لم يجبر .

٣٢٧-٣٣٨ « سئل » ما الذي يجب على المكلف اعتقاده ، وما الذي يجب عليه

عليه ، وما هو العلم المرغب فيه ، وما هو اليقين وكيف يحصل
وما العلم بالله .

٣٢٧ ، ٣٢٨ الذى يجب على المكلف اعتقاده فيه إجمال وتفصيل .

٣٢٨ زعم بعض المتكلمين أن الصفات العقلية هي التي يجب الإيمان بها ، ما يجب على المكلف عليه يتنوع . بحسب حاجة الفرد والعموم .

٣٢٩ العلم المرغب فيه هو ما جاء به الرسول . وكل شخص يرغب فيما يحتاجه .
٣٣٠ ، ٣٢٩ معنى اليقين .

٣٣٠ يحصل اليقين بتدبر القرآن ، وما يحدث في الأنفس والآفاق والعمل بالعلم .

٣٣١-٣٣٤ ذكر طائفة من المتفلسفة أن الضمير في قوله (أَنَّه الْحَقُّ) عائد إلى الله وأن المراد ذكر طريق معرفته بالاستدلال بالعقل وهو خطأ .

٣٣٣ ، ٣٣٤ العلم يراد به نوعان : الأول العلم بالله . الثاني العلم بشرعه .

٣٣٤ ، ٣٣٥ الذات في لغة السلف : والنفس .

٣٣٥ بحث في الصفة والوصف هل بينهما فرق .

٣٣٥ من تشنيع الجهمية على المثبتة .

- ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ هل الصفات هي الذات ، والصفة هي الموصوف ؟ .
- ٣٣٨ - ٣٤١ « فصل » ولما أعرض كثير عن القرآن والايان تجدهم يجعلون العقل أصل علمهم .
- ٣٣٨ هذه طريقة كثير من أهل الكلام والحروف وأرباب العمل والصوت .
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ كثير من المتصوفة يذمون العقل ويمدحون الأحوال .
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ الحق أن العقل شرط في معرفة العلوم ، وليس مستقلا بها .
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ تقابل الحرفية والصوتية في الوجد القلبي ، سبب ذلك .
- ٣٤١ - ٣٤٥ « فصل » وإذا كانت الشهاداتان هي أصل الدين .
- ٣٤١ ، ٣٤٢ العبادة متعلقة بطاعة الله ومحبه .
- ٣٤٢ حكم تسويغ التدين بغير الشريعة ، والانتساب إلى الأنساب والقبائل والأجناس .
- ٣٤٣ حكم الانتساب إلى جنس من أجناس بعض شرائع الدين كالتفقه والتصوف ، أو إلى إمام معين . . أو مقالة .
- ٣٤٣ يعطى كل شخص ما أعطاه الرسول إياه من الحقوق .
- ٣٤٤ يقر المتأزعون في المسائل الاجتهادية على اجتهادهم .

٣٤٥-٣٥٩ « سئل » عن قوله : « تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة »
ما الفرق ، وما معتقد كل فرقة .

٣٤٥ لفظ هذا الحديث ومخرجه أهل السنة هم السواد الأعظم .

٣٤٦ ذم الفرق الباقية ، الجزم على فرقة بعينها .

٣٤٦ كثير من الناس يجعل طائفته هم أهل السنة .

٣٤٧ ، ٣٤٨ أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة .

٣٤٨ ، ٣٤٩ الطوائف المنتسبة إلى متبوعين على درجات .

٣٤٩ ، ٣٥٠ ذم من كفر أو فسق أو قاتل مخالفه في مسائل الاجتهاد .

٣٥٠ أقدم من تكلم في تعيين الفرق الهالكة وأصولها .

٣٥٠-٣٥٤ الخلاف في تكفير الجهمية ، والشيعية ، والمرجئة ، والخوارج ،
والقدرية .

٣٥٣-٣٥٥ أول من ابتدع الرفض ، تغلظ مقالة الجهمية بثلاثة أوجه .

٣٥٣ قول أهل السنة في الإيمان مخالف لقول الجهمية .

٣٥٥-٣٥٧ أصل قول الخوارج التكفير بالذنوب واعتقاد ما ليس بذنوب
ذنبا ٠٠٠ إلخ .

٣٥٧ مذهب الرافضة إجمالا .

الموضوع	الصفحة
القدرية خير من أولئك .	٣٥٧
المرجئة ليسوا من أهل البدع المعضلة .	٣٥٧
ذم المفضلة لعلى على عثمان .	٣٥٧
فضل الإمام أحمد ، سبب قرن الإمامة باسمه .	٣٥٨
٣٥٩-٣٦٢ قال : « فصل ، قاعدة الانحراف عن الوسط في أغلب الناس .	
مثال ذلك سماع الغناء .	٣٥٩
التقصير في المأمور والاعتداء في المنهى من الانحراف .	٣٦٠
يضمن كل مؤتمن على مال ، مجاوزة الحد .	٣٦١
تعريف الشريعة .	٣٦٢
٣٦٣-٤٣٠ (الوصية الكبرى) وهي رسالته إلى عدى بن مسافر .	
النبي بعث (١) بأصول الإيمان (٢) فروعها ، جعلت أمته وسطا في الفرق .	٣٦٤
أعلى أصول الإيمان توحيد العبادة .	٣٦٤
الإيمان بالكتب والرسول واليوم الآخر من أصول الإيمان .	٣٦٥
٣٦٥ ، ٣٦٦ من أصول الإيمان أصول الشرائع المذكورة في سورة .	
من فروع الإيمان ما أنزل في المدينة ، وما سنه الرسول .	٣٦٦

الموضوع	الصفحة
تفسير الحكمة المذكورة في القرآن .	٣٦٦
من فروع الدين الصلاة وما شرع فيها . الزكاة .	٣٦٧
٣٦٨ ، ٣٦٩ حجية الإجماع ، النهي عن التفرق .	
تفسير الصراط .	٣٦٩
أهل الإسلام في المسيح خير أهل الملل .	٣٧٠
لا يجوز للأكابر أن يشرعوا ما شاءوا كما فعلت النصارى .	٣٧١
المؤمنون وسط في صفات الله وفي التحليل والتحریم بين اليهود والنصارى .	٣٧١ ، ٣٧٢
أهل السنة وسط بين فرق الأمة في أسماء الله وفي القدر والأمر وصفاته .	٣٧٣ ، ٣٧٤
وفي الأسماء والأحكام والوعد والوعيد .	٣٧٤
وفي باب الصحابة ، وفي سائر أبواب السنة .	٣٧٥
في ثناء المؤلف على الشيخ عدى وبعض أتباعه .	٣٧٦ ، ٣٧٧
هؤلاء المشايخ لم يخرجوا عن مذهب السلف في الأصول الكبار .	٣٧٧ ، ٣٧٨
قد يوجد عند هؤلاء أشياء مرجوحة .	٣٧٨

الصفحة	الموضوع
٣٧٨	السنة موجودة في دواوين الإسلام .
٣٧٩	من جمع من العلماء الأحاديث والآثار في أبواب العقائد .
٣٧٩ ، ٣٨٠	أحاديث مكذوبة في عامة أبواب الدين .
٣٨١	« فضل » ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان فيه .
٣٨١ ، ٣٨٢	قصة خروج الخوارج ، وقتال عليّ لهم .
٣٨٢ ، ٣٨٣	مذهب الرافضة . ومقاتلة المسلمين لهم .
٣٨٣	قد يخرج من الإسلام من انتسب إليه بأسباب منها . . . إلخ
٣٨٤	اتباع الظن والهوى أكبر الضلال ، تفسير : (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ)
٣٨٤-٤٣٠	« فصول » في بيان أصول الباطل التي ابتدعتها من مرق من السنة .
٣٨٥	« الفصل (أ) » ، أحاديث رووها في الصفات وهي كذب .
٣٨٦-٣٩٠	فصل النزاع في رؤية الرسول ربه .
٣٨٩-٣٩٤	من ادعى أنه رأى ربه في الدنيا فهو كاذب ضال .
٣٩٠	قد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على حسب عمله .
٣٩٠ ، ٣٩١	رؤية الله بالأبصار في الجنة وفي الموقف .
٣٩١	من كذب بأحاديث الرؤية .
٣٩٢	حذر النبي من الدجال وذكر منه علامتين .

الصفحة	الموضوع
٣٩٢	القائلون بالحلول صنفان : قوم يخصصونه ببعض الأشياء وقوم يعمون.
٣٩٤	كفر الاتحادية أعظم من كفر اليهود والنصارى وزنادقة الرافضة .
٣٩٥-٤٠١	« فصل » ومن ذلك الغلو في بعض المشايخ
٣٩٦	الذين كانوا يدعون الآلهة لم يعتقدوا أنها تخلق وإنما .
٣٩٧	عبادة الله هي أصل دين الرسل وأساس دعوتهم .
٣٩٧-٣٩٩	النبي حقق التوحيد ودعا الأمة إلى ذلك .
٣٩٩ ، ٤٠٠	أسباب عبادة الأوثان : التعظيم للقبور .
٤٠١ ، ٤٠٣	« فصل » قول أهل السنة المفصل في القرآن .
٤٠٢	حكم تنقيط المصاحف وتشكيلها ومتى حدث .
٤٠٣ ، ٤٠٤	من قال إن أصوات العباد بالقرآن ومداده قديم أو لفظهم به مخلوق أو ليس في المصحف إلا مداد أو ورق أو حكاية أو عبارة أو أن الله لا يتكلم بحرف ولا بصوت .
٤٠٤	وأن جلد المصحف أو الورد أو قطعة من الحائط من كلام الله .
٤٠٤	نفي أن تكون النقط أو الشكل من كلام الله أو إثبات ذلك بدعة .
٤٠٤	من قال إن إعراب القرآن ليس منه فهو ضال .
٤٠٥	« فصل » يجب الاقتصاد في أمر الصحابة والقراءة :

الموضوع	الصفحة
من أدلة فضائل الصحابة .	٤٠٥
المفاضلة بين الأربعة ووجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة .	٤٠٦
على أفضل وأقرب إلى الحق من قاتله .	٤٠٧
الذين قعدوا عن القتال اتبعوا النصوص .	٤٠٧
٤٠٧ ، ٤٠٨ حقوق أهل البيت .	
لما قتل عثمان غلا فيه قوم ، وغلا في عليّ قوم .	٤٠٨
ثم تغلظت بدعة الشيعة حتى سبوا الشيخين .	٤٠٨
٤٠٨ ، ٤٠٩ السنة محبة عثمان وعلي ، وتقديم أبي بكر وعمر عليهما .	
العلماء يأمرون بعقوبة من سب الصحابة .	٤٠٩
٤٠٩-٤١٤ يزيد بن معاوية ماله وما عليه وأعدل الأقوال فيه .	
٤١١-٤١٣ من قتل الحسين بن علي ، إكرام يزيد لأهله .	
يزيد بن أبي سفيان .	٤١٤
٤١٥ ، ٤١٦ « فصل » وكذلك التفريق بين الأمة بالزامهم بالانتساب إلى طريقة كشكيلي	
٤١٦-٤٢١ قد يسوغ انتساب الناس إلى إمام كالحنفى والمالكي والشافعى والحنبلى ،	
أو إلى شيخ كالتقادرى والعدوى أو إلى القبائل أو الأمصار .	

- ٤١٦، ٤١٧ أولياء الله وما يكون به الشخص ولياً .
- ٤١٨، ٤١٩ أوجب الله على المؤمنين التناصر والتعاقد ومعاداة الكفار من
أى بلد أو نسبة أو مذهب أو طريقة .
- ٤٢٢ حكم من اعتقد في بشر أنه إله ، أو فضل أحداً على النبي .
- ٤٢٢ أو اعتقد أن أحداً يستغنى عن طاعة رسول الله أو شريعته .
- ٤٢٢ من اعتقد أن أحداً يكون مع محمد كما كان موسى مع الخضر .
- ٤٢٣ يجب على ولاية الأمور أن يقوموا على عامة الناس ويأمروهم
بالمعروف وينهونهم عن المنكر .
- ٤٢٣، ٤٢٤ أنواع ما يؤمرون به .
- ٤٢٤-٤٢٦ أصناف المنكر الذي نهى الله عنه .
- ٤٢٦ مما شرعه الله الاجتماع لسماع القرآن ، وكان الصحابة . .
- ٤٢٧ سماع المشركين الصغير والتصفيق باليد .
- ٤٢٧ سماع الغناء على وجه اللعب يجوز في الأفراح للنساء والصبيان فقط .
- ٤٢٧ يجب على المسلمين الاعتناء بالصلوات الخمس .

- ٤٢٨-٤٣٠ أحاديث وآثار في آكدية المحافظة على الصلوات في أوقاتها
في الجماعة .
- ٤٢٩ تجب الصلاة على المعذور على حسب حاله .
- ٤٢٩ حكم البالغ إذا امتنع من صلاة أو ترك بعض فرائضها .

٧٩٢

١٦

ردمك : ١٩٦٠-٧٧-٢-٦ (مجموعه)
١٩٦٠-٧٧-٢٣- (٢٤)

(١١٠٠٠/٢-٢-٢٤)(٦)(٠١)